جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الآداب / دائرة الدراسات الثقافية

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

رسالة ماجستير بعنوان

اقتصاد الاستهلاك والدَين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917–1948)

Consumption and Debt Economy:

the British Mandate Period in Palestine (1917-1948)

مُقدمة من:

لوزية محمد جميل بزار

بإشراف: د. رنا بركات

2015

كلية الآداب / دائرة الدراسات الثقافية
برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

عنوان الرسالة:

اقتصاد الاستهلاك والدَين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917–1948)

Consumption and Debt Economy: the British Mandate Period in Palestine (1917–1948)

رسالة ماجستير مُقدمة من:
لوزية محمد جميل بزار

لجنة المناقشة:

د. رنا بركات
د. عبد الرحيم الشيخ
د. منير فخر الدين

قُدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة من كلية الآداب في جامعة بيرزيت– فلسطين

2015

اقتصاد الاستهلاك والدين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩١٧-١٩٤٨)

Consumption and Debt Economy: the British Mandate Period in Palestine (1917–1948)

رسالة ماجستير مُقدمة من:

لوزية محمد جميل بزار

إشراف:

د. رنا بركات

تاريخ المناقشة: ١٩ أيار ٢٠١٥

أعضاء لجنة النقاش:

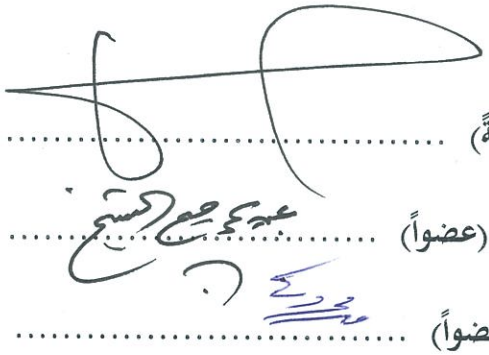

د. رنا بركات (رئيسةً) .....

د. عبد الرحيم الشيخ (عضواً) .....

د. منير فخر الدين (عضواً) .....

قُدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة من كلية الآداب في جامعة بيرزيت– فلسطين

٢٠١٥

المحتويات

شُكُر	ج
ملخص (باللغتين العربية والإنجليزية)	ح

الفصل الأول: هيكلية عامة

المقدمة	1
الإشكالية	3
المداخلة	3
حد المصطلحات	4
أهمية الدراسة	8
منهجية الدراسة	8
مراجعة الأدبيات	10
المحتويات	31

الفصل الثاني: الاستهلاكية الزائفة في فلسطين الانتدابية

نظرة لما قبل انتداب فلسطين	32
سمسرة السوق	38
النهاية العثمانية... بداية الكولونيالية المباشرة	43
الاستهلاكية الزائفة... وخطاب رأس المال	48
"الجمال الأبيض"	50
أيديولوجيا "العولمة" الاستعمارية	58
Ford & Chevrolet: نماذج استهلاك "حضارية"	65
البرجوازية العابرة للحدود	78

الفصل الثالث: البنوك الكولونيالية والسوق المستعمَر

فلسطين: سوق للإقراض	86
الانتداب وسوق فلسطين النقد	88
خطاب البنكنة... المصارف التجارية	93
آليات الإقراض المقنّع والبناء الاستعماري	101
الفائدة على الاستهلاك... الفائدة على الاستثمار	110
نموذج إقراض محلي: رهونات فهيمة	114

التأمين: النقد عابر الحدود 120

الفصل الرابع: تطبيع الاقتصاد...اقتصاد التطبيع

اقتصاد ما قبل الأربعينيات 130
قروض بدل "تنمية" 132
الاستعمار والساحل الفلسطيني 142
صراع "التنمية" 147
لجان زيادة الإنتاج 151
قروض الحمضيات ومحاولة نشوء مجتمع مدني جديد 152
الجمعيات التعاونية 153
مجالس الحمضيات 156
مجتمع مدني مشترك: "تطبيع" 160
الطبقية في قطاع الحمضيات 163
مخاتلة المجتمع الفلسطيني _1941 165
1942_ 167
1943_ 171
1944_ 173
1945_ 175

الفصل الخامس: مقاربة ختامية **180**

قائمة المصادر والمراجع 190

شُكر وَامتِنان

في أولى صفحات هذا المشروع البحثي، أُقدم شكري وامتناني لأول من يستحق هذا التقدير؛ إلى الدكتورة رنا بركات... ملهمتي.

محبتي وشكري لوالدّي الرائعين. أُمي وأَبي، أعجز عن التعبير عن شعوري بإعتزازي وفخري بهما. وأشكر إخوتي وأخواتي... عائلتي الأجمل... أحبائي.

وأتقدم ببالغ الشكر والتقدير لأعضاء لجنة النقاش، الدكتور عبد الرحيم الشيخ، والدكتور منير فخر الدين... ولرئيس دائرة الفلسفة الأستاذ جمال ظاهر. وأجمل تحية محبة وشكر لأميرة دائرة الفلسفة الأستاذة فايزة عبيدة.

كل الشكر والعرفان لِ قسم الحاج وفيروز شحرور... صديقتاي في برنامج ماجستير الدراسات العربية المعاصرة.

اقتصاد الاستهلاك والدين:
زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917-1948)

" لا يوجد كم بلا كيف، ولا يوجد كيف بلا كم،
اقتصاد بلا ثقافة، نشاط عملي بلا فكر،
والعكس بالعكس". (غرامشي، فلسفة الممارسة)

ملخص الدراسة

كشفت هذه الدراسة عن آليات ربط الاقتصاد الفلسطيني بالسوق الرأسمالي الأوروبي خلال حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين. وأعادت النظر في البعد التاريخي لبدايات إقصاء المشروع التحرري واستبداله بالاقتصاد السياسي الليبرالي. إن الأدبيات والدراسات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة لم تلجأ للتاريخ لفهم الليبرالية في السياق التاريخي العام للاقتصاد الفلسطيني المستعمَر، ولكنها ركزت فقط على النيوليبرالية. لذلك ومن خلال الحفر في الخطاب الإشهاري وميكانيزم زرع الثقافة الاستهلاكية داخل المجتمع الفلسطيني، نظر هذا العمل البحثي في المدى الطويل لعملية إدخال الإنتاج الرأسمالي التنافسي المباشر إلى السوق الفلسطيني المنتدَب بريطانياً. وقد تحوَّل السوق الفلسطيني في أعقاب الانتداب البريطاني على فلسطين من مُسِّوق وموزِّع للإنتاج المحلي إلى مُرَوِّج للمنتجات الصناعية والثقافية الأوروبية والأمريكية. وهذه المقولة استدعت تفحص وتحليل إعلانات عدد من الصحف الفلسطينية التي كانت تصدر حينها، وهي "فلسطين" و"الكرمل" و"الدفاع". و لِكوْن الصحف إحدى وسائل الترويج وأداة سلطة، فإن هذه الدراسة أَولت ما يمكن تأويله حول صيغ الخطاب وعمقها في الإعلانات لا في ظاهرها كي تُسلط الضوء على آليات التجنيد السياسي والاقتصادي الاستعماري لغزو فلسطين.

كما وناقش هذا المشروع الدراسي بُنية وتاريخ استثمار رؤوس الأموال الاستعمارية في سوق الإقراض المصرفي، وتمدده الكبير في ظل تولي الإدارة الانتدابية حكم فلسطين، ومن ثم نشوء عدد من المؤسسات المالية المحلية الرأسمالية. وتم هذا التحليل بناء على أوراق الأرشيف الموجودة في أرشيف بلدية نابلس، وكذلك

إعلانات المصارف وشركات التأمين الفلسطينية والعربية والأوروبية في الصحف الفلسطينية الثلاث. وبموجب المعطيات المذكورة؛ حاول هذا المشروع البحثي الكشف عن تغير النظام المالي الفلسطيني ومدى اتساع سوق الإدانة والتسليف والتأمين بمختلف أنواعها، والتي بإمكانها تجسيد وترسيخ الحالة الليبرالية والفردية بُغية تحوير المجتمع الفلسطيني عن تحقيق أهدافه، ذلك أن محاولة تسليع رأس المال الفلسطيني تدور حول استبدال التحرر بالتطبيع الاقتصادي أو ما يمكن الإطلاق عليه مسمى"السلام الاقتصادي".

تبتني هذه الدراسة **محتوياتها** في خمسة فصول:

الفصل الأول: تأسس فصلها الأول على هيكلية نظرية ومنهجية لتتخذ منها القاعدة الأساسية التي ستقف عليها الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني: ويباشر في ابتناء ذاته بالاعتماد على السياق التاريخي للوجود الانتدابي في فلسطين، بحثا عن جذور ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الرأسمالي الاستعماري منذ بداياته، وسعيا للكشف عن أدوات تزييف الوعي لخلق الاستهلاكية الزائفة التي لا يزال المجتمع الفلسطيني يتخبط فيها.

الفصل الثالث: ويستوفي البحث في زيف الاستهلاكية التي أنشأها الاستعمار البريطاني من خلال الكشف عن سياسات الإقراض واحتكار سوق فلسطين والهمينة عليه عبر مجموعة إملاءات كولونيالية رأسمالية فرضتها بريطانيا على الفلسطينيين.

الفصل الرابع: ويستكمل البحث في دور مشاريع التنمية الإقراضية- الاستعمارية والمقنعة في تحويل المجتمع الفلسطيني من مقاوم إلى مطبّع، وإظهار السياق التاريخي للتطبيع و"السلام الاقتصادي" مع الكولونيالية الرأسمالية. ويُجمِل الفصل الخامس أهم الاستنتاجات التي بلغتها هذه الدراسة.

Abstract

This thesis aims to study the phenomenon of how the Palestinian economy and the European capital market were integrated during the British mandate period. The thesis also seeks to re-evaluate the historical dimensions and argue that during this crucial period liberalism took the place of and explicitly excluded a national liberation agenda. Previous related studies done on this subject did not use history to further an understanding of liberalism or interrogate in any significant way the historical context related to the Palestinian economy, focusing only on a narrow definition of neoliberalism. Through a thorough analysis of commercial advertisements and by understanding the mechanism of consumer culture within Palestinian society, this study focused on research the effect of the direct entry of competitive capitalist production to the Palestinian market under direct British colonial rule.

In the same era (the British mandate period), the Palestinian market shifted from being primarily a local marketing economy and a distributor of domestic production and products to being a promoter for the culture, products and industries of Europe and the United States of America. This argument involved examining and analyzing three contemporary Palestinian newspapers: “Falastin” , “Al-karmel” and “Al-Difa’.” Because newspapers are considered a promotional tool, this study further uncovered the hidden agenda behind European and American advertisements to

highlight the political, economic and colonial mechanisms that were used to invade Palestine.

This study also discussed two main issues: first, the history of colonial capital investment in banks and lending institutions and this sector's massive expansion under British mandate rule over Palestine. Second, the thesis covered the emergence of a number of capital structured financial institutions. This analysis is based on archives and files found in the Nablus municipality as well as advertisements and related propaganda published in the previously mentioned newspapers by foreign and local banks and insurance companies. Based on an in-depth analysis of the gathered data, this research also sought to detect the change in Palestinian financial systems and spot the difference that occurred in the monetary and economic systems in terms of lending and borrowing, thus explaining and reflecting liberalism and the promotion of individual desires, that, I argue, worked to replace (and erase) the collective will and prevent the Palestinian community from achieving its goals of liberation from the political and economic domination of British imperialism. That is, this process involved the act of altering the Palestinian capital market one that produces goods that have economic value to becoming simple and passive commodified society in the eyes of the world market whose only active role was to be conspicuous consumers in the world (European) market. In other words, the overall argument of this thesis involves a historical analysis of the

phenomenon of “economical peace - normalization” as an alternative to liberation.

This study is structured on the following five chapters:

Chapter One: discussed the introduction to the thesis including its theoretical and methodological framework;

Chapter Two: discussed the historical framework to the British Mandate in Palestine and the foundations of colonial capitalism to undercover the tools for conspicuous consumption in Palestinian society;

Chapter Three: discussed the politics of debt and the means towards monopolizing the Palestinian market through its hegemony of tools British colonial power;

Chapter Four: discussed colonial developmental economic policy through “masked debt” that worked to transform Palestinian society from one that resists colonial power to one that normalizes with colonial policy;

Chapter Five: discussed the perceived results and conclusions of the previous chapters.

اقتصاد الاستهلاك والدَين:

زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917–1948)

مقدمة: رحلة إلى الماضي الفلسطيني القريب

أحدث الانتداب البريطاني تغيرات مباشرة وهامة في السوق الفلسطيني منذ أن بدأت بريطانيا تمارس الصلاحيات الإدارية التي أقرتها عصبة الأمم. وجراء نشوء المصالح الأوروبية في فلسطين عملت بريطانيا على مأسسة البنية التحتية التي تربط النظام الاقتصادي الفلسطيني بالنظام الاقتصادي المهيمِن عالميا طوال فترة إدراتها له؛ أي الاقتصاد الرأسمالي. بالإضافة إلى ذلك، ساعد هذا الاستعمار المباشر على وضع وتثبيت دعائم مشروع إقامة دولة الاستيطان الصهيونية في فلسطين.

وعلى أثر تلك الهيمنة، شهد المجتمع الفسطيني تحولات عدة في بُناه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وهذه الأخيرة؛ أي البنية الاقتصادية، شكلت مدخلاً وجسراً مكّن المستعمِرون من احتكاره واستغلاله من خلال وضع سياسات اقتصادية تسمح للسلع الصناعية والنقدية الأوروبية بالتدفق إلى السوق الفلسطيني. وعلاوة على ذلك فرضت إدارة الانتداب القوانين والتشريعات التي تضمن استمرارية هذا التدفق ومن أجل إحداث تلك التغييرات الهادفة لتحقيق مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

واستطاع الانتداب البريطاني "فتح" السوق الفلسطيني أمام المنتجات الصناعية الأوروبية- الأمريكية التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات. وقد استَبَقَت الشركات الرأسمالية العابرة للقوميات والحدود "اللنبي" الجنرال؛ الذي أعلن الاحتلال العسكري البريطاني في فلسطين في عام 1917، و"هربرت صموئيل" أول مندوب سامي على فلسطين، وتواجدت في الساحة الفلسطينية برأسمالها السلعي والنقدي وهيمنت عليها، وحتى في ظل الحكم الانتدابي. وصاحب وجود تلك الشركات في فلسطين خطاب استعراضي فرجوي يدلل على وجود "نموذج حضاري" متطور يُبرِّر ويُنظم تلك الهيمنة على المجتمع المستعمَر ويُضفي عليها حيوية ثقافية

ليضعها في قالب عالمي، أو كما تُسمِّي نفسها ب"الثقافة العالمية"–المعولمة التي تسعى لتنميط المجتمعات الأخرى على نمطها.

وبُنِيَ هذا النمط المعيشي "الأوروبي" الذي استعرضته بريطانيا في السوق الفلسطيني على أمرين أساسيين هما: الاستهلاك والدَيْن؛ الصورة والقرض. وبناء على مجموعة من آليات الاستيهام والإغراء احتكرت الدولة الكولونيالية الرأسمالية الليبرالية–بريطانيا أنماط الإنتاج والترويج والاستهلاك، وعملت على إعادة تَبيِئَته لإقامة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الذي يحافظ على المصالح الإمبريالية في المنطقة ككل.

وظهرت آثار التَبيِئَة والتنميط الاستعمارية على المجتمع الفلسطيني بوضوح بعد كسر ثورة 1936–1939، وتراجع حركة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين ومن ثم صعود حركة "التعاون" الاقتصادي. وبدت آليات التغلغل الرأسمالي تتمظهر فيه شيئاً فشيئاً، حيث راح المجتمع الفلسطيني يُشكل مجتمعه المدني إلى جانب الوجود الاستعماري في فلسطين. ولعل "مشاريع التنمية الإنتاجية" الممولة بريطانيّاً لدعم الإنتاج الزراعي تُعتبر الحل "التنموي" للتغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة التي واكبها المجتمع الفلسطيني زمن ولاية الانتداب البريطاني له، لكنها ساهمت في إيجاد القابلية عند الفلسطينيين للتعامل السلِس مع الصهاينة والاستعمار البريطاني، وتحييد العنف في مواجهة المشروع الكولونيالي الرأسمالي–الاستيطاني.

وبذلك، يكون الانتداب البريطاني قد حوَّل العلاقة بينه وبين المجتمع الفلسطيني من الثورة والصراع من أجل التحرر إلى "السلام" من أجل الاستدانة، لتصبح العلاقة طبيعية داخله مع الهيمنة الاستعمارية. كما أن وجود الانتداب البريطاني في فلسطين وعملية التغيير الثقافي الذي قام بها عقب إدارته لها، يكشف عن نسق العلاقات الاستعمارية المؤدلجة والمعولمة التي جاءت بعد أوسلو، ويؤكد أيضا على البعد التاريخي لتلك العلاقات الرأسمالية الليبرالية التي حالت دون قيام دولة فلسطينية حرة وذات الاستقلال الناجِز.

الإشكالية

تسأل هذه الدراسة عن بدايات إدماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العالمي الرأسمالي بصورة مباشرة زمن الانتداب البريطاني على فلسطين. وتحاول الإبانة عن البعد التاريخي لاستبدال التحرر ب"السلام الاقتصادي" ونهج الحياة الليبرالي والهيمنة الاستعمارية المباشرة على فلسطين. لذا ترتكز هذه الدراسة على إشكاليتين رئيسيتين للبحث، أولاها تسأل عن الكيفية التي أُستبدِل فيها التحرر الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الليبرالي الاستعماري؟ أما ثانيتها فتسأل عن أثر عملية الاستبدال هذه والسياسات الاقتصادية الرأسمالية الليبرالية على المجتمع الفلسطيني؟ وتتفرع عن هاتين الإشكاليتين أسئلة ثانوية، تُلقي بذاتها نحو الانكشاف، وهي:

1. كيف انبنت الثقافة الاستهلاكية ومعالم الاقتصاد الرأسمالي في فلسطين زمن تولي الانتداب البريطاني إدارة فلسطين؟ وكيف وظّفت الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات خطابها لإدماج فلسطين في السوق الليبرالية الكولونيالية خلال الحكم الاستعماري المباشر؟
2. ما دور المؤسسات المالية الأجنبية – البنوك وشركات التأمين والرهن العقاري – في ربط الاقتصاد الوطني بالرأسمالية الكولونيالية زمن الانتداب؟ وما علاقة التسهيلات الإقراضية بالاستثمار الرأسمالي وبالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟
3. لماذا طرحت حكومة الانتداب مشاريع "التنمية" الجديدة؟ وما هي قروض تحسين الإنتاج وخاصة في قطاع الحمضيات والتي أصبحت سياسة عامة في العقد الأخير من إدارة بريطانيا لفلسطين؟ وما مدى مساهمتها في تشكيل مجتمع مدني جديد تحت الهيمنة الاستعمارية؟

المداخلة

يذهب هذا البحث إلى القول إنّ السياسات الاقتصادية الانتدابية في فلسطين مأسست للتطبيع الاقتصادي مع الاستعمار، من أجل إقصاء المشروع السياسي التحرري ووضع البنية التحتية لمشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. وتمثلت سياساته في محاولاته تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والسياسية من خلال تكريس ثقافة الاستهلاك، ورفع مديونية الفلسطينيين للنظام الرأسمالي. وتتضح مساعي الانتداب عقدا بعد الآخر أثناء توليه إدارة فلسطين في مسألة تحييد العمل الثوري بتوظيف أيديولوجيا العولمة داخل المجتمع الفلسطيني، وتنميطه على نمط الثقافة الأوروبية. كما كانت هيمنة الحكومة الكاملة على الاقتصاد عاملا مباشرا في تبلور مجتمع مدني فلسطيني مستعمَر مُتعاوِن مع المستعمِرين البريطانيين والصهاينة. وتحت وطأة التمويل الخارجي وأوهام التنمية، تم الحفاظ على تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الكولونيالي، ومن شأن ذلك أن يُرسخ الهيمنة والثقافة الرأسمالية، ويزيد من التبعية للقوى الأوروبية والأمريكية.

حد المصطلحات

تُحدد هذه الدراسة إطارا لبعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع البحث، وتُصاغ في سياقها لما تتوخاه من معنى:

الهيمنة: في الأصل يشير مصطلح هيمنة يشير إلى تسلط الدولة داخل اتحاد كونفدرالي، ويُفهم الآن بشكل عام بأنه يعني السيطرة بالقبول. هذا المعنى الأوسع تم استحداثه وشيوعه في ثلاثينيات القرن العشرين على يد أنطونيو غرامشي، والذي بحث في سبب النجاح الكبير للطبقة الحاكمة في تعزيز مصالحها في المجتمع. فالهيمنة في الأساس قوة الطبقة في إقناع الطبقات الأخرى أن مصالحها هي مصالح الجميع. وبالتالي فالسيطرة لا تُملي ذاتها بالقوة وحدها، ولا حتى بالإقناع العملي وحده، ولكن بسيطرة أكثر براعة وشمولية على الاقتصاد، وعلى

أجهزة الدولة وعن طريقها يتم تقديم مصلحة الطبقة الحاكمة كمصلحة عامة وبالتالي يُؤخذ من المسلمات. وهذا المصطلح مفيد لوصف نجاح القوة الإمبريالية مع الشعب المستعمَر.[1]

الليبرالية: يُعرفها غرامشي على أنها "الفصل بين السلطات" بكل مواطن قوتها وضعفها، ويظهر موطن الضعف في الليبرالية وهو البيروقراطية، أي تبلور الكوادر العليا التي تمارس سلطة القهر والتي تتحول في لحظة معينة إلى طبقة مغلقة، ومن هنا كان المطلب الشعبي بالانتخاب هو مطلب ليبرالي متطرف.[2]

بينما لم يذكر منظر الاقتصاد الليبرالي آدم سميث، والذي يدعو إلى حرية التنافس والمبادلة التجارية، أبداً مصطلح "ليبرالية" في كتاباته إلا أنه حدد مفهومها ومعالمها، والتي تكمن في أن "حق الملكية الذي يتمتع به كل رجل في عمله الخاص إنما هو الحق الأقدس، وغير القابل للانتهاك، بقدر ما هو الأساس الأوّلي لكل ملكية أخرى".[3] ويرى أن القوانين التي تضعها الدولة من شأنها أن تَحد من الجهد والمثابرة للعامل.

وجون ستيوارت ميل؛ منظر الليبرالية السياسية، يحددها في "التطور الحر للفردية" وهو عنده أحد المكونات الأساسية للازدهار؛ فهو ليس عنصرا ثانويا مع كل ما تدل عليه مصطلحات الحضارة والتعليم والتربية والثقافة من معان فحسب، ولكنه بحد ذاته جزءا وشرطا لكل تلك الأشياء... وهناك شرطان لتحقيق فردية القوة والتطور؛ هما الحرية، وتعدد المواقف، وينجم عن هذين الشرطين النشاط الفردي والتنوع المتعدد الأوجه.[4]

إن الليبرالية الاقتصادية والسياسية تبعا لسميث وستيوارت ميل أسسّتا للفردية والتطور، وادّعتا بأنها تمثل بوادر "النهضة"، أما غرامشي رأى فيها سلطة للقهر؛ وهي في السياق الفلسطيني تفسر على أنها جزء من هذا الخطاب النهضوي الذي حملته أوروبا بعد نهضتها الصناعية، وكان مدعاة للسيطرة على الأمم الأخرى.

---

1. بيل أشكروفت وآخرين. دراسات ما بعد الاستعمار. ترجمة: أحمد الروبي وآخرون. (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2010): ص 197.
2. أنطونيو غرامشي. كراسات السجن. ترجمة عادل غنيم. (بيروت: دار المستقبل العربي، 1994): ص 259.
3. آدم سميث. بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم. ترجمة حسني زينه. (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007): ص179-180.
4. جون ستيوارت ميل. عن الحرية. ترجمة هيثم الزبيدي. (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع ، 2007): ص68-69.

النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة: هي "النموذج السياسي والاقتصادي الذي يعّرف به عصرنا – وهي تتعلق بالسياسات والعمليات التي تتيح لحفنة من الشركات الخاصة السيطرة على أكبر حيّز ممكن من الحياة الاجتماعية كي يتم تحقيق أقصى الأرباح. وارتبط اسمها في البداية برونالد ريغان ومارجريت تاتشر، وأصبحت خلال العقدين الماضيين الاتجاه السياسي والاقتصادي المهيمن كونيا، وقد تبنتها الأحزاب السياسية في الوسط والعديد من اليسار التقليدي وكذلك اليمين. وتمثل هذه الأحزاب وسياساتها المصالح الآنية لكبار أغنياء المستثمرين وأقل من آلاف من الشركات العملاقة".[5]

والبعض يُطلق عليها **الليبرالية المُحدَّثة**: ويحددها بأنها تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية شعوب العالم المنفتح اقتصادها على السوق العالمية.[6] وفي سياق هذه الدراسة يمكن أن تُعرف النيوليبرالية على أنها عملية ترميم لليبرالية، والتي أعادت صياغة وبناء المنظومة الليبرالية القائمة على الرأسمالية بأهدافها ومبادئها القائمة على الحرية الفردية والتنافس واحتكار السوق.

العدالة الاجتماعية: هي نظام اقتصادي اجتماعي تتبناه الدولة ومجتمعها المدني لتُحقق المساواة بين أفراد المجتمع بإلغاء كافة الفروقات الطبقية بينهم من خلال توزيع الثروات والموارد بشكل عادل، بحيث "يدخل الناس في الإنتاج الاجتماعي لمعيشتهم في علاقات محددة ضرورية ومستقلة عن إرادتهم، تتناسب مع مستوى معين من تطور قوى الإنتاج المادية. وتشكل هذه العلاقات في مجموعها البنية الاقتصادية للمجتمع، أي القاعدة الحقيقية، التي تنتصب فوقها بنية فوقية سياسية وقانونية، تتطابق معها أشكال محددة للوعي الاجتماعي".[7] "فالمطلوب هو إعادة تنظيم البنية والعلاقات الحقيقية بين البشر من جهة، وعالم الاقتصاد والإنتاج من جهة

---

5. نوعام تشومسكي. الربح فوق الشعب الليبرالية الجديدة والنظام العولمي. ترجمة مازن الحسيني. (رام الله: دار التنوير، 2000): ص9.
6. أفهيلد هورست. اقتصاد يغدق السوق فقرا. ترجمة عدنان عباس علي. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007): ص8.
7. غرامشي، مرجع سابق: ص 469.

أخرى. سوف تكون عناصر البنية الفوقية حتما قليلة العدد، تتميز ببعد النظر والكفاح".[8] وفي السياق الفلسطيني تُوضع العدالة الاجتماعية ضمن إطارين، الأول يتعلق بضرورة إتباع منهج الاقتصاد السياسي الذي يحقق عدالة في التوزيع والمساواة في الحقوق والواجبات. والثاني يندرج تحت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرها وتحررها من الاستعمار بكافة أشكاله وأساليبه كباقي شعوب العالم.

المجتمع المدني: في المعنى الهيجلي لمفهوم المجتمع المدني، يضع الدولة/ المجتمع السياسي في مقابل المجتمع المدني باعتبارهما لحظتين في البنية الفوقية، ويشمل المجتمع المدني في فلسفة هيغل العلاقات الاقتصادية. ويقول غرامشي أن الدولة = المجتمع المدني + المجتمع السياسي؛ أي الهيمنة التي يحميها درع القهر. وأحيانا أخرى يقول "المجتمع المدني والدولة هما في الواقع الملموس شيء واحد"، إذ يعتبره جهاز "الهيمنة الخاص".[9]

بينما يُعرفه عزمي بشارة بمفهوميه المعجمي والتاريخي. والمعجمي؛ ذو دلالة تتعلق بالدولة، والتعامل العادي للدولة مع مواطنيها لتمييزه من التعامل العسكري والجنائي والديني، ويتعلق بالتعامل مع مواطني دولة المواطنين، والمواطنة شرطه التاريخي. أما الدلالة التاريخية فتبين أن المجتمع المدني يمثل عملية "الدمقرطة"، ومن ناحية أخرى يمثل جانبا محددا من عملية الدمقرطة أي ذلك الجانب الذي يميز مرحلة تاريخية محددة في علاقة المجتمع مع الدولة، وليس في علاقة الدولة بذاتها أو المجتمع بذاته، فهنالك علاقات تجمع الفرد والمجتمع والدولة في وحدة واحدة عن طريق تنظيم العلاقة بينهم.[10]

الاستهلاكية: هي أن تكون القيمة الاستعمالية للمنتوج في المجتمعات أكثر أهمية من قيمته التبادلية، ويتقيد هذا المنتوج بالمدى الواسع أو الضيق للحاجات الاجتماعية.[11] وكذلك فهي "طريقة جديّة في الحياة، ذُكر أنها

---

8. المرجع السابق: ص 275.
9. المرجع السابق: ص274/227.
10. عزمي بشارة. المجتمع المدني: دراسة نقدية. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2012): ص 32-82/24.
11. فريدريك إنجلز. موجز رأس المال. ترجمة فالح عبد الجبار. (بيروت: دار الفارابي، 2013): ص141.

أوجدت إنسانا يحمل فلسفة في الحياة تلزم البشر بإنتاج أشياء أكثر وأكثر، أي هذه السنة أكثر من السنة التي سبقتها وأكثر في السنة التي تليها، وهكذا. كما أنها فلسفة تشدد على قيمة مستوى الحياة أكثر من تشديدها على القيم الأخرى. وقد شكل ظهور مجتمع النمو المضطرد والثقافة الرأسمالية مرحلة جديدة ضمن العملية التاريخية الجارية . ولكن لم يحدث في التاريخ أن وُجد مجتمع مؤَسس على هذه الفئات من الناس: الرأسمالي الذي يعمل لهدف وحيد هو استثمار المال وجمع الارباح، والعامل الذي لا يملك وسيلة للعيش إلا جهده وتعبه، والمستهلك الذي جعل هدفه الوحيد شراء الخدمات والبضائع واستهلاكها بشكل متزايد".[12]

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في البحث عن بدايات الاستعمار الاقتصادي المباشر للسوق الفلسطيني، وتكشف عن تجلياتها زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، وهي الحقبة التي بدأ فيها انحراف المشروع السياسي الفلسطيني عن مساره التحريري، بسبب تلاعب قوى الاستعمار في بنية المجتمع الفلسطيني وربطه بالرأسمالية الليبرالية "العالمية". كما تكشف عن آليات اقتصاد الهيمنة الأوروبي والأمريكي في رسملة الاقتصاد المحلي وتفكيكها من خلال قراءة إعلانات وتقارير الصحف، والتي ستبين ثقافة الاستهلاك التي روجت لها الشركات العابرة للقوميات، بالإضافة إلى رفع مديونية المجتمع الفلسطيني وسلخه عن المشروع السياسي لصالح العمل الاقتصادي.

منهجية الدراسة

في ظل الجمع ما بين التاريخ والاقتصاد والثقافة لفهم بنية الخطاب الرأسمالي الليبرالي في فلسطين، لا بد أن يتم تفكيك هذا الخطاب والحفر على تاريخه عبر دراسة الاقتصاد السياسي منذ أن تواجد الانتداب البريطاني

12. ريتشارد أتش روبتز . المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية. ترجمة فؤاد سروجي. (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2008): ص 20-21.

على أرض فلسطين. لذا تتبنى هذه الدراسة الأسلوب التفكيكي في تحليل عيناتها ومصادرها الأولية والتي تجمع ما بين التاريخ والاقتصاد، وتستند في بعض جزئياتها إلى المنهج الحفري[13] كأداة تفكيك خطاب وممارسات الاستعمار المباشر في فلسطين، والذي يحلل بعض عينات الدراسة التي أُخذت من الأرشيف كأرشيف أو تلك التي تم جمعها من الصحف القديمة، بالإضافة إلى التحليل السيميائي للعينات الأخرى المتعلقة بالإعلانات. وتم استخدام المنهج هنا كأسلوب للتحليل، وليس لحصر الدراسة بما أنها تصيغ تأريخ جديد تستخدم الاقتصاد لفهم وكشف رواية تاريخية محلية، وبناء عليه سيتم تحليل البعد التاريخي للممارسات الرأسمالية في فلسطين المستعمَرة البريطانية، التي استعاضت عن التحرر بالاقتصاد الليبرالي والليبرالي الجديد.

وقد تم الاستناد إلى الحفرية المعرفية والتي هي الأكثر مواءمة لقراءة وتحليل تاريخ الاقتصاد السياسي، والتنقيب عن آثارها لفهم العلاقة على مداها البعيد بين سلطتي رأس المال والسياسة. وتبني الدراسة خطوات التحليل بالارتكاز بداية على خطاب الشركات العابرة للقوميات في الصحف، وهي قراءة سيميائية بالإضافة إلى كونها عملية تفكيك للخطاب الرأسمالي العابر للحدود. ومن جانب آخر تحلل الدراسة خطاب المؤسسات المصرفية وأوراقها الأرشيفية. وما يُعين الباحثة في تفسير آليات ودواعي رسملة السوق الفلسطيني في الحقبة الانتدابية هو عملية البحث على جذور وتاريخ اللبرلة ضمن السياق الاستعماري. وتعتمد هذه الدراسة على أوراق أرشيف بلدية نابلس، والصحف الفلسطينية كأرشيف فلسطيني ولكونها بدأت بالصدور قبل حوالي قرن واستمرت زمن الانتداب، ومن أهمها فلسطين والكرمل، في حين أن الدفاع بدأت بالصدور في منتصف العهد الانتدابي. وتقوم منهجيتها على تحليل صور الإعلانات المنشورة في الصحف المذكورة لكل من الشركات التجارية الأوروبية والأمريكية، بالإضافة إلى إعلانات وتقارير البنوك. وإلى جانب ذلك، فإن هناك مادة غنية من التقارير والأخبار المتعلقة بالقروض، وخاصة في فترة الأربعينيات ساهمت في تدعيم الفصل الرابع.

---

13. ميشيل فوكو. حفريات المعرفة. ترجمة: سالم يفوت. (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987): ص125.

موقع الباحثة: طالبة في برنامج ماجستير الدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت. ورسالة الماجستير هذه محاولة بحثية للكشف عن سياسات الاستعمار ورأسماليته في إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني ولبرلته، وإقصاء مشروع التحرير.

مراجعة الأدبيات

هناك العديد من الباحثين الذين درسوا تاريخ الاقتصاد الفلسطيني على مراحل مختلفة من تاريخه، وخاصة الاقتصاد التنموي خلال المرحلة الأوسلوية. ففي التاريخ الفلسطيني المستعمَر هناك علاقة جدلية ومعقدة بين عدة فواعل سياسية واقتصادية وثقافية، وهذه الفواعل مثلت ثلاث حركات أساسية تبتدئ بالنخبة الاقتصادية الوطنية أو البرجوازية الوطنية؛ والنخبة السياسية أو الحركة الوطنية/المقاومة؛ ونهاية بالحركة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والفكرية التي ساهمت في دوام الحالة الكولونيالية، وبالتالي أنتجت دينامية تفاعل الحركات الثلاث هذه على الساحة الفلسطينية ما يُمكن أن يُسمى ب"الاقتصاد المشوّه".

وتستعين هذه الدراسة ببعض الكتب والدراسات ذات الصلة وتعمل على مقاربتها بها, والتي تتناول بُعد العلاقة والمدى بين اللبرلة واللبرلة الجديدة الاستعماريتين بالنقد والتحليل، وتنقسم إلى محورين رئيسيين: **المحور الأول:** وينتقد علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالليبرالية العالمية – فكريا وعمليا، وذلك لفهم سيرورة تَبَنّي الاقتصاد الرأسمالي والربط المباشر به وبدايات تطور العلاقة في إطارها التاريخي. بينما **المحور الثاني** يُركز على الأدبيات التي تتحدث عن استبدال التحرر والعدالة الاجتماعية بالنيوليبرالية والتنمية الاقتصادية – تنمويا. وتُصنف هذه الدراسات النقدية على النحو التالي:

أولا: اللبرلة الاقتصادية (رَبْطْ) و(تَبَنِّي)

يسرد عادل منّاع تاريخ فلسطين في مُستَهَل الحكم العثماني وحتى سقوطه في مؤلفه "**تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700–1918**". ويتناول أكثر الأحداث التي أثرت في تاريخ فلسطين، والتي اطلع عليها العصر الحديث لفلسطين. ويُعرج على التحولات الحادثة في النخبة السياسية المحلية كونها وضعت حجر الأساس في بلورة مفهوم المجتمع الفلسطيني الحديث والتي لها الأثر الأكبر بعد بروز قوى محلية كالزيادنة، لدورهم في خلق استقرار اقتصادي وأمني ونفوذ سياسي. وقد تعاقبت الأحداث في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر في فلسطين حتى وصل إبراهيم باشا لها، وخضعت فلسطين للحكم المصري، ليُدخِل سياسات إدارية وتجارية جديدة استنفذت قدرات الشعب على تحملها. مما استدعى محمد علي باشا الى قمع الثوره التي قامت ضد نجله إبراهيم، وفتح أبواب فلسطين أمام النفوذ القنصلي والتجاري الأوروبي والجمعيات التبشيرية. ومنّاع يُعيد التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية إلى عودة الحكم العثماني وتنظيماته بعد أن ربطت السوق الفلسطيني بالسوق الأوروبي الرأسمالي، والتي بدورها غيرت بنية المجتمع المحلي لجعله مجتمعا طبقيا بامتياز.[14] فكانت سياسات الخصخصة التي نظمها الحكم العثماني في فلسطين قد سمحت للمنظمات الدولية التدخل في فلسطين بصورة مباشرة، وزيادة نسبة الاستيطان والإرساليات فيها، ونمت فيها جذور الصهيونة، و تعدّ هذه السياسات الافتتاحية الأولى للرأسمالية في فلسطين، وبواكير قلب بنيتها الاجتماعية والاقتصادية رأسا على عقب.

ويتناول ألكزاندر شولش في "**تحولات جذرية في فلسطين1856–1882**" أحداثا هامة ساهمت في فتح الطريق أمام الاستعمار منذ أن وصل نابليون فلسطين، فضلا عن التنظيمات العثمانية التي مهدت الطريق أمام الرأسمالية الليبرالية لاختراق الاقتصاد الفلسطيني. واعتبر التطور الأكبر في تاريخ فلسطين في القرن التاسع عشر،

14. عادل منّاع. تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999).

قد جاء إثر صلح باريس 1856 الذي سمح بالوصاية الأوروبية على البلاد والتغلغل في أسواقها ونظامها الإداري والاجتماعي بعد حرب القرم وحتى أول موجة هجرة يهودية عام 1882 إلى فلسطين. إن شولش، وفي الجزء الثاني من مؤلفه يوضح مدى التطور الاقتصادي في فلسطين في سياق الاستعمار الأوروبي وسياق الحركة الصهيونية التي لم تكن سوى حركة واحدة من الحركات الكولونيالية الأوروبية. ويعدُّ شولش القنصليات أساس التغلغل الأوروبي في فلسطين في القرن التاسع عشر، والتي اتضح لاحقا من حساباتها الجمركية حدّ اتساع التجارة الخارجية "الصادرات"، ولا سيما في المنتجات الزراعية لأن فلسطين كانت مجتمعا زراعيا تبدّل لمجتمع رأسمالي. وهذا على قدر كبير من الأهمية كونه تمهيدا وفاتحة للدمج المتزايد لفلسطين في السوق الأوروبية، بعد أن أصبحت مُورِّدة للمنتجات الزراعية الخام، فحولت الأرض لسلعة تجارية تُلبي حاجات الأسواق الأوروبية- الأمريكية، والتي خلقت طبقية لم تكن موجودة في المجتمع الفلسطيني وتمثلت في الطبقة الغنية ممن تملكوا الأراضي الأولى، وتضم: العائلات الكبرى، والبرجوازية الرأسمالية والرأسماليين الأجانب. أما الفئات الثلاث هي من عزز حركة رأس المال التجاري والمصرفي الأوروبي في فلسطين خلال القرن التاسع عشر.[15] وهذا يُعد منعطفٌ تاريخيٌ في الاقتصاد الفلسطيني خلخل مقومات الحياة الاجتماعية وقتذاك، ولكنها أصبحت أكثر عنوة وأشد خطورة، وهو ما يسعى هذا العمل البحثي لكشف تجلياته. وشولش نظر إلى هذه التحولات على أنها جذرية، لكن الوجود الانتدابي يكشف عن التحولات المباشرة التي أحدثها في الاقتصاد الفلسطيني وساهمت في تغيير بنية مجتمعه.

إن كتاب "**الفلسطينيون: صيرورة شعب**" يقسم ويحلل تاريخ فلسطين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بناء على ثلاث حقب "تمرد" فلسطينية، أولها منذ لحظة نشوء فلسطين "المعاصرة" على حد تعبير يوئل مغدال وباروخ كمرلنغ، وهي الحقبة التي أدخل فيها المصريون التغييرات والإصلاحات التي بدأت منذ عام 1834 إلى

15. ألكزاندر شولش. تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882. ترجمة كامل جميل العسيلي. (عمان: الجامعة الأردنية، 1993).

مجتمع الفلاحين، و"تمرد" إبَّانها الفلاحون على حكم إبراهيم باشا العسكري، والذي رافقه توسيع في علاقات الساحل الفلسطيني الاقتصادية مع أوروبا. ورافق هذا الحكم تحول جذري على الاقتصاد الفلسطيني إثر تحوله من اقتصاد المعيشة المحدود لاقتصاد السوق الرأسمالي الأوروبي والأمريكي.[16] ويمكن القول بأن هذه كانت بذور غرس الرأسمالية في فلسطين التاريخية ولكن الانتداب البريطاني هو الذي ربط ووصل الاقتصاد الفلسطيني بالسوق العالمي بشكل مباشر، وسوف تتعرض الدارسة لهذا العمل البحثي بالدرس والتحليل في فصولها.

وكانت ثورة 36-39 "التمرد" الأكبر/الإضراب العام والمقاطعة تبعا للمؤلفين في سبيل تحرير البلاد من الاستعمارين البريطاني والصهيوني. ويحكي المؤلفان قصص النزاعات الفلسطينية الداخلية بين الأرستقراطية المدينية المتواطئة والفلاحين القرويين المتمردين خلال مرحلة العصيان والثورة، وتناول كتاب "الفلسطينيون" الجانب السياسي لأحداث الثورة وركز على حالة الفوضى وأبعادها، التي سادت حينذاك. ولم يتناول الجانب الاقتصادي بعد انتهاء ثورة 36-39، والذي سيخص هذا العمل البحثي فصلا كاملا لتحليله اقتصاديا وتفكيك صوره. ويؤكد مغدال وكمرلنغ على جذرية التحول الاقتصادي في فلسطين عقب التغير الاقتصادي والسياسي بعد حرب 1967، بعدما انتهى دور المجتمع الزراعي ليتبنى اقتصادا جديدا يرزح تحت سلطة الصهاينة. ولم يُسهب المؤلفان في التغيرات الاقتصادية بقدر تعمقهم في تأريخ الأفعال السياسية الإسرائيلية وردود الأفعال الفلسطينية وقتها.

في كتاب "**One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate**" لمؤلفه توم سيجيف يتفحص علاقة بريطانيا بالحركة الصهيونية من ناحية، وعلاقتها بالعرب والفلسطينيين من ناحية أخرى، وذلك في أعقاب انتدابها لفلسطين ليقدم روايات الأطراف الثلاثة تجاه القضية الفلسطينية وقيام دولة إسرائيل إلى جانب الانتداب البريطاني وخلفا له. وأكد سيجيف من خلال الأوراق الأرشيفية على حجم

16. باروخ كمرلنغ ويوئل شوئيل مغدال. الفلسطينيون صيرورة شعب. ترجمة حمزة غنايم. (رام الله: مدار، 2001).

الدعم البريطاني الهائل للحركة الصهيونية لتحقيق دولة إسرائيل المستقلة، والذي ساعدها ليكون حليفا لها في المنطقة. وركز الكاتب على أن بريطانيا تحالفت مع الصهاينة بعد الحرب العالمية الأولى لتوافق مصالحها مع وجودهم في المنطقة العربية، وليس نتيجة للهلوكوست. ومن الجدير بالذكر أن سيجيف برهن على عجز البريطانيين عن مواجهة الفلسطينيين واللجوء للولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام ثورة 1936-1939 بعد أن كشف العرب وعودهم الزائفة. كما تحدث عن المفارقات في تطور الحركة الوطنية العربية مقارنة بالحركة الصهيونية، وتحديدا بعد 1929 فضلا عن تطور حياة المهاجرين اليهود في فلسطين مقارنة بالسكان الأصليين.[17] إن سيجيف وضع اللوم على اليهود، و لم يركز على مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، فقد تجاهل الاستعمار البريطاني الصهيوني ورأسماليته في تأسيس مشروع الاستعمار الاستيطاني الذي أقام "إسرائيل".

ويُعاين بشارة دوماني في مؤلفه الموسوم ب"**إعادة اكتشاف فلسطين – أهالي جبل نابلس 1700-1900**" التركيز على أهمية مدينة نابلس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لكونها مركزا تجاريا وصناعيا هاما آنذاك، ويسلط الضوء على أساليب المنافسة بين السكان المحليين والتجار الأجانب والإقليميين في المدن الساحلية، والعلاقات الدينامية التي خرطت القوى المحلية مع المفاعيل المتولدة من الحكم العثماني والتوسع الأوروبي الاقتصادي والثقافي. وانطلق دوماني من التحولات الزراعية التي ارتبطت بالتحديث، والتي لم تبدأ إلا مع قدوم أول موجة من الهجرة اليهودية الأوروبية سنة 1882. ويعتبر دوماني أن التجارة في نابلس قبل دخول المصريين إلى فلسطين هي سبب نقطة التحول ودخول النظام الرأسمالي.[18] وتحديدا بعد أن توسعت علاقاتهم بالأسواق الإقليمية والمركزية من خلال الزراعة التجارية والاقتصاد النقدي وتسليع الأرض والربط بالسوق العالمية قبل ثلاثة قرون.

---

17 . Tom Segev. *One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate*. (New York: Metropolitan Books, 2000).

18. بشارة دوماني. إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700-1900. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998).

تناولت تامار غوجانسكي في مؤلفها "**تطور الرأسمالية في فلسطين**" مجمل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، بداية من منتصف القرن التاسع عشر وحتى إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948. وسلطت الضوء على آليات الإنتاج الزراعي التقليدي في فلسطين، والذي هو نظام إقطاعي قام على المشاع وانعدام ملكية الأرض الخاصة، والتي هي أساسا مناقضة للنظام الاقتصادي الرأسمالي. وحين تغلغلت الرأسمالية في الزراعة التقليدية إلى الزراعة التجارية غيرت نمط حياة الفلاحين. وفسرت غوجانسكي أن عملية تركيز الأراضي التي تمت منتصف القرن التاسع عشر مثل قانون الطابو، كانت سبباً في تحطيم نطاق المزارع الريفية الأساسية في فلسطين، وخلقت مجتمعا طبقيا مكوناً من فقراء وأغنياء. كما وتحدثت عن براعم الرأسمالية في فلسطين التي نمت في أواخر العهد العثماني في الوقت الذي كانت فيه بلادا زراعية "متخلفة". وعن التغلغل الكولونيالي اليهودي والصهيوني في منتصف القرن التاسع عشر حين بدأت دول أوروبا تتصارع على فلسطين بإرسال القنصليات لها، والتي مهدت السبيل أمام السيطرة الاستعمارية على فلسطين، وذلك بالحصول على الامتيازات وشراء الأراضي وتشجيع هجرة رعايا دولها وإقامة مؤسسات فيها. ومن ثم بدأ تأسيس لجان ومؤسسات وشركات كولونيالية أوروبية وأمريكية ويهودية وصهيونية قامت بشراء أراضٍ في فلسطين وفتح سكك حديدية ومصانع وغيرها لاستعمار البلاد.[19] لكن غوجانسكي درست تطور الرأسمالية في البلاد من منظور اشتراكي ماركسي صرف.

في دراسة "**The Competitive Advantage of Moneylenders Over Banks in Rural–Palestine**" كشف ايموس نادان عن رأسمالية سياسات إقراض الفلاحين والدعم الرسمي للبنوك زمن انتداب بريطانيا لفلسطين، وهي السياسات التي أقرتها حكومة الانتداب لتسهيل الإقراض الرسمي من أجل تثبيت قواعد السوق الاستهلاكي في فلسطين أثناء محاولتها استبدال نظام الائتمان غير الرسمي بنظام رسمي. حيث يوضح

19. تامار غوجانسكي. تطور الرأسمالية في فلسطين. ترجمة: حنا إبراهيم. (حيفا: مطبعة الإتحاد التعاونية ، 1987).

الكاتب ارتفاع نسبة القروض التي قدمها التجار ورجال الأعمال[20] والمصارف غير العربية للفلاحين وتحديدا بنك باركليز في ذلك الحين والذي قدّم عروضا وتسهيلات ائتمانية للمزارعين أكثر من البنوك الأخرى وبتشجيع من الحكومة وخصوصا لدعم المزارعين اليهود. ولكن بنك باركليز والبنوك الأخرى ترددت بتقديم قروض للفلاحين خلال الأزمة الاقتصادية بسبب ثورة 1936-1939، والتي تأثرت بسابقتها ثورة 1929، فقد عجز الفلاحون عن سداد قروضهم، وكان ذلك دافعا للحصول على مزيد من القروض من مؤسسات الإقراض الحكومية. كما تحدث عن معدلات الفائدة المرتفعة للقروض المعروضة في الوقت الذي كان فيه الفلاحون غير قادرين على سداد قروضهم والتي ساهمت في تطور السوق التنافسي في فلسطين.[21]

وفي دراسة أخرى موسعة لنادان عن اقتصاد الريف العربي عقب حكم الانتداب البريطاني على فلسطين، وهي "**The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate: A Story of Colonial Bungling**"، تناول فيها مشروع "الترشيد" وغيره من المشروعات التي ادّعت حكومة الانتداب بأنها قدمتها لمساعدة الفلاحين – المزارعين الفلسطينيين ولدعم زراعتهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية المتأثرة بثورة 1929. وأثبت نادان من خلال الوثائق الأرشيفية أن الانتداب البريطاني فشل في تحسين الوضع الاقتصادي للفلاحين، هذا فضلا عن مشاركة سياسات إصلاح الأراضي والائتمان التي اتخذتها حكومة الانتداب في القضاء على النظام الاقتصادي للفلاحين الفلسطينيين، فضلا عن تدمير الأراضي والزراعة والاقتصاد أثناء ثورة

---

20. هناك دراسة أجرتها شيرين صيقلي حول تنامي الرأسمالية والاستهلاك في فلسطين خلال حكم الانتداب البريطاني ، وتشير في دراستها إلى ازدهار التجارة والصناعة والزراعة في فلسطين بشكل مضاعف وخاصة بعد انتهاء ثورة 1936-1939، وذلك من خلال أنظمة الصيانة والترشيد التي نظمتها الحكومة البريطانية حينذاك، وتحدثت عن تزايد وتطور نشاط رجال الأعمال الفلسطينيين زمن الانتداب بالإضافة إلى زيادة في الاستهلاك. (للمزيد أنظر إلى:

Sherene Seikaly. *"Meatless days: Consumption and capitalism in wartime Palestine 1939—1948*.(PhD, New York Unirersity, 2007).

21 . Amos Nadan. The Competitive Advantage of Moneylenders Over Banks in Rural Palestine. *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, Vol. 48, No. 1 (2005), pp. 1-39.

1936-1939 ودعم المشروع الصهيوني وشراء الصندوق القومي اليهودي للأراضي الفلسطينية.[22] وهاتان الدراستان من الدراسات القليلة التي تحدثت باستفاضة عن حركة الاقتصاد الفلسطيني وخاصة اقتصاد الفلاحين الفلسطينيين عقب ولاية الاستعمار البريطاني لفلسطين.

وهناك عدد وافر من الدراسات[23] المنجَزَة عن نمو الاقتصاد الصهيوني وتحولاته في فلسطين الانتدابية، وفي المقابل ليس هناك عدد يُذكر من الدراسات حول اقتصاد الرفاه الفلسطيني واستقراره وحول التغييرات التي طرأت عليه خلال تلك الحقبة.

---

22 . Amos Nadan. *The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate: A Story of Colonial Bungling.*(London: London School of Economics and Political Science, PhD thesis in Economic History, 2002).

23 . The list includes: Jacob Metzer, "*The Economy of Mandatory Palestine: Reviewing the Development of the Research in the Field*"; Ya'acov Shavit, "*Why Didn't the Inhabitants of Tel-Aviv Wear a Red Riding Hood? Idealism vs. Realism in the Interpretation of the History of the Yishuv: Tel-Aviv as a Metaphor*"; Deborah S. Bernstein, "*The Histadrut and the Government Sector: Strategies for the Employment of Jewish Labor and Their Limitations*"; Bat-Sheva Margalit Stern, "*'A Queen Without a Kingdom' Jewish Women Workers in the Labor Force in Mandatory Palestine*"; Hagit Lavsky, *"Nation, Immigration and Settlement: Was there any Zionist Absorption Policy?"*; Aviva Halamish, "*Immigration According to the Economic Absorptive Capacity*"; Nachum T. Gross, "*Jewish Banking and Economic Growth during the Mandate Period*"; Nahum Karlinsky, "*Private Credit Cooperatives in Mandatory Palestine*"; Avraham Sela, "*Palestinian Society and Institutions during the Mandate: Changes, Lack of Mobility and Downfall*"; Yitzhak Reiter, "*The Waqf in Changing Circumstances: The Economic Management and Political Role of the Waqf in Mandatory Jerusalem"*; Mahmud Yazbak, *Immigrants, Elites and Popular Organizations among the Arab Society of Haifa from the British Conquest to 1939*"; Joseph Vashitz, "*Social Transformations in Haifa's Arab Society: Merchants and other Entrepreneurs*"; Amiram Gonen, "The Emergence of a Geographical Heartland in Israel"; Yossi Katz, "*The Jewish National Fund and the Palestine Land Development Company - From Cooperation to Separation: The Establishment of the JNF's Independent Land Purchasing Office during the Mandate*"; *Abraham Doron," Labor and Social Insurance Legislation: The Policies of the Palestine Mandate Government"*; Shifra Shvarts, " *Politics in Health: The Establishment of Sick Funds in Eretz-Israel during the British Mandate*"; Yuval Dror, "*The Labor Trend Workers' Organization during the British Mandate: An Educational Movement and a Unique Professional Organization*"; Moshe Lissak, *"The Society and Economy of Mandatory Palestine in Retrospect".*

إن غسان كنفاني تتبع تفاصيل ثورة 36-39 الاقتصادية والسياسية والثقافية، في مؤلفه "**ثورة 36-39 في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل**" وبالذات بعد تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية وتعاظم الطبقية في المجتمع. ويرى كنفاني أن الهيكل الاقتصادي الاجتماعي الفلسطيني في فترة مابين 1918-1948 صبَّ بالدرجة الأولى لمصلحة الحركة الصهيونية ومشروعها وخاصة بعد تحوله من مجتمع زراعي عربي إلى مجتمع صناعي صهيوني رأسمالي، وعلى حساب البرجوازية المتوسطة والصغيرة الفلسطينية بعد أن تحولت من إقطاعية لرأسمالية. وأثناء إندلاع ثورة 36 أحكمت الصهيونية والإمبريالية سيطرتها على البنى التحتية الاقتصادية في البلاد، وزاد ذلك من حدة الصراع بين بروليتاريتين: فلسطينية وصهيونية. وتبرز نخبوية كنفاني في دفاعه عن دور البرجوازية الصاعدة وإعلاء شأن الحزب الشيوعي الذي تحالف لاحقا مع النخبة السياسية المتواطئة.[24] وهذا ما لا تُبرره هذه الدراسة بأي حال من الأحوال، وخصوصا بعد تصالح البرجوازية الوطنية – ومن ضمنهم الحزب الشيوعي - مع الرأسمالية والصهيونية تحت غطاء إحلال السلام الاقتصادي، وإنهاء الصراع.

بحث رشيد الخالدي في كتابه "**القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**" عن أسباب فشل وعجز الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة قبل سنة 1948. أو بالأحرى إخفاقهم في إنجاز مشروعهم السياسي الواجب إنجازه. فيؤكد الخالدي على ضرورة قراءة فشل الفلسطينيين في بناء دولتهم لفهم الفواعل الأساسية التي عارضت منح الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم، وفي ذات الوقت أوقع اللوم على الطرف الفلسطيني باعتباره عنصرا رئيسيا في النزاع حتى لو كان الضحية باعتباره مسؤولا عن قراراته. كما أن الخالدي ربط بين الفشل الفلسطيني وميزان القوى العالمي بداية ببريطانيا ونهاية بالولايات المتحدة الامريكية، وذلك جراء خليط من السياسات البريطانية والأمريكية الداعمة للصهيونية فضلا عن دعم المؤسسات الدولية للأهداف الصهيونية والإمبريالية. ومقابل ذلك كان هناك ضعف في صفوف القيادات العربية والنخب

24. غسان كنفاني. ثورة 36-39 في فلسطين – خلفيات وتفاصيل وتحليل. (القدس: الوكالة الفلسطينية للصحافة والنشر. د.ت).

الفلسطينية تحديدا في مواجهة القوى العظمى، بالإضافة إلى منع الانتداب إنشاء المؤسسات التمثيلية للشعب الفلسطيني، ومساهمته بشكل مباشر في تجزئة القيادات المحلية، عدا هيمنته الكاملة على الموارد في البلاد وتدعيم الوجود الصهيوني من خلال منحهم الاستثمار بها، وسحبها من أيدي الفلسطينيين.[25]

في ذات الوقت يبحث الخالدي في مقدرة الفلسطينيين على تحقيق استقلالهم بما لديهم من مقدرات لتحقيقه، وسلط الضوء على وهن وضعف قرارات النخبة السياسية الفلسطينية حينذاك وانقسامها، كما بيّن أن هذا الوهن سبَّبَ فشلها زمن الانتداب البريطاني وتحديدا قبل ثورة 36 في توحيد الصف الفلسطيني تحت إطار تنظيمي موحد فاعل يمثله إطار سياسي مقبول ومعترف به. وفي المقابل يُوضح الكاتب الموقف النضالي ودور المقاومة المسلحة التي قام بها الفلاحون الفلسطينيون والتي أسهمت في بلورة الهوية الفلسطينية. وقد كان إضراب 36 المناهض للاستعمار الصهيوني والبريطاني أطول مقاطعة اقتصادية شهدها التاريخ، وتم إفشال تجربتها جراء قمع بريطانيا لها وتشرذم النخبة الفلسطينية فضلا عن غياب الدعم الخارجي للثورة. وسمحت المقاطعة الفلسطينية الاقتصادية خلال الثورة للقطاع الاقتصادي الصهيوني بالتوسع أكثر فأكثر داخل فلسطين وبالذات بعد العقوبات الكبرى التي طُبقت على الفلسطينيين لإعلانهم الإضراب واستمرارهم بالثورة.

ومن جهتها، قدمت سارة روي دراسة حول التنمية في قطاع غزة ركزت فيها على اقتصاد القطاع، وعنونتها ب"**The Gaza Strip: A Case of Economic De, Development**" ، واقتصرت دراستها على عقدين من الزمن امتدا من 1967 وحتى 1985. وتوضح خلالها أسباب نقص وضعف التطور والتنمية داخل القطاع الاقتصادي في غزة والتي سبّبها الاحتلال الإسرائيلي للبلاد بعد دمج اقتصاد القطاع باقتصادها الرأسمالي عقب احتلاله. وبالرغم من ارتفاع حجم ومستوى الاستهلاك الاقتصادي والدخول المحققة بعد عام

25. رشيد الخالدي. القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة. ترجمة: هشام عبدالله. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008).

1967 لأهالي القطاع وإلحاق اقتصاد فلسطين بالاقتصاد الإسرائيلي إلا أن روي ومن خلال تفحصها لطبيعة وحجم واتجاه كل من الصادارات والواردات من وإلى غزة والتغييرات التي طرأت عليها بعد 1967، كشفت عن التواتر في مستوى الدخل للقطاع والذي أسهم في زيادة حجم الاستهلاك الخاص على حساب المنتجات المحلية، فاعتمد اقتصاد القطاع بشكل أساسي على المصادر الإسرائيلية والقروض وبضرائب عالية، والتي بدورها حرمت القطاع من تأسيس بنية تحتية اقتصادية وانعدام نموه. وأكدت الكاتبة روي على أن الاحتلال الصهيوني خلق اقتصادا تابعا لاقتصاده في قطاع غزة ودمجه به جراء القيود الصارمة والضغوط المفروضة على التجارة والاستثمار داخل القطاع، ما حال دون تحقيق أي تنمية اقتصادية لعدم قدرتها على تعزيز النمو الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي الداخلي لقطاع غزة، ، ويزاد على ذلك تفاقم تبعيته لاقتصاد الاحتلال.[26]

وقدم هيسكي شوهام دراسة حول الثقافة الاستهلاكية ما بين الحربين العالميتين في فلسطين، وجاءت بعنوان "**"Buy Local" Or "Buy Jewish"? Separatist Consumption In Interwar Palestine**" . وتناقش المقالة عملية التحول في النشاطات الاقتصادية بعد قيام الحركة الصهيونية بتسييس النشاط التجاري منذ حكم الانتداب البريطاني على فلسطين، وتصنيف المنتجات عرقيا، والتي من شأنها تعزيز الهوية الصهيونية وتشجيع ثقافة استهلاك البضائع اليهودية من قبل اليهود وكذلك ربط المنتجات اليهودية بالأجنبية. وتضيف المقالة أن الحركة القومية العربية –كرّد فعل – قامت بدعوة الفلسطينيين لشراء المنتجات المحلية والوطنية الفلسطينية. وبدأ الصراع بين الحركتين والتي سمّاها شوهام بالانفصالية الاستهلاكية، وظهرت رسملة المنتجات دائما في إعلانات الصحف لتشجع على شراء المنتج الوطني أو المحلي، وهي سياسات عززت بدورها النزعة الاستهلاكية الرأسمالية. ويرى الكاتب أن الانتداب البريطاني رفض تلك السياسات، وتفاقم الصراع بعد قيام

26. Sara Roy. The Gaza Strip: A Case of Economic De, Development. *Journal of Palestine Studies*, Vol. 17, No. 1. (Autumn, 1987), pp. 56-88.

ثورة 1936، وتنامت فكرة الاستهلاك الوطني تدريجيا إلى أن أصبحت جزءا لا يتجزأ من السياسات والقرارات الاقتصادية للمجتمعين الصهيوني والعربي لاحقا.[27]

وفي دراسة قامت بها ماس عن "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على التوسع في القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، أثارت فيها مخاطر القروض الاستهلاكية على ارتفاع نسب البطالة والفقر والزواج والطلاق في المجتمع الفلسطيني. وتراوح حجم ونسبة القروض الاستهلاكية التي قدمتها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ما بين 1997 و2012. وبيّنت ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية التي قدمتها المصارف في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ولكنها بقيت أقل من باقي الدول المجاورة. وأكدت على أن حجم القروض الاستهلاكية ازدادت بمعدلات مرتفعة في عام 2012 مقارنة بعام 2008، إلا أن معدلات الزيادة في الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية لا يرافقها زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي. ومن أهم المؤشرات التي استنتجتها الدراسة هي أن الزيادة في معدلات القروض الاستهلاكية زادت من معدلات البطالة، ولا يوجد علاقة بين حجم القروض الاستهلاكية وحالات الزواج والطلاق والفقر المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما وضحت دراسة ماس.[28] إن دراسة ماس الكمية لم تبحث في البعد التاريخي لسياسة الاقتصاد الرأسمالية، كما أنها لم تتناول المآلات السوسيو- ثقافية لهذه القروض. ولربما احتوت نتائجها على تبريرات لما تقوم به السلطة السياسية الحالية من منح سياسات تسهيلية عملت على توسعة حجم الإقراض في السوق الفلسطيني، والذي سهل من عملية التطبيع الاقتصادي وإبعاد الفلسطيني عن همه التحريري.

---

27 . . Hizky Shoham. "Buy Local" OR "Buy Jewish"? Separatist Consumiton In Interwar Palestine". *International Journal of Middle East Studies*, Volume 45 ,Issue 03 , August 2013, pp 469-489

28. مهند أبو رحيلي وفتحي سروجي. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على التوسع في القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة". (رام الله: ماس، 2013).

وهذا ما ستركز عليه هذه الدراسة، إذ تبحث في منهجية زج نمط الحياة الاستهلاكي لدى الفلسطينيين بحياتهم من جانب، ورفع مديونيتهم من جانب آخر.

ثانياً: اقتصاد تنموي بديل التحرر (إِحْلال)

يطرح معظم الباحثين في الاقتصاد والتنمية ماهيّة استبدال المقاومة والتحرر الوطني الفلسطيني بالاقتصاد التنموي الليبرالي الجديد منذ إبرام وتوقيع اتفاقي باريس وأوسلو. كما ويطرح معظمهم أن نكسة 1967 باعث وذريعة للسلام الاقتصادي عام 1994. ومن أبرزهم رجا الخالدي وصبحي سمور ضمن دراستهم المعنونة ب"**النيوليبرالية بصفتها تحررا: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية**" وقد صِيغت الدراسة في إطار البناء المؤسساتي السياسي النيوليبرالي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومشروع دولتها ضمن برنامج تنموي استعاضت به الحركة الوطنية عن مشروعها التحرري من الاستعمار الصهيوني، ومضت فيه السلطة منذ إعلان استقلالها، إضافة إلى توضيح دورها في خصخصة مؤسساتها الاقتصادية ولبرلة سياساتها، ورأى أن استرتيجية الحوكمة خلقت برجوازية جديدة/نخبة اقتصادية مُهيمِنة. [29]

وركز الباحثان على أن عملية ربط الاقتصاد الفلسطيني بالنيوليبرالي والإسرائيلي شرعت منذ أوسلو، وهذا ما تحاول الدراسة نفيه بناء على قراءة تاريخية لجذور أزمتَيْ التحرر والعدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. وقد برَّر سمور والخالدي السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية بعض الوقت، وأنها تبنَّتها لمواجهة الاستعمار وتحدي بناء الدولة، وأنه لا يمكن التراجع عنها ولها الفضل في تحقيق الرفاهية للشعب. إن سياسات سلام فياض للحوكمة الاقتصادية كانت سببا مباشرا في تفاقم الأزمة المالية للشعب والدولة معا، وانتكاس الشعب وتجويعهم، بعد أن رهنتهم للمصارف ومؤسسات التنمية الاستعمارية. ويقول كلاهما إن الشعب وافق على

29. رجا الخالدي وصبحي سمور. النيوليبرالية بصفتها تحررا: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 88، (خريف 2011): ص74-93.

هذه الحلول. ولكنها ليست موافقة؛ لأنها فُرِضت من السلطة المحلية والاستعمارية على الشعب، ولأنها خاضعة لرهانات لم يكن الشعب يعلمها ولم يُدرك نتائجها. ولم يتعرض الكاتبان للوضع الاجتماعي الفلسطيني وللعدالة الاجتماعية إلا بصورة غير مباشرة، فهي قراءة سياسية للسياسات الاقتصادية في ظل بناء البديل التحرري.

وفي دراسة أخرى لرجا الخالدي حول ليبرالية الاقتصاد الفلسطيني في إطار الاستعمار والهيمنة المباشرة المعنونة ب"**The Economics of Palestinian of Liberation**"، اعتبر الخالدي أن تكوين المنظمة هو البعد التاريخي للحالة النيوليبرالية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، واقتصر حدثيه على الحالة الفلسطينية النيوليبرالية وليس على الليبرالية التي أعادت إنتاج وتجديد الحالة الأولى، كما أشار إلى أن المنظمة أو السيادة الفلسطينية سعت لبناء الدولة القومية بدلا من التحرر الوطني إلى جانب بناء الدولة.[30] وما سبق هو خلاف ما تحاول هذه الدراسة البحث فيه، ألا وهو دور الانتداب البريطاني في تشييد نظام الاقتصاد الرأسمالي والليبرالي في فلسطين، حتى أن الدولة القومية فكرة جاء بها الاستعمار المباشر ليحافظ على وجوده وكيانه.

وينحو ذات الاتجاه خليل نخلة في مقالته "**أوسلو إذ تستبدل الاستعمار الاقتصادي الجديد بالتحرر**". فجعل أوسلو أساسا ومرجعية – وإلى حد ما كامب ديفيد – لانطلاق المشروع الليبرالي الرأسمالي في فلسطين كبديل للتحرر. وتسعى هذه الدراسة للتأكيد على أن أوسلو مُكمل لاتفاقيات وتحولات جذرية بدأت زمن الانتداب البريطاني، تماهت معها الرساميل الفلسطينية لتخلق شراكة مع الرأسمالية الليبراالية العالمية وتتواطأ معها قبل إعلان دولة إسرائيل عام 1948، واستمرت لتغرس أقدام الاستعمار الاقتصادي الجديد في فلسطين. ونخلة يُشير إلى مدى انعدام السيادة السياسية والإفقار الذي قسم المجتمع الفلسطيني إلى طبقتين برجوازية وأخرى

30 . Raja Khalidi. The Economics of Palestinian Liberation. Jacobin Magazine, https://www.jacobinmag.com/2014/10/the-economics-of-palestinian-liberation/. Accessed: 21 ,Dec ,2014.

فقيرة. بينما يُشير الخالدي وسمور إلى سيادة السلطة ما بعد أوسلو من خلال برنامج السلطة الذي اعتمد على "العنف الرمزي" والتعاون النشط والمباشر مع الاستعمار وإقناع المجتمع به.[31]

يُعالج خليل نخلة وهم وأسطورة المسألة التنموية الفلسطينية في دراسة معنونة ب"**أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**"، فقد قدم قراءة تحليلية مهمة للتحولات السياسية والاقتصادية في فلسطين منذ عام 1978 وحتى عام 2002 والتي يُسميها فترة استرجاع الحكم العسكري الإسرائيلي للضفة. مسألة استعادة الحكم العسكري هي بحد ذاتها محل نقاش باعتبار الحكم الصهيوني لم يخرج من أي جزء من فلسطين التاريخية، وبقي حياً، مع بعض التكتيكات والاستراتيجيات لمزيد من السيطرة. ودراسة "أسطورة التنمية في فلسطين" غير تقليدية، كشفت أبعاد التنمية الاقتصادية وأساليب إدراتها المحلية والإمبريالية، وما لحقها من قرارات سياسية مجحفة لفلسطين القضية والشعب.[32]

وتتبع دراسة نخلة السالفة الذكر، دراسة أخرى أزالت الستار عن أسطورتي السلام والتنمية، معنونة ب"**فلسطين وطن للبيع**". كلا الكتابين سلطا الضوء على إعاقة عملية "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"[33] بعد أن كشف شخصيا ومن خلال عمله زيف و"إدعاءات التنمية" بتحالف النخبة السياسية والمنظمات التنموية غير الحكومية الفلسطينية مع وكالات المساعدات العابرة للحدود الوطنية. واستكمل نخلة تحليل أسطورة التنمية الفلسطينية في مؤلفه فلسطين وطن للبيع وساهم في إيضاح تشوهاتها وافتعالاتها على مدى

---

31. خليل نخلة. "أوسلو إذ تستبدل الاستعمار الاقتصادي الجديد بالتحرر". موقع الشبكة، نشرت في نيسان/2014 ، نقلا عن: http://cutt.us/Ib3RI. استرجع بتاريخ: 2014/5/3.

32. خليل نخلة. أسطورة التنمية في فلسطين- الدعم السياسي والمراوغة المستديمة. ترجمة ألبرت أغازريان. (رام الله: مؤسسة مواطن، 2004).

33. وضع نخلة المقصود بمصطلح تنمية أينما وردت في مؤلفاته ب"التنمية التحررية المرتكزة على الناس" أي غير المقيدة، وتُشير إلى التنمية الاقتصادية والأجتماعية والثقافية والبشرية المستدامة، والمجتمعية، مجتمعة أو منفصلة. وتستهدف المجتمع بأسره من أجل تقوية وتعزيز الموارد المحلية للمجتمع من خلال التركيز بشكل أساسي على الإنتاج المحلي بدلا من الاستهلاك وإعطائه الأولوية على غيره. وتهدف إلى تحرير عقول الناس من وأجسادهم من الظلم الخارجي والسيطرة والهيمنة ومن القمع الداخلي وإساءة المعاملة والاستغلال والفساد والإنحراف... وتوفير الأدوات اللازمة لتحقيق المساواة الفعلية والحقيقية بين المواطنين. لمزيد من التوضيح، أنظر في: خليل نخلة. فلسطين: وطن للبيع. ترجمة عباب مراد. (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011): ص20-21.

العقود الثلاثة الأخيرة، والتي بدورها أقصت وهمشت أكبر عدد ممكن من الأفراد على حد وصفه. وفي سياق الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي لفلسطين، وضع نخلة مفهوم التنمية وما رافقه من مصطلحات تخلو من البراءة —بدليل استمرارية اخفاقها – ضمن سياقها الليبرالي الاستعماري المعولم. فيتعرض نخلة لأكثر المؤسسات الفلسطينية التنموية المشوهة والمشاريع الرأسمالية المهيمنة والمتحالفة مع الاستعمار والتطبيع مع الصهاينة تحت غطاء التعاون الاقتصادي، والأبعد من أن تُواتي التنمية التحررية المرتكزة على الناس والمبنية على التحرر الذاتي المعزز بالوعي المحلي.[34]

اعتبر نخلة، في مؤلفيه المكملين لبعضهما، أن أوسلو ونخبتها كانت المنعطف التاريخي للتدخلات التنموية. بينما هذه الدراسة تضع المفارقة في مكانها الأولي وضمن سياقها التاريخي الدقيق وبعيد المدى، علماً بأن نخلة وثّق سياقها الاستعماري الرأسمالي بما قبل وما بعد 1994، لكنه لم يبحث في تاريخ الاقتصاد السياسي الفلسطيني في فترة الانتداب، التي استطاعت الإمبريالية وليبراليتها نهم عناصر هوية المجتمع الفلسطيني بأكمله، وهو ما أفصح عن اتساع المسافة التي شرعت فيها الكولونيالية والنخبة المحلية والتي تتجاوز العشرة عقود، بعد أن فتح الاستعمار لنفسه سبيلا اقتصاديا أكثر جدوى، وظّف فيه رأسيْ المال العابر للحدود والمحلي لتحقيق أقصى هيمنة وسطوة غربية على الموارد ومُلّاكِها. وما جرى بعد نكبة 1948 كان بمثابة استكمال لمشروع استثماري كولونيالي، نما وازدهر على المدى الطويل مع تقهقر وتراجع المشروع السياسي التحرري الذي تم تقويضه زمن الانتداب. كما تم توطيد اللامساواة والطبقية في المجتمع الفلسطيني بعد إنهاك الاقتصاد الوطني الذي قَبِل وتبنّى الاقتصاد الحرّ المؤدلج ومن ثم التحق بالبنك الدولي، وهذا ما تطمح الدراسة لإقراره. وقد أرجع نخلة جذور مأسسة اللبرلة واختراقها لجغرافية فلسطين واقتصادها إلى ستينيات القرن المنصرم كأقصى بُعد

34. نخلة. فلسطين: وطن للبيع، المرجع السابق.

تاريخي لها، مع أن الاقتصاد الفلسطيني تبنّى النهج الرأسمالي الليبرالي قبل ذلك بكثير، حيث ارتبطت الليبرالية بالنيوليبرالية بشكل واضح بعد انهيار ثورة 1936-1939.

نخلة والخالدي وسمور، في الدراستين أعلاه، خلصوا إلى أن ربط الاقتصاد الفلسطيني بالنيوليبرالي والإسرائيلي كبديل للتحرر بدأ منذ أوسلو، زُرعت بذوره كأقصى حد وتسربت سياسات التنمية بعد التماهي مع الاستثمارات الأجنبية ودخولها إلى فلسطين وتحديدا رام الله. ولكن هذه الدراسة تفحص دور الليبرالية الجديدة التي تسللت وثبّتت جذورها بعد زرع الليبرالية وتبني السياسات الرأسمالية في عهد الانتداب البريطاني، والتي أعادت إنتاجها في قوالب حديثة، عصرية، و"عالمية" في سياستها وواضحة المعالم في رأسماليتها أي الاستعمار الاقتصادي الجديد. وثمة إشكالية هامة تبحث عنها هذه الدراسة وهي غياب العدالة الاجتماعية في السياسات الاقتصادية الفلسطينية، وهو ما لم تتعرض لها مقالة الخالدي وسمور، في حين أن نخلة قد تحدث عن التنمية التحررية وليس العدالة الاجتماعية. ومصطلح تنمية ارتبط بالرأسمالية بقدر ارتباطه بالاستعمار الاقتصادي، وتنتقده هذه الدراسة بالقدر الذي تنتقد فيه السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

وهناك دراسات ذات طابع تفكيكي نقدي وبروئ شمولية لمفاهيم التنمية وخطاب فاعليها وإعادة النظر في برامجها. أهمها مؤلف "**وهم التنمية – في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**"وهي مشروع بحثي يبرز تبعات التنمية الفلسطينية والاستعمارية بكافة مجالاتها على الشعب الفلسطيني. وانتقدت سياسات القطاع الحكومي التنموية في خصخصة القطاعات الخدماتية وتجاهلها البنية الإنتاجية وإختزال دورها في الرقابة فقط على غرار النموذج النيوليبرالي، عدا عن إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصيهوني والاسترشاد به دون تفعيل القوى الانتاجية الذاتية والتخطيط لها. ويناقش "وهم التنمية" دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في العلاقة مع السلطة واستبدال الخطاب النضالي ما بعد أوسلو وانتفاضة الأقصى بخطاب الحوكمة الرشيدة والسلام الاقتصادي مع الاستعمار والتطبيع معه بشكل علني. وهذا بمثابة تحول جذري في مفاهيم بناء وتعزيز الاقتصاد الوطني التحرري. وخلال

تحقيب الاقتصاد الفلسطيني تم نعت إقتصاد حقبة ما بعد 1967 وحتى 1993 ب"اقتصاد الصمود" تبعا لدراسة فراس جابر "خصخصة فلسطين".[35] وهذه الأخيرة محل نقد وإعادة بحث، فالاقتصاد الفلسطيني مابعد النكسة تم ربطه وبشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي والأردني بحكم دمج اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي واتباع سياسة الجسور المفتوحة، أي أنه لم يكن اقتصادا وطنيا تحرريا البتة.

وضمن سلسلة الأبحاث النقدية التنموية لنخلة وغيره في مرحلة "مابعد أوسلو"، تأتي دراسة علاء الترتير "**القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد**" المرتكزة على تفكيك خطاب الفاعلين الرئيسيين وبرامجهم التنموية في فلسطين على فترة ما بعد أوسلو كمحطة تاريخية. وترمي دراسته النقدية لكشف شراكة القطاع الخاص والتمويل الخارجي وعملية مأسستها في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية والسياسات التنموية النيوليبرالية المتبعة، والتي أسهمت وبشكل مباشر في إقالة مفهوم التنمية التحررية واقتصاد المقاومة. ويُرجئ الترتير عملية تشوه في بنية الاقتصاد الفلسطيني إلى مرحلة ما بعد عرفات، بعد خصخصة القطاعات التنموية التي ربطت بين السلطة والمال على حساب المشروع الوطني التحرري.[36]

وبخلاف الدراسات النقدية لواقع التنمية في فلسطين، فهذا العمل البحثي بصدد تحليل البعد التاريخي لاستدخال العمل الليبرالي والرأسمالي إلى السوق الفلسطيني. وذلك بالعودة إلى بدايات الهيمنة الرأسمالية على السوق الفلسطيني بشكل مباشر للكشف عن سياسات الانتداب في إعادة هيكلته ومأسسة تبعيته للسوق "العالمية" الرأسمالية. بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تحلل وفق المعطيات المتوفرة، والتي تُبرهن على أن أوسلو لم تكن نقطة البداية، وإنما كانت نتيجة لهيمنة اقتصادية شرعت في استعمار المجتمع وسوقه من أوائل القرن

35. أيلين كتّاب وآخرون. وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني. (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010).
36. علاء الترتير. القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد. (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012).

الماضي. فهذه الدراسة تحاول استعادة البحث عن مفهوم العدالة الاجتماعية ضمن مفاهيم الاقتصاد السياسي التي تُقوض الاقتصاد الليبرالي والنيوليبرالي.

وفي سياق نقد الراهن النيوليبرالي الفلسطيني، تأتي مجموعة أخرى من الدراسات لعدد من الباحثين والتي تبحث في مجمل أبعاد التنمية بديلة التحرر، منها "**دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين**"، إذ يحاولون إيضاح علاقة التبعية الفلسطينية بالاستعمار من خلال المشاريع التنموية المؤدلجة البديلة للتحرر. إن دراسة علاء الترتير وإبراهيم الشقاقي الموسومة ب" التنمية كأداة للمقاومة والتحرر" قسمت الفكر التنموي الفلسطيني على ثلاثة مراحل بدأت بتخبط أوسلو ثم إرغام ما بعدها. وبدأت هذه الدراسات تبحث في مدى التشوه الفكري والفعلي السياسي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية منذ نشوئها، ومن ثم تبنّيها سياسات الاقتصاد الليبرالي التي أدت لاحقا إلى فوضى اقتصادية عارمة روجت لإمكانية وشرعنة بناء اقتصادي اجتماعي سياسي تحت الاحتلال، بل ومشاركته والتسليم له.[37]

وكما جاء في دراسة "**الفعل التنموي المقاوم وخرافة التنمية تحت بساطير الاحتلال**" التي يُثير فيها جورج كرزم إشكالية الخطاب السطحي والخرافي، أي الكم والأرقام الإحصائية المضللة في الاقتصاد الفلسطيني، فهي تُشير إلى النمو الاستهلاكي المظهري الشكلي لا النوعي الإنتاجي لتضليل الواقع الاجتماعي الاقتصادي السياسي التبعيّ المستعمَر، وحجم الاختراق الخارجي للسوق المحلي والتي همشّت مقومات الإنتاج الزراعي الفلسطيني منذ النكسة، وتواصلت مع اتفاق واشنطن 1993.[38]

وباستثناء سيف دعنا في دراسته "**أسطورة التنمية النيولبيرالية**"، الذي اختلف مع القراءات سالفة الذكر، فقد رفض اعتبار أوسلو سبب انطلاق مشروع التنمية الفلسطيني الوهمي في سياقه الكولونيالي، ويُعيد نقطة

37. ناجح شاهين. دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين. (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012).
38. المرجع السابق.

التحول إلى نكسة 1967، حين تم تفكيك الاقتصاد الوطني وشرعت تبعيته الكاملة للاقتصاد الصهيوني لتتعمق لاحقا ضمن سلسة التطورات السياسية. وهو ما يعارض فكرة اقتصاد الصمود لفراس جابر. ويُضاف لقراءة دعنا في التنمية الفلسطينية المشوهة لما قبل أوسلو، دراسة عبد الرحيم الشيخ "**التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين**"، ولكن الكاتب يُشخِّص التنمية الاستعمارية من جانبها الثقافي والسياسي، ويَرُدّ زمن التحولات الفلسطينية إلى 1974، كلحظة تاريخية شهدت انحراف الحركة الوطنية عن مشروعها النضالي المقاوم للاستعمار.[39] ولكن تحليله وبشكل أساسي استند على تحليل نماذج للمشاريع الثقافية والحقوقية وحركات المقاومة التي قامت في عهد السلطة ومؤسساتها، والتي سعت لتحرير ذاتها من التنمية الاستعمارية من خلال تطوير الإنتاج الوطني. وهذه المشاريع التنموية الوطنية والمقاومة تدخل نطاق "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" التي دعا إليها خليل نخلة. إن النماذج والمشاريع الأوسلوية التي حللها الشيخ وضحت السياسات التنموية ما بعد الأوسلوية، كما أنها اقتصرت على التنمية الثقافية، بينما هذه الدراسة تتناول الاقتصاد السياسي، بالإضافة إلى أنها تركز على السياق التاريخي لما شهده السوق الفلسطيني من محاولات إدماج تحت غطاء التنمية زمن الحكم الانتدابي.

وفي سياق تحليل خطاب السياسة التنموية الفلسطينية، يضع رجا الخالدي مسألة التنمية الفلسطينية ضمن حيز التشكيك في قراءته المعنونة ب"**إعادة صوغ خطاب السياسة الاقتصادية الفلسطينية: وضع حصان التنمية أمام عربة الحكم**" ويرى أن خطط معالجة الأداء الاقتصادي الفلسطيني دخلت في مهب المعايير الاقتصادية الدولية وخاصة بعد تداخل قضايا الفساد والإصلاح في السياسة الداخلية. وهذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في خصخصة أملاك القطاع العام والتي تولتها السلطة الفلسطينية. إن التدخل والرقابة

39. شاهين، المرجع السابق.

الدولية في الإدارة المالية والمدنية للسلطة والتي بدأت منذ أوسلو ساعد الجهات المانحة في فرض شروط غير تقليدية على سياساته الاقتصادية، وهذه القيود أظهرت لاحقا ضعف النمو الاقتصادي.[40]

وضمن سلسلة التفكيك النقدي للخطاب التنموي تأتي دراسة صبيح صبيح، وينظر فيها للخطاب التنموي بأنه أكثر خطورة ومن منظور أكثر تعقيدا في دراسته "**مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير**" ويرتكز تحليله على فترة ما بعد أوسلو لقراءة التغييرات التي دخلت على فلسطين اقتصاديا، والتي أغرقت المجتمع في المزيد من علاقات الهيمنة الرأسمالية عبر تفاعل المانحين والممولين مع الطبقة الاقتصادية والنخبة السياسية ونفوذها عبر مؤسسات المجتمع المدني. وشرعنت السلطة الفلسطينية منذ أوسلو دخول المال السياسي الدولي تحت شعارات–خطاب– تنموية نيوليبرالية وحضنتها.[41]

وفي سياق مشابه، بحث آدم هنية في مسألة توغل الرأسمالية المعاصرة في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية 2011، فقد تساءل في "**Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East**" عن مدى وآلية تغلغل الرأسمالية النيوليبرالية في الأسواق العربية مقابل تراجع دور رأس المال الوطني بل والقضاء عليه. وأجاب هنية على ذلك بداية بتغلغل الإمبريالية في المنطقة العربية بتوفر أربعة عوامل أثرت في الاقتصاد السياسي للدول العربية بصورة أكبر مما كانت عليه سابقا، بدأت بدعوة أمريكا لضرورة القضاء على النظام الديكتاتوري وتبنّي نموذج ديمقراطي منفتح على الأسواق التنافسية العالمية بعد قيام الثورات العربية علما بأنها متحالفة مع الأنظمة الاستبدادية في دول الخليج؛ وتعاظم الاستهلاك في الشرق الأوسط مقارنة بهياكل الإنتاج وغياب التوازن لتطور الرأسمالية وتقلباتها والتي أفقرت سكان المجتمعات العربية جراء سيطرة طبقة سياسية واقتصادية صغيرة جدا على رأس المال، وبالتالي تحولت لمجتمعات طبقية؛ وتوافر دور

40. رجا الخالدي. إعادة صوغ خطاب السياسة الاقتصادية الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 16، عدد 63(صيف2005): ص149.
41. صبيح صبيح. مقاتلو التنمية: بين خرافية التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير. (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011).

كبير للقروض والمساعدات الخارجية والاتفاقيات التجارية دور أكبر، التي دمجت الأسواق العربية وخاصة فلسطين بالسوق الرأسمالي النيوليبرالي العالمي والإقليمي وتحديدا بعد أوسلو، وذلك من خلال إقامة مؤسسات سياسية واقتصادية ذات علاقة وثيقة بالقوة الغربية المهيمنة؛ وأخيرا مدى التشابك واستحالة الفصل بين الدولة القومية في إطارها الإقليمي وبين الاقتصاد السياسي العالمي، ودور رأس المال في تشكيل العلاقات مع محيطها الإقليمي.[42]

ولعل اعتبار صبيح – وغيره من الباحثين – أوسلو لحظة تاريخية وحاسمة سمحت لمجتمع المانحين بالهيمنة المعولمة على المجتمع الفلسطيني، ويدفع بهذه الدراسة إلى البحث عن مكامن وجذور هذه النتيجة التاريخية للهيمنة الاستعمارية والبرجوازية المحلية على مجتمع فلسطين. فالأدبيات المتناولة أعلاه بالرغم من قراءتها لعملية إبدال المشروع السياسي التحرري بمشروع اقتصادي رأسمالي ليبرالي وصِلته المباشرة بالقوى الكولونيالية، لكنها لم تفحص البعد والسياق التاريخي وجذوره للتنمية الاستعمارية زمن حكم الانتداب البريطاني، وهيمنة الاقتصاد الرأسمالي الكولونيالي على اقتصاد فلسطين السياسي والمجتمع الفلسطيني ككل. وهذا ما سوف تُنقِّب عنه هذه الدراسة، أي البحث عن إرهاصات استبدال العمل الوطني لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ولها حق تقرير مصيرها بالعمل على إدماج اقتصاد البلاد في منظومة عالمية رأسمالية على المدى الطويل، والتي أسهمت في تغيير بنية المجتمع الفلسطيني وتحوير هدفه باتجاه الثقافة الاستهلاكية، والاستدانة للحيلولة دون الانفكاك عن المستعمِر.

---

42 . Adam Hanieh. *"Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East.* http://www.jadaliyya.com/pages/index/15838/new-texts-out-now_adam-hanieh-lineages-of-revolt_i. (accessed 15/7/2014).

تبتني هذه الدراسة **محتوياتها** في خمسة فصول، تأسس فصلها الأول على هيكلية نظرية ومنهجية لتتخذ منها القاعدة الأساسية التي ستقف عليها الفصول اللاحقة. ويباشر الفصل الثاني في ابتناء ذاته بالاعتماد على السياق التاريخي للوجود الانتدابي في فلسطين، بحثا عن جذور ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الرأسمالي الاستعماري منذ بداياته، وسعيا للكشف عن أدوات تزييف الوعي لخلق الاستهلاكية الزائفة التي لا يزال المجتمع الفلسطيني يتخبط فيها. ويستوفي الفصل الثالث البحث في زيف الاستهلاكية التي أنشأها الاستعمار البريطاني من خلال الكشف عن سياسات الإقراض واحتكار سوق فلسطين والهمينة عليه عبر مجموعة إملاءات كولونيالية رأسمالية فرضتها بريطانيا على الفلسطينيين. ويستكمل الفصل الرابع البحث في دور مشاريع التنمية الإقراضية- الاستعمارية والمقنعة في تحويل المجتمع الفلسطيني من مقاوم إلى مطبّع، وإظهار السياق التاريخي للتطبيع و"السلام الاقتصادي" مع الكولونيالية الرأسمالية. ويُجمِل الفصل الخامس أهم الاستنتاجات التي بلغتها هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الاستهلاكية الزائفة في فلسطين الانتدابية

نظرة لما قبل انتداب فلسطين

يستهل هذا الفصل الحديث بخلفية تاريخية بسيطة عن الاقتصاد السياسي لفلسطين قبل دخول اللنبي القدس، وقبل الإسهاب في تفكيك آليات تَبيِئَة النمط الثقافي الأوروبي في المجتمع الفلسطيني، وأساليب محاكاة المدركات الحسية للمستعمَرين للهمينة على السلوك بتسخير أدوات "حداثية معولمة"، مارستها القوى الاستعمارية على الفلسطينين في عهد الانتداب. إنّ هناك عدّة ملامح وتحولات هامّة ظهرت داخل السوق الفلسطيني في الحقبة العثمانية، وأهمها تحول اقتصاد المعيشة أو الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد السوق والمبادلات التجارية الخارجية، ومن ثم إلى الاقتصاد السلعي الاستهلاكي، وإن لم يكن في شكله المباشر. وقد شهدت فلسطين مثل هذه التغيّرات في أعقاب خضوعها للحكم العثماني، ولا سيّما في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. إلى جانب ذلك، بدت تطفو علامات هيمنة الفئة الرأسمالية – البرجوازية على السوق الفلسطيني، وخصوصا بعد تقييده وربطه بالسوق الأوروبي وانتقال العلاقة بينهما من غير المباشرة إلى المباشرة إثر هيمنة الاستعمار البريطاني على شؤون فلسطين.

أحد النماذج التي تُشير إلى وجود تحول كبير طرأ على الاقتصاد الفلسطيني هو هيكل الاستيراد في الساحل الفلسطيني وتحديدا في الفترة ما بين 1856 و1882، وتمثل في الأهمية التي اكتسبها استيراد البضائع والسلع الكمالية وأدوات الموضة بالإضافة إلى البترول، كالعطور وأدوات الزينة، وما يسمى بلوازم الأزياء.[43] ذهب جزء من هذه المستوردات لحساب الأوروبيين في البلاد، ولكنها لم تدل على الرخاء المتزايد والذوق المتغيِّر للفئة العليا المحلية التي بدأت تقتدي بالأوروبيين ونمط معيشتهم، كالملابس والأحذية ونمط السكن، و لم يكن التجار

43. شولش، مرجع سابق: ص131.

والحرفيون الأوروبيون المستقرون في فلسطين يُلبّون الاحتياجات المتزايدة للأجانب فحسب، وإنما دلّت كذلك على احتياجات البرجوازية المحلية أيضا.[44] وفي نفس الفترة التي بحثها شولش حدث تحول هام على الهيكل الاقتصادي في فلسطين، وهو بدايات تحول الأرض إلى سلعة تجارية وحدوث تغلغل رأسمالي في الإنتاج الزراعي.[45] وقد واكبت البلاد ظروف اقتصادية صعبة استغلتها واستفادت منها البرجوازية المحلية التي صنفها شولش لثلاث فئات، تألفت في مجملها من العائلات الكبرى، والتجار العرب الكبار من مقرضي المال وحاملي السندات، والرأسماليين والمستثمرين الإنجليز واليهود المهاجرين إلى فلسطين.[46] وفي صدد هذا التحول، بدأت بواكير الارتباط الناشئ بين السوق الأوروبية والاقتصاد داخل فلسطين تتحقق، أولا على مستوى تصدير الإنتاج الزراعي إلى أوروبا واستيراد السلع المصنعة منها، وثانيا على مستوى تجارة الأراضي.[47]

وفي أواخر العهد العثماني، شكّل الفلاحون الفلسطينيون نحو 85% من مجموع سكان فلسطين، وكان الفلاحون إما مزارعين مستأجرين أو يمتلكون مساحات قليلة من الأراضي، والبقية الذين شكلوا 15% من المجتمع الفلسطيني هم من كبار الملاك ورجال الدين وأصحاب الحرف والموظفين.[48] ففي الوقت الذي ازدادت فيه البرجوزاية غنىً، ساءت فيه الأوضاع الاقتصادية للفلاحين الفلسطينيين في أواخر العهد العثماني، وتراكمت الأعباء عليهم إثر سياسة التجنيد التي اتبعها محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا، وإثر تأسيس قوانين جديدة للحكومة العثمانية وفرض ضرائب منهكة للفلاحين[49]، ومنها فرض قانون تسجيل الأراضي عام 1858، الذي استوجب دفع الضرائب للباب العالي. الأمر الذي أدى وفي ظل الظروف المعيشية الصعبة إلى

---

44. شولش، المرجع السابق: ص131.
45. المرجع السابق: ص 136.
46. المرجع السابق: ص136.
47. أصبحت الأرض قابلة للشراء، فتارة كانت الحكومة تعرض للبيع غير مفتلحة، وتارة كان الفلاحون المثقلون بالدين أو القرى الرازحة تحته يبحثون عن مالك جديد يقوم بدفع الديون ومتأخرات الضرائب عنهم. للمزيد انظر إلى: ألكزاندر شولش. تحولات جذرية في فلسطين، مرجع سابق: ص130-139.
48. محمد صلاح الدين الخزماوي. الأوضاع الاقتصادية للفلاحين الفلسطينيين في عهد الانتداب البريطاني 1922-1936. المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية، مجلد 1، عدد 1، (حزيران 1998) : ص 120.
49. المرجع السابق: ص120.

تهرَّب الفلاحون من تسجيلها بأسمائهم، وتسجيلها بأسماء التجار والمرابين المتنفذين في القرى والمدن، مما أدى إلى نمو طبقة ملاك الأراضي الكبار على حساب الفلاحين.[50]

ومنذ أن نشأت المصالح الأوروبية في الأراضي العثمانية، وخاصة في فلسطين بعد حرب القرم 1853، اتضح أن الحركة الصهيونية لم تكن إلّا حركة واحدة من جملة الحركات الأوروبية في القرن التاسع عشر، هدفت إلى إعادة الاستيلاء على فلسطين واستعمارها، وجاءت في شكلها المؤسسي متأخرة نسبيا عما سواها.[51] كما أن انتصار الحركة الصهيونية على غيرها من المطامع المنافسة لها، لم يكن مؤكداً حتى قيام الانتداب البريطاني، و لم يكن نجاحها لبراعة ممثليها ولا لكرم الساسة البريطانيين المنفردين، بل جاء نتيجة لشكل التجمعات الدولية التي أوجدتها الحرب العالمية، وللوحدة الجزئية في مصالح الإمبريالية البريطانية.[52] ثم إن فتح فلسطين أمام تغلغل أوروبا السياسي والديني والثقافي صار إبّان الحكم المصري؛ زمن حكم محمد علي باشا ونجله إبراهيم باشا على فلسطين، تحديدا سنة 1838، وهي السنة التي حلّ فيها أول قنصل أوروبي بريطاني في القدس.[53] يُفسِّر شولش المصالح الأوروبية في فلسطين بعد الحكم المصري على مستويين: الأول هو سياسة الحكومات الأوروبية، وفي مقدمتها حكومات بريطانيا وروسيا وفرنسا وبروسيا. والثاني يكمن في مطامع التيارات والحركات الاجتماعية غير التابعة التي تشكلت في جوها السياسة الأوروبية تجاه فلسطين في القرن التاسع عشر.[54]

ولقد أبقى ظهور العثمانيين المتجدد عام 1840 بعد زوال حكم محمد علي باشا على عدد من التغييرات التي أدخلها المصريون، كبقاء عرب مسيحيين محليين يُؤدون أدوارا عليا في اقتصاد البلاد أكبر من وزنهم النسبي

---

50. الحزماوي، المرجع السابق: ص120.
51. شولش، مرجع سابق: ص 59.
52. المرجع السابق : ص 59-60.
53. المرجع السابق: ص 60.
54. المرجع السابق: ص59-60.

السكاني.[55] وقد حملت عودة العثمانيين معها تيارا من الغرباء؛ أي القناصل والمبشرين، ممن وقفوا برأس الحضور الأوروبي – وخاصة بريطانيا وألمانيا – السياسي والاقتصادي الدائم في فلسطين. وعلى الرغم من أنهم اتخذوا من مدن الشاطئ مقرات لهم، أصبحوا وكلاء التغيير في المناطق القروية بعد أن أصبح التجار الأوروبيون على مقربة من الفلاحين المحليين.[56]

وفي السياق التاريخي للتغلغل الرأسمالي الأوروبي غير المباشر في فلسطين، جاء دور القناصل، وتحديدا البريطانيين[57] يُفصح عن مهامهم التي لم تكن رعاية مصالح جاليات بلادهم الأصلية في فلسطين بقدر ما كانت حماية المصالح الحيوية السياسية والأيديولوجية والاقتصادية لدولهم الأم في المنطقة. ولقد تمثل اهتمام القناصل بتسيير أمور التجارة الدولية والاستثمار– وخاصة قناصل ألمانيا وبريطانيا– بدرجة أكبر من تدخلهم في المسائل الدينية والسياسية لرعاياهم. هذا عدا كونهم شقّوا الباب أمام التواجد الرأسمالي الأوروبي من خلال كسب امتيازات سياسية واقتصادية، حيث إن الامتيازات جزء من جملة التحديثات التي أعطاها محمد علي باشا للأجانب اقتداءً بالتحديث الأوروبي ومشروعه، والتي سهلت عملية الدمج الاقتصادي. وقد ضاعفت الدولة العثمانية من حجم التحديثات بعد أن ربطت كل الولايات– ومن بينها فلسطين الخاضعة لإمرتها – بالسوق العالمي جرّاء تبنّي التنظيمات المرتكزة على القروض، ولحاقا بعجلة "النهضة" الصناعية وركاب "الحداثة" الرأسمالية الأوروبية الممكننّة.

---

55. كمرلنغ و مغدال، مرجع سابق : ص 29.

56. المرجع السابق: ص 29.

57. أقيمت أول قنصلية بريطانية في القدس عام 1838، ووُجهت جهودها لحماية المصالح الحيوية لليهود ورفع مستوريات معيشتهم بغرض ترغيبهم بأن يتحولوا إلى نصارى وبروتستانت، وسارعت بريطانيا لحماية مصالحها في منطقة المشرق بعقد معاهدة تجارية عام 1838، استهدفت ضمان وصول السلع البريطانية والأوروبية للأسواق العربية، وعملت على زيادة النشاط التجاري والزراعي في فلسطين، بالإضافة إلى أنها أتاحت الفرصة أمام قناصلها في بيروت ودمشق والقدس ونوابهم لإجراء الاتصالات اللازمة مع زعماء المنطقة المحليين وتجنيدهم لخدمة أنشطتها وأهدافها، حيث نشط القناصل في القيام بأدوارهم المتعددة وبخاصة الأنشطة التجارية والزراعية وبناء العلاقات الاجتماعية وعلاقات عمل مع التجار الكبار. للمزيد انظر إلى: نائلة الوعري. دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين.(عمان: دار الشروق،2007):ص 104-105.

وعليه فقد زادت أهمية فلسطين لدى بريطانيا عندما استعمرت مصر عام 1882. واتضحت خطورة موقع فلسطين على قناة السويس، عندما أعلنت الدولة العثمانية عن عزمها إنشاء خط حديدي يربط دمشق بمكة والمدينة، على أن يتفرع منه خط عند معان باتجاه العقبة وقناة السويس وبورسعيد.[58] وهذا الخط نفسه هذا الخط يضمن للدولة الاستعمارية مصالحها في المستعمرات، فيخدم ألمانيا التي تزايد نفوذها في الدولة العثمانية حيث أصبح الخطر الألماني يطوق قناة السويس من الجهة الشرقية، وجاء الخطر ذاته من فرنسا أيضًا حينما قرّرت مدّ خط حديد رياق–الرملة ليربط سوريا بمصر، هذا الخط يضمن للدولة الاستعمارية مصالحها في المستعمرات مما ضاعف الخطر على المصالح البريطانية هناك، فكسبت بريطانيا ودّ فرنسا بعقد اتفاقية سرية سميت سايكس–بيكو 1916.[59]. وبشأن حرية مرور البضائع ودخولها إلى السوق الفلسطيني ورد في صك الانتداب (المادة 18):

> **يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدول) ورعايا الدول المنتدبة، أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية، وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع أو المهن، أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية، وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلدان الدول المذكورة، أو تكون مرسلة إليها، وتطلق حرية مرور البضائع بطريق (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.[60]**

وتعيَّن على الدول الصناعية الرأسمالية إعادة توجيه استثماراتها نحو إيجاد بنية تحتية مناسبة على أصعدة النقل والمواصلات والتي من شأنها أن تفيد رأس المال، حيث كانت هناك حاجة لاعتماد نصوص تشريعية جديدة

---

58. إبراهيم رضوان الجندي. سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين 1922 –1939. (عمان: دار الكرمل–صامد، 1986): ص 12–14.

59. الجندي، المرجع السابق.

60. صك الانتداب على فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، نقلا عن:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4960. استرجع بتاريخ: 2015/2/16.

تحمي تراكمه.[61] وعلى ذلك تحولت إنجلترا والدول الأوروبية الأخرى وأمريكا المقلِّدة لها من دولة ذات بنية خراجية إلى بنية داعمة للمشروع الرأسمالي بعد تناغم العلاقات الرأسمالية بين منتجي السلع وتجارها وبين نظام الدولة الحديث، مما أدى انتشار النمط الرأسمالي لإطلاق كميات متدفقة من البضائع والسلع وموجات واسعة من الأقوام المتدفقة نحو المراكز النامية.[62]

وعرّفت أوروبا هذا التطور الرأسمالي على أنه "نهضة"، على اعتبار أنها حققت مستوى عاليا من التقدم الصناعي. وهذه هي النهضة التي مكنّتها ودفعتها إلى غزو المجتمعات الأخرى، وخاصة تلك المجتمعات التي تلقت نتائج " نهضة وحداثة" أوروبا دون أن تكون ناشئة من مهدها أو مخاضها المباشر.[63] وإذا كان من العسير وضع سُلَّم معياري مضبوط لقياس مظاهر "الحداثة"، فإن أهم وأقوى مظاهر "الحداثة" المظهر الاقتصادي، ذاك الذي تجلّى في التصنيع والمكننة وارتفاع مستوى التقانة في الإنتاج واتساعه، والانتقال من الاقتصاد الاكتفائي إلى الاستهلاكي والتسويقي الواسع.[64] وتمخَّض عن تلك النزعة النهضوية الأوروبية أن استعمرت بريطانيا فلسطين، وهيمنت على القطاع الاقتصادي بالكامل، فحجمت الصناعات المحلية للقضاء على الإنتاج المحلي، فضلا عن أنها أطلقت حرية دخول بضائعها للسوق الفلسطيني، وهو ما قلّص من عدد المؤسسات الصناعية المحلية الفلسطينية إلى حدّ كبير.

ونتيجة لنهضة رأس المال الأوروبي، أُدخِلت فلسطين في كوكبة الرأسمالية، ثم أُدرِجت في ثقافتها الاستهلاكية مُذ أن صوبت قوّى الإنتاج الأوروبية والأمريكية أنظارها اقتصاديا وسياسيا باتجاه المنطقة ككل، وبدأت بالسمسرة لإدخالها في منظومتها "الحداثية" المعولمة، أو الرأسمالية متعددة الجنسيات[65] بتعبير فريدريك

61. إريك وولف. أوروبا ومن لا تاريخ لهم. ترجمة فاضل جتكر. (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2004): ص376.
62. المرجع السابق: ص 376-377.
63. محمد سبيلا. مدارات الحداثة. (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009): ص 124.
64. المرجع السابق.
65. فريدريك جيسمون وماساو ميوشي. ثقافات العولمة. ترجمة ليلى الجبالي. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004): ص 67.

جيمسون، ولتمتد لاحقا إلى وجود استعماري مباشر في ظل اشتداد حدة التنافس التجاري والصناعي بين الشركات العابرة للقوميات، والتي لا تنفصل بتاتا عن دولها الأم.

سمسرة السوق

راحت الشركات الأوروبية والأمريكية المتعددة الجنسيات تُسوِّق وتُروِّج لمنتجاتها الصناعية في السوق الفلسطيني، بعد أن تحول من بائع للمنتج المحلي إلى سوق قائم على استهلاك السلع الصناعية الرأسمالية من خلال الوساطة بين القوى الاستعمارية الأوروبية والشركات الرأسمالية.

استغلت الدول الاستعمارية السوق الفلسطيني لتصريف إنتاجها الصناعي من ناحية، والهيمنة على المواد الخام من الأخرى، باعتبار فلسطين بلدا زراعيا بالأساس ينتج عددا من الصناعات البسيطة كالصابون والتبغ، والمأكولات والمشروبات، والجلود والحجارة والملابس والخزف والصياغة والخمور.[66] وقد تكون هذه الأخيرة من أولى المنتجات التي أُعلن عنها في الصحف الفلسطينية وسُوّق لها، وخاصة في صحيفة فلسطين في أول إصداراتها، بالرغم من توفر الإنتاج المحلي من المشروبات الروحية في تلك الفترة. ومع أن فلسطين بلد مُنتِج للخمور، لكن شركات الخمور بدأت تُسوِّق لنفسها فيها منذ عام 1911، وفي ذلك الحين أُعلن عن منتجات أوروبية أخرى.

وقد مثَّلَ الإعلان/ الإشهار الوسيط التسويقي المرتبط بالنظام الرأسمالي والمروِّج لثقافته الاستهلاكية، القائم على بُنيته الاقتصادية والاجتماعية. وبشأن تحليل عينات من الإشهارات التسويقية في الصحف الفلسطينية قبل الغزو البريطاني المباشر على فلسطين فهناك نماذج من الشركات الأوروبية والأمريكية العابرة للقوميات، التي لعبت دورا كبيرا في تدجين السوق الفلسطيني قبل الهيمنة المباشرة عليه واستعماره، وترسيخ التبعية الاقتصادية

66. للمزيد انظر إلى: أحمد أسعد. التطور الاقتصادي في فلسطين. (حيفا : دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1985). إبراهيم رضوان الجندي. سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين 1922 -1939. (عمان: دار الكرمل-صامد، 1986). سعيد حمادة. النظام الاقتصادي في فلسطين. (بيروت: المطبعة الأميركانية، 1939).

ولاحقا السياسية والثقافية في المجتمع الفلسطيني. أما وسائل الإعلام التي تعد أداة عولمية بالدرجة الأولى فقد تم توظيفها لخدمة هذه المصلحة الاقتصادية والتنميط الثقافي المبتغى تحقيقه.

وتُعد إعلانات الصحف التي بدأت بالنشر ما قبل الانتداب نماذج هامة لفهم بُنية السوق الفلسطيني ومَن يُهيمن عليه. ومن الإعلانات الأولى المنشورة في الصحف المتوفرة للبحث، هو إعلان شركة "Tuborg" لإنتاج المشروبات الكحولية، وهي شركة دنماركية عابرة للقوميات. بدأ هذا الإعلان بحمل الشعار الرئيسي للشركة، وكتب أعلى الشعار حجم المبيعات السنوي منها وهو 87 مليون جنيه، إلى جانب الشعار كتب "إذا كنت تريد مشروبا مرطباً ذا طعم لذيذ فعليك ببيرا تيبورغ، أحسن أنواع البيرا المعروفة، فهي خالية من حامض السليسليك والمواد المضرة. فإذا لم تجد هذه الماركة عند بقالك فاطلبها من محل الخواجا".[67]

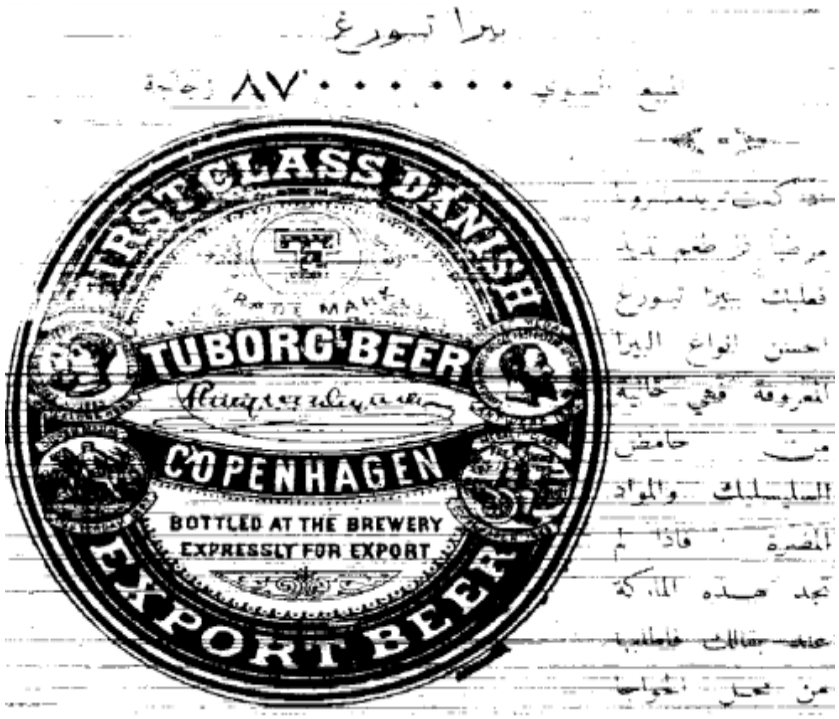

إعلان بيرا تيبورغ للشركة (Tuborg Beer) في جريدة فلسطين عام 1911. [68]

67. جريدة فلسطين ، 24 آب/1911.
68. المرجع السابق.

إن صورة هذا الإعلان غير ملونة، إلا أنها تحوي إيحاءات قابلة للتأويل، وتستخدم تعبيرات كلامية لها مدلولاتها وتحاكي غريزة المستهلك الفلسطيني. ويحمل إعلان شركة تيبورغ شعارها، وفيه ألفاظ إقناعية كـ"First Class Danish" تخاطب ثقة المستهلك وتبرهن على قيمة المنتَج، ومن ثم تُثير طاقة الشراء جراء إدراك جودته. وعادة يكون لكل ماركة مجازات واستعارات لفظية متميزة تُزاوج بين العنصر البصري والكلامي كعلامة فارقة له عن غيره من منتوجات تنافسه. أما هوية المنتِج والمنتَج كلاميا وبصريا على السواء؛ فظاهرة على صورة الإعلان، حيث كُتب على صورة الإعلان "Expressly for Export" و" Export Beer"، وهذا النوع من الإعلانات تكون دلالته مباشرة تبعا لشقيه اللفظي والبصري، ويسمى ب"الإشهار الخشن أو التقريري"[69]، وغايته تجارية وثقافية، يدفع الناس لشراء سلع الإنتاج الرأسمالي، ويحثّهم في الوقت عينه على النمط الاستهلاكي. بالإضافة إلى أن استمرارية الإعلان تُوحي في وسيلة الاتصال-كالصحيفة- بسيرورة التواصل والتفاعل مع المجتمع المتلقي/المستهلِك، ولربما يُوثق اقتحام المنتجات الصناعية الأوروبية للأسواق الأخرى، ومنها السوق الفلسطيني.

وبالرغم من أن فلسطين مجتمع زراعي في مجمله، وظل مجتمعا فلاحيّا بالدرجة الأولى طوال الحقبة الانتدابية، حيث لا يكاد يخلو بيت من بيوته من المواشي المنتجة للحليب، إلا أن منتجات شركة "Nestlé" السويسرية روجت لنفسها في السوق الفلسطيني منذ بدايات القرن العشرين، كما بيَّنت إعلاناتها في صحيفة فلسطين منذ عام 1913. لقد احتوى إعلان نستلة المعطى المباشر، وغير المباشر كذلك فهو من الإشهارات ذات الدلالة الإيحائية، ليس لمجرد ظهور صور طفلين بداخله، بل لحضورهما الجسدي في الصورة البصرية هذه والذي يُوحي بدلالة رمزية لها أبعادها وأهدافها، أما الصياغة الكلامية فلها وظيفتها وإيحاءاتها الرمزية كذلك.

---

69. بنكراد. الصورة الإشهارية: مرجع سابق: ص52.

إعلان نستلة للشركة (Nestlé) في جريدة فلسطين عام 1913.[70]

إن صورة "طرزان" نستلة هي تمثيل عرقي بالدرجة الأولى للسكان الأصليين الأوروبيين، حيث تم تصوير طفل أوروبي أبيض البشرة/اللون بلباس "طرزان" – الشخصية الأوروبية ذات البشرة البيضاء– رافعا بين يديه برميلا كبيرا من دقيق نستلة. وعند التركيز على المستوى الشكلي للإعلان، تظهر المبالغة في الطاقة للمنتج الصناعي هذا، إذ يُعد هذا مشهدا بلاغيا في الصورة البصرية الثابتة المستغلَة في الإرساليات الإعلانية ويُسمى ب"التناقض أو التعارض"[71] لما تقدمه من معطى متناقض، ونوع كهذا من التمثيل البصري يُعلِّي من شأن المنتوج لإغواء المستهلك أو المتلقي من خلال تخييله كمية الطاقة والقوة التي ستمنحه نستلة إيّاها. لكن أثناء التحليل العميق لخطاب صورة الطفل الأبيض الذي لا يتجاوز عمره الخمس سنوات، والذي يُمثِّل صورة

70. جريدة فلسطين، 23 شباط/ 1913.

71. قدور عبد الله ثاني. سيميائية الصورة: مغامرة سيميائية في أشهر الإرساليات البصرية في العالم. (عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2007): ص126.

العرق "الأوروبي الأشقر-الأبيض" من اللافت للانتباه أنّ هناك إسقاط ضمني لشخصية الرجل الأبيض في صورة الطفل، وقد وُظِّفت في الإشهار للإحالة على التمييز العرقي. وهو أحد أنماط استدخال الإنتاج "الغربي" والنمط الثقافي وليس فقط الصناعي إلى مجتمع فلسطين في "الشرق" تبعا للتصنيف الأوروبي- الاستعماري للعالم. وهو مسوِّغ من مسوِّغات الخطاب التمثيلي و"الاستشراق الكامن الذي شجّع على نمو تصور ذكوري شاذ للعالم".[72] لقد أصبح "الجسد هو الممر الضروري نحو استجلاء حالات العرض والتداول. فعبر المرئي والظاهر، أي عبر الجسد العارض، يأتي المعروض إلى المتلقي ممزوجا بحالات يسكنها المتخيل والثقافي والاجتماعي وكل ما يخبر عن وضع حضاري ما"[73].

أما صورة الفتاة التي تحمل شوكلاتة نستلة، هي كذلك لا تعرض منتَجا فقط، وتتأمله، بل ثمة إيحاء دلالي هناك يُعيد إنتاج نمط من أنماط السلوك والتصور ضمن تصنيفات النوع الاجتماعي في سياقها الثقافي، كالتمييز بين قوة واستطاعة الذكر وضعف الأنثى. وتشتغل بعض الإشهارات البصرية على المضامين الثقافية ونسق العلاقات القائمة، فهي لا تكتفي بالترويج للسلع، بل تُسرب "المنتوج ضمن وضع إنساني مألوف يتماهى فيه كل مستهلك"[74]، لأن"الصورة الإشهارية ليست مجرد وصف لمنتوج، إنها تحديد لعلاقات وأنماط للسلوك"[75]. وبالرغم من استخدام هذه الاستعارات الرمزية، إلا أنها تستغل الوصف اللفظي إلى جانب البصري. مثلاً: كُتِب في إعلان نستلة أعلاه، بأن "شوكلاتة حليب نستلة التي تُفضل على كل أنواع شوكلاتة في تركيا"، في الوقت الذي كانت فيه فلسطين لا تزال تحت الحكم العثماني. إن خطاب الإشهار لا يكتفي بذكر محاسن ووظائف السلعة، فمن أساليبه الإقناعية وإيماءاته أن يُفاضل ويُقارن بين المنتوج وغيره من نفس صنفه، كأن يمايز المنتِج بين ثقافة و"حضارة" وأخرى قبل أن يمايز بين سلعته وسلعة شركة أخرى، كي يُقنع المستهلك

72. إدوارد سعيد. الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء. ترجمة كمال أبو ديب. (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995): ص 218.
73. سعيد بنكراد. سميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية. (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2006):ص84.
74. المرجع السابق: ص 29.
75. المرجع السابق: ص 36.

بتفوق ثقافته و"حضارته" على غيرها، في ظل اشتداد حركة الاستعمار الرأسمالي الأوروبي لدول العالم، ومحاولة جذب وإحضار المستهلك إلى عوالم الاستيهام والرغبة بحاجته لهذا المنتِج والمنتَج.

والتركيز على استخدام أطفال في الإعلان يندرج تحت التركيز على الأطفال كمستهلكين، وهذا سيربطهم بهم كزبائن مدى الحياة، وآخذين بعين الاعتبار نصيحة علماء النفس بأن أي اهتمام يبدونه للأطفال يربط الأم بمخزن البيع.[76] إن التواصل مع المستهلك في هذه الحالة تقوم على آلية "الإقناع السرّي"[77]، التي تعمل على إرغام المستهلك وإيهامه بضرورة اقتنائه، ويدفع به إلى مزيد من الشراء والاستهلاك أمام قوة العرض لسلع الشركات الرأسمالية واستراتيجيات تسويقها في السوق التنافسي. وهذه الإعلانات تُبيِّن محاولة الهيمنة على المجتمعات غير الصناعية وتحويلها إلى سوق استهلاكي، وإبقائها تحت الحكم الاستعماري الذي يُحكم سيادته.

النهاية العثمانية... بداية الكولونيالية المباشرة

قررت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى استعمار فلسطين مباشرة في أواخر الحكم العثماني، ورأت أنها المكان المناسب لزرع دولة الاستعمار الاستيطاني كونها الممر الرئيسي لمستعمراتها في المشرق، ولحل مشكلة اليهود الأوروبيين المتدفقين إليها، والذين سيرعون مصالحها في المنطقة ككل. وبعد أن تحالف الشريف حسين مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية دخل في مراسلات مع السير هنري مكماهون المفوض البريطاني في تموز/1915 في مصر.[78] وعند انتهاء هذه المراسلات سنة 1916، فسَّر العرب مراسلات حسين- مكماهون على أنها اعتراف بريطانيا باستقلال دولة عربية متحدة تتألف من الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية، ومنها فلسطين. وبحلول أيار/1916، توصلت بريطانيا وفرنسا وروسيا إلى اتفاق سرِّي، تقرَّر بموجبه تدويل

76. ريتشارد اتش روبنز. المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية. ترجمة فؤاد سروجي. (عمان: الأهلية، 2008): ص58.
77. سعيد بنكراد. الصورة الإشهارية: آليات الإقناع والدلالة. (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009): ص54.
78. وليد الخالدي. التاريخ المصور للشعب الفلسطيني 1876-1948. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987):ص35.

الجزء الأكبر من فلسطين.[79] ومن أبرز المخططات البريطانية-الصهيونية للمستقبل، صدور خطاب سرِّي في تشرين الثاني/1917، عن آرثر جيمس بلفور وزير الخارجية البريطاني إلى البارون ليونيل وولتر دي روتشليد – صهيوني بريطاني- يتعهد بتأييد بريطانيا لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين[80]، والذي سيحافظ على المصالح الكولونيالية للدول الإمبريالية.

تُعد وثيقة بلفور بمثابة الحد التاريخي الفاصل في تطور الحركة الصهيونية حيث وقعت القدس في يد القوات البريطانية وقوات الكومنولث بقيادة الجنرال اللنبي في كانون الأول/1917، أما بقية أنحاء فلسطين فقد احتلت بحلول شهر تشرين الأول/1918.[81] وأثناء انعقاد مؤتمر فرساي عام 1919 وضعت الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية مجموعة من الأحكام والسياسات الهادفة لتأسيس الوطن القومي اليهودي. ثم قدمت المسودّة الأخيرة لمجلس النواب البريطاني في آب/1921، ووافق عليها وأقرّت عصبة الأمم انتداب بريطانيا على فلسطين في تموز/1922.[82]

وفور دخول فلسطين تحت إدارة الانتداب، انعطف مسار تجارة فلسطين الداخلية والخارجية مقارنة بالعهد العثماني انعطافاً حاداً وجذرياً، وزادت كثافة اليهود المهاجرين إلى فلسطين، وتوسعت علاقات السوق المحلية مع السوق الأوروبية. ونتج عن احتكاك الفلسطينيين-السكان الأصليين لفلسطين بالوافدين إليهم اختلاف أساليب التجارة وطرق عرض المنتجات وتسويقها، إذ قام الاستعمار البريطاني بتركيب خطوط تلفونية في فلسطين، ومدّ خطوط سكك حديدية، ومن ثم إنشاء ميناء حيفا.[83] وكل هذه الأساليب مجتمعة عملت على شبك وربط فلسطين بالعالم الخارجي، ونشطت حركتا الاستيراد والتصدير من وإلى فلسطين، ولم

---

79. المرجع السابق.
80. المرجع السابق.
81. الخالدي، المرجع السابق: ص35.
82 . Barbara J Smith." *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929*" . (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1993). p5.
83. الجندي، مرجع سابق: ص 173.

تكن فلسطين نموذجا منفردا في تلك الحقبة، فقد كان هنالك الكثير من المستعمرات التي استهدفها الإنتاج الرأسمالي.

وقد ألغت حكومة الانتداب الامتيازات التي تمتع بها التجار الأجانب في فلسطين إبّان الحكم العثماني، وجاء هذا الإلغاء لتلك الامتيازات تطبيقا لما جاء في المادة الثامنة من صك الانتداب، وسلّمت حكومة الانتداب تلك الامتيازات إلى الصهاينة،[84] وعينت صهيونيا يدعى "هراري" مسؤولا عن دائرة التجارة وخلفه الكابتن "سالمون"، كما منحت المؤسسات الصهيونية رُخص الاستيراد والتصدير دون المؤسسات العربية، لإجبار التجار العرب على شراء المنتجات والسلع بواسطة التجار الصهاينة الذين لعبوا دورا بارزا في إضعاف التجارة العربية عن طريق تلاعبهم بالأسعار.[85] وبذا أصبحت معظم تجارة فلسطين الخارجية بيد المؤسسات الصهيونية.

إن التجارة الفلسطينية الخارجية اعتمدت على الصادرات الزراعية، وهو ما سيتم التركيز عليه في الفصل الرابع، أما الورادات والتي صنفتها دائرة الجمارك والمكوس والتجارة لحكومة الانتداب إلى مأكولات ومشروبات وتبغ، ومواد أولية، وبضائع مصنعة ومتفرقات تشمل المستوردات الحكومية والعسكرية والبحرية ومخازن النفط العراقية وغيرها.[86] وقد مثلت الآلات الصناعية والزراعية النسبة الأعلى من بين قيمة الواردات زمن الانتداب البريطاني، كما وُجد ارتفاع في نسبة الواردات في حركة البناء كالخشب والحديد المصنع وقضبان الحديد، وذلك لانكباب اليهود في هذه الفترة على بناء المساكن لإيواء المهاجرين، وبذلك احتلت بريطانيا مكان الصدارة بين الدول المصدرة إلى فلسطين. ومعظم واردات فلسطين شملت مستوردات حكومية مدنية وعسكرية إلى جانب المستوردات الأخرى التي احتاجتها المشاريع الصهيونية المقامة في فلسطين.[87] وتبعا لباربرا سميث، بلغت نسبة الواردات من بريطانيا إلى فلسطين نحو 25 – 40 % منذ عام 1920 وحتى عام

84. المرجع السابق: ص 173-177.
85. المرجع السابق.
86. الجندي، المرجع السابق: ص178-185.
87. المرجع السابق.

1929، حيث بلغت قيمتها عام 1920 ب2.186.865 جنيه استرليني وارتفعت في العام التالي، إلا أنها انخفضت في الأعوام اللاحقة.[88]

بدأ التوجه لفصل العمل الاقتصادي الصهيوني عن الفلسطيني خلال العشرينيات من القرن الماضي. وكانت ملامح الفصل الاقتصادي بارزة في الأيديولوجية الصهيونية، وفي عام 1920، طورت الحركة الصهيونية هياكل الحكومة الأولية، منها الدوائر الحكومية وميزانية العمل والعديد من المؤسسات التمثيلية.[89] ونقلت الكثير من هذه الهياكل والبنى التحتية لجميع نشاطاتها أو بعضها إلى فلسطين بعد أن صادق عليها الانتداب، وأُستكمل بنائها في العقد الثاني من تولي الانتداب لإدارة فلسطين.[90] ولقد تم الفصل بين الاقتصادين الفلسطيني والصهيوني زمن الانتداب باتخاذ إجراءات من شأنها إضعاف وإفقار الاقتصاد الفلسطيني، وفي المقابل كان يتم باستمرار تطوير وإنماء الاقتصاد الصهيوني، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أدت الهيمنة العمودية من أعلى إلى أسفل – ومن خلال توجيه واردات وصادرات فلسطين من قبل الانتداب ووكلائهم الصهاينة نحو الدول الرأسمالية الكولونيالية – إلى توجيه السوق الفلسطيني نحو تلبية متطلبات السوق العالمي والأوروبي وليس متطلباته الداخلية. وهو ما يبقي فلسطين رهن اقتصاد الاستعمار وسياساته دونما انفلات عنه، ولسداد الطريق أمام محاولات بناء بنية تحتية ذاتية تُمكِّن الفلسطينيين من تحرير ذاتهم سياديا واقتصاديا. و بدأت السلطة الانتدابية بالتمهيد لهذا قبل إقرار عصبة الأمم تولي بريطانيا انتداب فلسطين رسميا.

ومن الإجراءات الهامة التي مارستها الإدارة العسكرية الانتدابية على الفلسطينيين أن ثبَّتت جميع الضرائب التي فرضتها الحكومة العثمانية قبل الحرب، وبالرغم من تذمر الأهالي من تلك الإجراءات، لكن الجنرال اللنبي أصدر منشورا في 7 مايو 1918 ينصّ على أنّ الضرائب ستُجبى اعتبارا من أول مارس 1918، وألغى جميع

88 . Smith., p 22-23.
89 . *Ibid*, p12.
90 . *Ibid*.

الضرائب الأخرى عن كل مدة سابقة لهذا التاريخ.[91] وبالمقابل لم يُقبل الأهالي على دفع الضرائب لمعاناتهم من الأزمة الاقتصادية نتيجة الحرب، مما اضطر الإدارة العسكرية إلى إصدار بيان آخر يوضّح أن هذه الأموال لن تخرج من فلسطين، وستنفق في الإصلاحات، ولكن لم يقبل الأهالي على دفع الضرائب، بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية من تقسيط وتأجيل.[92]

ساءت الحالة الاقتصادية للفلسطينيين منذ أن جاء الانتداب على فلسطين وبعد الحرب الدموية (الحرب العالمية الأولى)، وقد ورد في تقرير بريطاني للعامين 1919/1918 أن مجمل أسعار الأشياء لا يزال فوق المقرر للبلاد، فالثياب وسائر أصناف البضائع والمصنوعات تباع في المدن بزيادة 25% عن ثمنها عند الاستعمار، ولا يزال الإنتاج فيها قليل.[93] وعانى الفلاح الفلسطيني من كل ذلك بالإضافة إلى نقص دواب الزراعة، بعد أن استولى الأتراك على معظمها قبل الانسحاب من جنوبي فلسطين، مما حدا بالإدارة العسكرية إلى الاتفاق مع السلطات المصرية على توريد شهري من البهائم للزراعة وبيعها للفلاحين.[94] وقد سجلت الحكومة الانتدابية إيرادات السنة المالية 1919/1918 نحو 748.258 جنيه مصري، وبلغت النفقات 696.883 جنيه مصري، بمعنى أن هناك فائضا بقيمة 51.375 جنيه مصري، حصدها الاستعمار البريطاني من فلسطين[95]، وقد تضاعفت قيمة الفائض في السنوات اللاحقة.

لقد استغل الانتداب الاقتصاد الفلسطيني لتزويد الجيوش البريطانية والفرنسية المتواجدة في فلسطين والمنطقة بالاحتياجات الاستهلاكية. وشكل التصدير إلى المملكة المتحدة أكثر من ثلث التصدير الإجمالي، فالفرق بين

---

91. نخلة، مرجع سابق: ص71.
92. المرجع السابق.
93. نخلة، المرجع السابق: ص75.
94. المرجع السابق.
95. المرجع السابق: ص 72.

الاستيراد والتصدير كبير، إذ ارتفعت نسبة الاستيراد من المملكة المتحدة من 14.8% خلال عام 1925 إلى 16.7 عام 1930.[96]

إن زيادة نفقات الإدارة العسكرية على المصالح الاقتصادية والعمرانية مقارنة بالمصالح الأخرى، يُبيِّن اهتمام حكومة الانتداب بالبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغت قيمة إنشاء السكك الحديدية "786.000 ليرة فلسطينية"[97]، والذي جاء لتسهيل حركة التجارة ورؤوس الأموال وإنعاش الاقتصاد في فلسطين. وتقريبا في كل عام جديد من انتداب فلسطين زادت فيه الحكومة حصة المصالح الاقتصادية والعمرانية من إجمالي النفقات.

عقدت إدارة الانتداب قرضا قدره 4.475.000 ليرة فلسطينية في عام 1938، خُصص للإنفاق على الأشغال الإنشائية، والتي توزعت على شراء سكك حديد ونفقات إنشائية أخرى تتعلق بها بقيمة 2.639.000 ليرة فلسطينية.[98] وأُنفق على بناء ميناء حيفا والمرفأ وتحسينه نحو 1.489.000 ليرة فلسطينية بالإضافة إلى أعمال إنشائية أخرى بقيمة 369.000 ليرة فلسطينية.[99] لعل هذا تعليل وحجة على النظام الرأسمالي البريطاني، وتفسير لُبنيته الاحتكارية والعلاقات الكولونيالية في المناطق المتنازع عليها، ومن بينها فلسطين، النموذج الأبرز. فالسياسات الاقتصادية الإنجليزية فيها بدءاً من سمسرة السوق وحتى اقتحامه بشكل مباشر، هيأت الانتداب ويسَّرت فرض هيمنته على السوق الفلسطيني، ومنذ بدء تراكم الإنتاج الصناعي خرجت بريطانيا من حدودها القومية إلى حدود القوميات الأخرى، محملة بالبضائع للمستعمرات. إضافة إلى ذلك ضمانها مرور البضائع واستيراد المواد الأولية، ومن ثم ضمانها أسواقا لتصريف السلع، وتشكيل مجتمع استهلاكي مُعولم يحافظ على نمط وقيمة الإنتاج للدول الصناعية، وأهمها بريطانيا. فلم يكن بناء السكك الحديدية والموانئ وتعبيد الطرق سوى تسهيل لحركة رأس المال السلعي والنقدي معا باتجاه المستعمَرة. ولم يكن

96. أحمد أسعد. التطور الاقتصادي في فلسطين. (حيفا : دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1985): ص79.
97. سعيد حمادة. النظام الاقتصادي في فلسطين. (بيروت: الجامعة الأميركانية، 1939): ص730.
98. المرجع السابق.
99. المرجع السابق: ص730-731.

استخدام وسائل الاتصال الجماهيري إلا لنشر أسلوب حياة وثقافة تعتبر نفسها "حضارية"، تخدم في نهاية المطاف القوى البشرية المهيمنة حاملة رسالة "النهضة–الحضارة"

الاستهلاكية الزائفة... وخطاب رأس المال

"إذا استهلكت البضاعة من جهة الأفراد، فقيمتها تزول بالاستهلاك؛ وإذا استهلكت للإنتاج بشكل تكون هي نفسها فيه مرحلة من مراحل إنتاج البضاعة التي تكوّن الشيء المنقول، فقيمتها تنتقل إلى البضاعة نفسها كقيمة إضافية لها."[100] يبدو هُنا وللوهلة الأولى أن الاستهلاك نشاط طبيعي، ونتاج الحاجات الطبيعية للبشر لتلبية رغباتهم الإنسانية، بعيدا عن منظومة الاستهلاك الرأسمالي للسلع المنتجة، إلا أن هذه الأخيرة من شأنها أن تعمل على استثارة رغبات الناس تجاهها، بعد التفنن في تصويرها والإعلان عنها وتسويقها حتى "تتملكهم شهوة السوق"[101]. إنّ هناك أمرين هامين يتم الإضاءة عليهما هنا من خلال التركيز على ميكانيزم الإنتاج الرأسمالي، وعلى كيفية بلورة الخطاب الاقتصادي السياسي الثقافي الأوروبي–الأمريكي في فلسطين الانتدابية. الأمر الأول هو تزييف الوعي، وخلق مجتمع استهلاكي– تابع للإبقاء على الهيمنة الاستعمارية. والثاني يكمن في تَبيئة المجتمع الفلسطيني وفقا لبُنية "الحضارة البيضاء" الثقافية، وترسيخٍ لأيديولوجيا السوق الرأسمالية، بالترويج لهما عبر نشر صور إعلانية ذات دلالات ومعانٍ لها أبعادها الثقافية والسياسية والاقتصادية.

لقد إجتازت سلطة الصورة الإعلانية وخطاب منتجي سلعها ورمزية دلالاتها الإيهامية كافة الحدود الجغرافية وفضاءات إنتاجها واستهلاكها المحلية. ومع تمظهر "الحداثة" والذي يُعد الاقتصاد أحد أهم صورها ومظاهرها؛ أي تطور الاقتصاد الرأسمالي الصناعي والتجاري في ظل ارتفاع مستوى التقانة التي نتج عنها توسع دورة التصنيع، ظهرت الحاجة لتوسيع رقعة الاستهلاك بعد تكدّس فائض الإنتاج. فاتجهت الأنظار إلى استعمار أسواق خارج حدود الدول الصناعية لتصريف الإنتاج والتجارة الخارجية وللتسويق في العالم باستغلال كل

---

100. كارل ماركس. رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، مج 7–8. ترجمة مجموعة من الجامعيين. (بيروت: مكتبة المعارف، 1975): ص1294.
101. جيمسون، مرجع سابق: ص 85.

وسائل التكنولوجيا الحديثة. "وليس من قبيل الصدفة ما يحدث في ظروف الاستعمار من ازدياد كبير في التبادل السلعي العالمي، الذي يرافقه في البداية تقسيم الأسواق إلى قومية ودولية بدعم من اتحاد الرأسماليين الاحتكاريين".[102] ومثلما قال ماركس في نقد الاقتصاد الرأسمالي: "لم يكن الاقتصاد السياسي ثمرة أرضنا، فلقد جاءنا جاهزاً من إنجلترة وفرنسا بصفته صنفاً مستورداً"[103]. وبالرغم من صحة نقد ماركس أثناء نقده للاقتصاد السياسي الرأسمالي والاستهلاكية، لكنه لم ينتقد حركة النظام الإنجليزي الرأسمالي في المستعمرات. فقراءته غير كافية لحالة استعمارية، كفلسطين الانتدابية، بما أنه تجاهل علاقة الاستعمار بالرأسمالية وبُنيته الثقافية التي مأسسها في المستعمرات. والمثال الفلسطيني أكبر نموذج يمكن له أن يؤكد على متانة هذه العلاقة وعلى الثقافة السائدة التي غرستها رأسمالية الاستعمار. إن هذه الأخيرة استطاعت أن تجد لها مكانا مناسبا في فلسطين، كما أنها شيّأت المجتمع وأعادت إنتاج العبودية، ففي ظل الهيمنة الرأسمالية، أخضعت تلك الدول الكولونيالية المجتمعات المستعمَرة لقوانين العملية الميكانيكية لحركة الإنتاج والاستهلاك؛ أي لقوانين السلطة المركزية المهيمنة على السوق العالمي ولقيمها وخطابها وشروطها السياسية والثقافية والاقتصادية على حد سواء بما في ذلك أنماطها الاجتماعية.

"الجمال الأبيض"

هنالك الكثير من المنتجات الإنجليزية – الأوروبية والأمريكية التي اجتاحت السوق الفلسطيني المنتدب، وروَّج لها من خلال الإعلانات في الصحف الصادرة وقتها. وبعض المنتجات أعلنت عنها الشركات العابرة للقوميات، والأخرى أعلن عنها التجار، وفي كلتا الحالتين تظهر بالصورة التي يُريد المنتِج إخراجها والإشهار بها. ولم تقتصر هيمنة الرأسماليين عابري القوميات وأنظمتهم السياسية على السوق الفلسطيني، بل تم احتكار

---

102. س. يو. ميدفيديكوف. الشركات المتعددة الجنسيات وتوتر التناقضات الرأسمالية. ترجمة محمود شفيق شعبان. (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1984): ص13.

103. كارل ماركس. رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، مج 1-2. ترجمة محمد عيتاني. (بيروت: مكتبة المعارف، 1950). ص13.

الصحف أيضا ففي بعض الأحيان كانت معظم الإعلانات إن لم تكن جميعها، خاصة بالمنتجات الأوروبية والأمريكية فقط.

إعلان شركة بالموليف (Palmolive) في جريدة فلسطين 1933.[104]

من المنتجات المعلن عنها بكثافة منتجات شركة كولجيت بالموليف. إن المنتج للرجال والنساء كما هو مُعلن، لكن تم استخدام امرأة في تسويق المنتوج. وهذا من أجل استثارة انفعالات المرء دافعا إياه نحو استهلاك المنتَج، وخلق الحاجة لديه من أجل اقتنائه بالرغم من عدم حاجته له. وفي الصورة أعلاه تظهر صورة امرأة شقراء إنجليزية، ونُشر فيه "سيدات الإنكليز قد علمن العالم سِر احتفاظهن بجمال الطبيعة وفتنة هذا الجمال فائقة"[105]. وبالإضافة إلى ربط الجمال بسيدات الإنجليز، يصف الإعلان المرأة الإنجليزية ذات الشعر الأشقر بأنها المرأة الجميلة[106]، المتألقة، ذات البشرة البيضاء والنقية. إن توظيف مثل هذه الصيَغ والصور له أبعاده السياسية

104. جريدة فلسطين، 13 تموز/ 1933.
105. المرجع السابق.
106. انظر إلى أعداد صحيفة فلسطين، إعلانات (معجون كولينوس- Kolyons)22 كانون الثاني/ 1929.

والثقافية والاجتماعية إلى جانب زرع الثقافة الاستهلاكية. لأن هذه الصورة تحيل إلى تحيزات واستيهامات استشراقية، وقد يتبادر إلى ذهن المتلقي بأنها أيقونة الجمال ونموذجه. أما النقاء الإنجليزي، فهو يحيل إلى نقاء العرق، والذي ينفرد بهذه الصفات. و لم تنفرد المرأة البيضاء في عرض المنتج الصناعي، فيرافقها الرجل الأبيض الذي يظهر في الإعلانات لاحقا في هذا الفصل، وهي في كلتا الحالتين دليل على التمييز البيولوجي للرجل الأبيض الأوروبي–الأمريكي صاحب "الحضارة". وقد تجاوز الأمر تدويل الأسواق للترويج لخطاب عرقي؛ أي أوروبي–أبيض، وإذا تمظهر الأول اقتصاديا وسياسيا، فالثاني يتجلى ثقافيا وعنصريا. فالصورة والجمل المذيّلة لها تُمرر خطاب التصنيف الجنساني – الإثني – الهوياتي للبشر، وتُعيد إنتاج خطاب التمايز الإنساني الذي روَّجت له أوروبا وأمريكا في استباحة استعمار المشرق العربي، وفلسطين. والإعلانات لا تُستغل فقط للتسويق لمنتجات الدول الصناعية وإنما لترسيخ وتأكيد أنماط ثقافية وقيم صنعتها الدول الكولونيالية.

إعلانات شركة كولجيت (Colgate– Palmolive) في جريدة فلسطين عام 1933.[107]

107. جريدة فلسطين، 19 أيار/1933. انظر كذلك إلى إعلان بالمولوف في جريدة فلسطين، 6 أيار/ 1934 و 28 أيار/1935.

إن تمرير مثل هذه الصور في الإعلانات غير عبثي، وإنما مُنتقى ومقصود. حيث إن صورة امرأة جميلة شقراء ورجل أبيض ينظر إليها في إعلان "كولجيت"[108] يُوحي بالرغبة الجنسية. و إعلانات كولجيت- بالمواليف تُحاكي الغرائز وتستحضر الفعل الجنسي عن طريق تصوير وضعيات تُوحي بالإثارة الجنسية. وتُحاول ترغيب المتلقي وتحبيبه بالمنتج ليس لأنه يحتوي على بودرة ناعمة أو لقدرته الهائلة على التنظيف، وإنما لإستثارة وتهييج رغباته باللذة الجنسية وممارسة الشهوات. إن تضمين فكرة توليد الرغبة هذه لأداء ممارسات غريزية وتحفيز طاقات الناس صوب الاستهلاك المادي لعلها تخدم تراكم الإنتاج الرأسمالي، ولكن هناك من يملك رأس المال ويدير عملية تراكمه، وهي عملية مُختزَلة في برجوازيي أوروبا، حاملي شعار "السيد" ذي العرق الأبيض، والساعين لتعزيز تلك الثقافة عالميا لدى الآخرين ممن صنفوهم "عبيدا" لهم.

إعلانات أخرى لشركة كولجيت (Colgate– Palmolive) في جريدة فلسطين عام 1933. [109]

108. المرجع السابق.
109. جريدة فلسطين، 2 أيلول / 1933، و 4 آب/1935.

من آليات الإقناع السرّي في الإشهارات، التركيز على الحميمية بين الرجل والمرأة أو الزوج وزوجته. والاستيهامات الجنسية كما يوضحها سعيد بنكراد في تحليلاته لآليات التواصل الإشهاري تُوظَّف باستمرار في الإعلان عن السلع. ففي الإعلان آنفا، تبرز كيفية توظيف واستخدام الإيهامات والإثارات الجنسية في تسويق منتج "بالموليف". إن أول ما يستحضره المتلقي في ذهنه ليس السلعة عينها أو جودة السلعة كدال، بينما مدلولها الاستيهامي والتخيّيلي الذي يستثير بواعث المتعة الجنسية. ولا يشتري المستهلك السلعة لوظيفتها الأساسية، كشراء معجون كولجيت لتنظيف الأسنان، لكنه يقتنيه للفعل الجنسي المتخيَّل وتمثيله.[110] ويُطلق على عملية تحفيز المستهلكين هذه ب" التكييف/التعديل السلوكي"[111]. باتت إعلانات السلع الاستهلاكية تضع في الوعي الباطني للمستهلك تصورا جاهزا عن طريقة استهلاك المنتج. وتضع آلية تفكير جاهزة ومُحددة، ومُوجهة صوب ثقافة الاستهلاك الرأسمالية، لتغيير سلوكيات المستهلكين بالتلاعب في استجاباتهم العاطفية.

إعلان شركة (Pond's) في جريدة فلسطين عام 1933. [112]

110. للمزيد، انظر: بيير فارود، "المثلجات واللذة الجنسية". سعيد بنكراد وآخرون. استراتيجيات التواصل الإشهاري. (اللاذقية: دار الحوار، 2010).
111. ويلسون براين كي. خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الاعلام. ترجمة محمد واكد. (دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2008): ص40.
112. جريدة فلسطين، 25 آب/1935.

غالبا، تُستغَل المرأة في الإعلانات كعارضة للسلعة، ويتم تصويرها بوضعيات مُغرية ومثيرة جنسياً، مثل صورة العارضتين في إعلان كريم Pond's وصورة العارضة في كلسات هولبروف"Holeproof". أطلق براين كي على إعلانات كهذه ب"المحفزات/التقنية اللاشعورية"[113]، والتي تعمل على خلق الرغبة بالسلعة والحاجة لها بتضمينها الإثارة الجنسية[114] للصورة الإعلانية للمنتَج. فيتم تصوير المرأة في إعلانات السلع، وتُوظِّف فيها تقنية أسماها براين كي "التضمين الخفي"؛ المحمَّل ب"المحفِّزات الخفية"[115] والمضمرة بالانطباعات الجنس

إعلان شركة (Holeproof) في جريدتي الكرمل 1921 وفلسطين 1928. [116]

113. براين كي، مرجع سابق: ص294.

114. للمزيد انظر: ويلسون براين كي. خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الاعلام. ترجمة محمد واكد. (دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2008). وادريس الجبري. الإشهار والمرأة. استراتيجيات التوصل الاشهاري. (اللاذقية:دار الحوار، 2010). وسعيد بنكراد. سميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية. (الدار البيضاء: افريقيا الشرق, 2006).

115. براين كي، مرجع سابق: ص 37.

116. جريدة الكرمل، 23 أيار/1921، جريدة فلسطين، 21 شباط/1928.

يحدث الإحساس بالحاجة للشيء عند رؤيته، والإنتاج الرأسمالي لا يخلق الشيء للشخص فحسب، ولكنه يخلق أيضا شخصا للشيء. فالإنتاج يولد الاستهلاك، بتزويده بالمواد؛ وبتحديد طريقة الاستهلاك؛ وبأن يُؤجج لدى المستهلك الحاجة إلى استهلاك منتجات سبق أن صورها الإنتاج كأشياء.[117] يجسِّد هذا الميل للاستهلاك اقتناع المستهلكين بحاجات مُتخيَّلة أثارتها السلع الاستهلاكية، وآليات إنتاجها وتسويقها والترويج لها بالإعلانات. تُعرف هذه الميول بالنزعة الاستهلاكية، بعد أن تُكيِّفها المنظومة الرأسمالية وخطابها في اللاوعي عند المستهلكين لاستمالتهم وإيهامهم بضرورة اقتناء هذا أو ذاك المنتَج، وخلال تلك العملية الميكانيكية يخرج المستهلك من حالته التخيليّة إلى ممارستها كفعل بعد الشراء، مما تُنشئ تلك العملية ما يُسمى ب"الاستهلاك الزائف".

إن السلعة شيء سرِّي؛ لأنها تجسِّد قيمتين: قيمة استعمالية أي استهلاكية تلبي حاجة أو مطلب، وقيمة تبادلية، أي مبادلتها للحصول على سلع أخرى. وهذه الثنائية تجعل السلعة بصورة دائمة شيئاً غامضاً، ولكن بنشوء العلاقات التبادلية وتشكل الأسواق المحددة للأسعار، تتحول السلعة لتُجسد ما يُشبه المال أو النقد.[118] ومع المال يأخذ سعر السلعة منحى جديداً، لأن القيمة الاستعمالية للمال هي أن يُمثل عامل العمل الاجتماعي والقيمة التبادلية. فالمال يُحفِّز ويُسهل التبادل، وفوق ذلك يغدو هو الأداة التي تُقارن وتُقوَّم بواسطتها كل السلع قبل واقعة التبادل وبعدها.[119] وفي القيمتين تكمن دينامية واحدة وهي توظيف رأس المال الصناعي لإنتاج السلع غير المنفصل عن الرأسمال التجاري سواء في شكل سلع (سلعية) أو سلع (نقدية على هيئة قروض)، بحيث يتمِّمان بعضهما في حلقة دوران الاقتصاد الرأسمالي. وهذا سيتضح لاحقا في عملية تدويل وتسليع رأس المال النقدي والمادي، وفلسطين حالة دراسية بموجب معطياتها السياسية والاقتصادية. إن اقتصاد فلسطين المنتدبَة، بات يُروج للمنتجات المصنعة من قبل الشركات الأوروبية والأمريكية العابرة للقوميات.

---

117. ماركس. رأس المال، مرجع سابق. ص 97.

118. ديفيد هارفي. حالة مابعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي. ترجمة محمد شيّا. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005): ص130.

119. المرجع السابق.

وهذا الوضع يُدعى "تقديس السلع"، وهو أحد أهم استشرافات ماركس لأنه يضع اليد على مسألة تفسير الواقع الحقيقي، وكيف يجري إخفاؤه وتزييفه في السوق. وحين مبادلة المال بالسلعة لا يظهر للمستهلك على سطح علاقة التبادل هذه ظروف العمل والعيش التي تقوم خلف إنتاج السلعة، كما لا يظهر ما يفكر به منتجو السلعة ولا أحاسيس الفرح والغضب والقهر عندهم.[120] وللمنتجين مصلحة دائمة في تشجيع الإفراط والإسراف لدى الآخرين من خلال تغذية الشهوات المتخيلة وإلى درجة استبدال ما هو فعلي وواقعي بما هو شهواني ومرغوب فيه وعلى نحو متخيّل.[121] إن مجتمع الإنتاج الاستهلاكي يصنع الحاجات لدى الإنسان كفرد، ويظهر بمظهر مُشبعها ومُلبي رغباتها، بل وأضحى مُبرمِجاً لحاجيات الأشخاص والعلاقات داخل المجتمع.

إن تأطير ماركس النظري للرأسمالية والاستهلاكية استثنى الاستعمار ومشروعه في الهيمنة على البلاد المستعمَرة، وفلسطين من ضمنها، مع أن آلية إنتاج السلع الاستهلاكية، مبنية على استمرار تدفقها إلى أسواق المستعمرات، وبأسعار تكفل لهم دوام الربح السريع وتراكم رأس المال، أولا. وثانيا، يكفل سلطة ونفوذ داخل المجتمع نفسه وخارجه وليمتد للمجتمعات الأخرى بحكم امتلاك الثروة. وفي ظل احتدام التنافس على الأسواق والمواد الخام، ظهر ما تجاهله ماركس، وهو استعمار شعوب العالم الأخرى للسيطرة على الموارد الخام والموراد الضرورية لاستمرار دوران المكنة النهمة–آلة الإنتاج وعدم توقف دورانها، فضلا عن توسيع رقعة السوق الرأسمالي الكولونيالي وضمان بقاء سكان الهامش في حيِّز الاستهلاك. وتواصل تدفق إنتاج المركز المستعمِر هذا واستراتيجياته المختلفة يثير ويحفز بدوره شهوة ونزعة اقتناء السلع الاستهلاكية، ويولِّد الرغبة في حيازتها وإيهام المستهلك بحاجته إليها وضرورة تملكها، وذلك بتكتيكات منتقاة في التسويق والترويج للمنتَج تكوِّن مجموعة إغراءات ينقشها ويصوغها لتزيين المنتوج وتصويره لإشباع ما سمّاه ماركس وهارفي ب"الشهوات المتخيّلة".

---

120. هارفي، المرجع السابق: ص 130–132.

121. المرجع السابق.

لا يعني هذا أنه لم يكن هناك استهلاك في السوق الفلسطيني، لكن البنية الاقتصادية تحولت جذريا من اقتصاد قائم على الاستهلاك المحلي للإنتاج الذاتي الزراعي، إلى استهلاك للإنتاج الصناعي المستورَد. ولم يكن الاستهلاك الفلسطيني قبلا قائما على استثارة الشهوات أو خلق حاجات زائفة بقدر ما هو تلبية للحاجة. والإحصائيات عن الصادرات والواردات من وإلى السوق الفلسطيني خلال حكم الانتداب، يمكن لها أن تُفسر هذا التحول. لكن إعلانات منتجات الدول الصناعية في الصحف الفلسطينية وقتذاك، أكبر دليل على تغلغل الإنتاج الرأسمالي في السوق الفلسطيني وربطه في المنظومة الاقتصادية الأوروبية – الأمريكية، ووضع دعائم الاستهلاكية الزائفة فيه.

أيديولوجيا "العولمة" الاستعمارية

بما أن التوسع والتمدد أصبح خارقا لكل الحدود، فهناك نسق أو نظام جديد أدى إلى إذابة الحدود القومية والثقافية والحواجز الرقابية، هذا إلى جانب التدخل العسكري والسياسي المباشر. والقيمة الزائدة التي حققها الرأسماليون بالتحالف مع المشروع الكولونيالي السياسي، لاقت سبيلاً أيسر للإبقاء على ميكانيزم دورة إنتاجها، واختزلت الزمان والمكان بنسق جديد يُدعى "العولمة". والعولمة في ظل التقدم التقني المتسارع اخترقت كل حدود وطنية وساهمت في تعميم ونشر نمط الإنتاج الرأسمالي إلى كل أرجاء العالم، مكانيا، بتعاقد الدول الرأسمالية مع الشركات العابرة للقوميات[122]. وزمانيا؛ بفعل التقنيات التواصلية الحديثة ونتاج تفاعلات مستخدميها خارج حدود السلطات السياسية وقوانينها لتُشرعن قوانين وحدودا جديدة للإدراك والوعي

122. من أسماء الشركات العابرة للقوميات التي أعلنت عن منتجاتها في فلسطين في كل من جريدة فلسطين والدفاع والكرمل Nestlé – Tuborg Scotch - Saunderson Gardens – Eversharp – Odeon - Gillette - Kiwi Shoe Care Products – Stout Beer - Cigars Spinet - Venus drinks- Ferodo - Allocok's - J. H. Goodwin - Phosphatine Falières- Johnnie Walker - L & H Williams & Co -Lipton - Crosley – Holeproof Holt - Pyrene – - Singer Sewing Co - Philips - Royal Machines- McDonald's – lux –Quaker Oats – Flit - Shell Global - Goodyear Tire and Rubber Company - Bayer HealthCare – Cirio – Bata - Amstel – Colgate / Palmolive - Rowntree's – Elite - Barratts Shoes - Pond's –-Kodak –Wolsey ...

والممارسة في إطار الاقتصاد السياسي. "فبدلا من الحدود الثقافية، الوطنية والقومية، تطرح أيديولوجيا العولمة حدودا أخرى، غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك".[123] تلك الشبكات – وبحسب إريك وولف– تمخضت عن التوسع الأوروبي ونمو نظامه الرأسمالي الذي أفضى إلى خلق سوق ذات أبعاد عالمية عن طريق إحداث تغييرات نوعية ليس فقط في نمط الإنتاج السائد، بل وفي الشبكات التجارية المرتبطة به أيضا، وهي التي باتت الآن في خدمة عملية التراكم الرأسمالي.[124]

إن التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي قائم على تناقض متصاعد بين مراكزه وأطرافه، أي ظل يتسم بطابع استعماري تجلى في استقطاب متواصل ومتزايد، كما أن عالمية الرأسمالية رتبت ثقافة سائدة عالميا، ذات طابع رأسمالي أطلق عليها سمير أمين "ثقافة العولمة".[125] بينما فريدريك جيمسون أسماها ب "ثقافة الأثرياء"[126].

إعلان شركة (Goodyear tire) في جريدة فلسطين عام 1936. [127]

123. محمد عابد الجابري. العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات. فكر ونقد، عدد 6(1998): ص 9.
124. وولف، مرجع سابق: ص 494.
125. برهان غليون وسمير أمين. ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. (دمشق: دار الفكر، 2002): ص 62.
126. جيمسون، مرجع سابق: ص72.

تعد شركة "Goodyear" أحد أبرز الشركات التي تواصلت إعلاناتها في الصحف الفلسطينية، وفي الصورة الإعلانية هذه للشركة الأمريكية عابرة الحدود يظهر شخصين من بين ثلاثة بيض- بالتركيز على ملامح الوجه ولون البشرة- يرتديان لباس أثرياء. وتعكس الإعلانات نزعة امتلاك "العلم" و"التحضر"، وأن ذاك هو عقل أوروبا "الحداثي" المتقدم القادر على تطوير المنتج ومستخدميه عالميا. وبتسويق هذا الإنتاج الصناعي المتطور استطاعت الدول الاستعمارية اجتياح دول العالم. فالعولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيضا وبالدرجة الأولى، أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم. فهي عبارة عن نظام أو نسق ذي أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، وهي الآن نظام عالمي، أو يُراد لها أن تكون كذلك، ويشمل مجالها المال والتسويق والمبادلات والاتصال كما يشمل السياسة والفكر والإيديولوجيا[128] الرأسمالية والليبرالية. وبذلك فهي مرحلة متقدمة أتاحت للدول الأوروبية التهام الأسواق المحلية والتوغل في كل الكيانات السياسية، بداية من بريطانيا، وإلى جانبها دول أوروبا الصناعية الكبرى، ولاحقا امتدت للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد نُقل رأس المال في عهد الإمبريالية بشكل واسع ليس فقط لزيادة التصدير السلعي، أو لأنه يملك الحدود الطبيعية وغير القادرة على القيام بالامتصاص الكامل للرأسمال "الفائض"، بل من أجل الحصول على الفائدة من الرأسمالي الموزِّع في الفروع المختلفة لاقتصاد الدول الأجنبية.[129] كان تطور المشاريع والفروع الصناعية والبلدان بشكل متفاوت وبطفرات أمرا محتوما في عهد الرأسمالية، وقد كان تصدير البضائع الحالة النموذجية في الرأسمالية القديمة، حيث كانت السيادة التامة للمزاحمة الحرة، ثم أصبح تصدير رأس المال الحالة النموذجية في الرأسمالية الحديثة التي تسودها الاحتكارات.[130] فلا يمكن فصل مبدأ السوق الاحتكاري عن الرأسمالية التي

---

127. حريدة فلسطين، 21 شباط/1936.

128. الجابري، مرجع سابق: ص8.

129. ميدفيديكوف، مرجع سابق: ص15.

130. فلاديمير لينين. الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. ترجمة إلياس شاهين. (موسكو: دار التقدم ، 1917): ص78.

وُضعت في سياق عالمي مُعولَم ومُؤدلَج، تُحركه شبكة من الشركات عابرة القوميات وتتحكم بوسائل الاتصال والتواصل.

ليست "العولمة" ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية، بيد أنها دخلت في مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها.[131] لذلك يجب لفت النظر إلى أن هناك تسمية أخرى للعولمة هي "الأمركة"، كونها استعمار جديد قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الهيمنة على العالم اقتصاديا وثقافيا-إعلاميا، إضافة إلى الهيمنة العسكرية والسياسية. ولا يمكن تجاهل تلك الهيمنة أو استبعادها، لكن هذا الاستعمار الأمريكي قالب جديد صنعه المستعمِرون -الأوروبيون أنفسهم من مستعمَراتهم في أمريكا، بعد أن أبادوا سكانها الأصليون واستولوا على المكان. فهي إذاً عولمة "الحضارة" البيضاء في كلتا الحالتين. يقول غرامشي :"لسنا في حالة طريقة الحياة الأمريكية... وإنما بصدد الانتشار العضوي للحضارة الأوروبية التي تزداد قوة. كل ما هنالك أنها إرتدت ثوباً جديداً يناسب المناخ الأمريكي"[132].

هيمنت هذه القوى الرأسمالية المعولمة على الاقتصاديات المحلية المرتكزة على مبادلات تجارية معلومة وبسيطة ودمرّتها، ومن ضمنها الفلسطيني. فإحلال عولمة "حداثية" في الأسواق الخارجية، ولبرلتها، أتى لتقويض أي تحرر قومي أو وطني، لإبقاء شعوب العالم أو "الأطراف" تابعة "للمركزية الأوروبية-الأمريكية" واقتصادها الرأسمالي. كما تم تسخير عولمة إعلامية جنبا إلى جنب الاقتصادية من قبل الشركات الأوروبية والأمريكية العملاقة. وساهمت تلك الشركات في تعزيز الاحتكار الرأسمالي العابر للحدود والثقافات، والساعي إلى إخضاع ودمج العالم في كوكبته بتحديث كل آليات العولمة والإعلام. ومثلت وسائل الاتصال أحد أهم أدوات العولمة الرأسمالية، فقد عممت الثقافة الاستهلاكية والتي تحيل على إطفاء الطابع الغريزي على أساليب

131. أمين، مرجع سابق: ص 72.
132. غرامشي، مرجع سابق: ص 333.

الحياة. في حين ظهر دور الإعلام بشكل لافت في الإعلان عن السلع الاستهلاكية للشركات العابرة للحدود. وقد تم استخدام الإعلان بصورة لافتة لفاعليته في التواصل مع الجماهير وقدرته على تزييف الوعي.

إن الإعلانات فاعل تواصلي هام في الترويج لسلع المؤسسات التجارية والصناعية، وتوظف الصور بكافة أنواعها وتقنياتها لإتمام التفاعل. وتُعرَّف الصورة بأنها "غرضٌ مُصطنع وهي اصطناع مُتعمّد"[133]. وتأخذ أشكالاً متنوعةً كالصور الإعلانية، وتُقدم عبْر وسائط متعددة، منها الصحف المطبوعة. أما الإعلان/الإشهار فيُعرَّف بأنه عبارة عن رمز المؤسسة التجارية في المجتمع الرأسمالي بما لهذه المؤسسة من دور رئيسي في إعادة ترتيب أوضاع المجتمع الإنساني وفق شروطها الاقتصادية التي تتميز بالعلاقات المتشابكة بين القطاعات المنتجة والأفراد والجماعات المساهمة.[134] إن المجتمعات أصبحت رعايتها بين يديّ هذه المؤسسات، بالرغم من إقامة نوع من الحرية التجارية التنافسية التي تضمن مظهريا حرية الاختيار للأفراد. ولكنها في العمق تجعل الأفراد والجماعات تحت رحمتها الدائمة، لذا قيل بأن الإعلان هو السلطة الهادئة التي تمارسها هذه المؤسسات التجارية، كالشركات متعددة الجنسيات لضمان استمرار وجودها وتنافسيتها وحريتها التي باتت مضمونة بالسلطة نفسها.[135] ويندرج تحتها ما يسميه بنكَراد ب"التواصل الفعّال" لما له من أسلوب خطابي إغوائي إقناعي يُودي بالمستهلك للانفعال معه تلبيةً للرغبة التي لا تستكين إلا باقتناء المنتَج الذي أدخل الفرد في عوالم استيهامية.

133. جاك أومون. الصورة. ترجمة ريتا خوري. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013): ص283.
134. سعيد بنكراد وآخرون. استراتيجيات التواصل الإشهاري. (اللاذقية: دار الحوار، 2010): ص51.
135. المرجع السابق: ص52.

إعلان شركة (Quaker Oats) الأمريكية في جريدة فلسطين عام 1933.[136]

ومن نماذج إعلانات الشركات متعددة الجنسيات، إعلان كويكر أوتس، وجاء عنوانه:"الجمال الذي لا يُريد تصنعا"، بجانب صورة سيدة بيضاء، وتعني "أنا أبيض يعني أني أملك الجمال والفضيلة"[137]. فالإعلان يُشهر ويروِّج للثقافة البيضاء والحضارة البيضاء كما وصفها فانون. وهذا مدلول من المدلولات المضمرة في إعلانات المنتجات الأوروبية والأمريكية. وبحسب تأويل بيرنارد كاتولا فإن الإعلان يقدم رواقا من البورتريهات وأساليب الحياة التي تُبنين المجتمع وتقدم "صورا عن الأنا" يتماهي معها الجميع، ويتعلق الأمر بنماذج سوسيو–ثقافية مرجعية: أن تشتري منتجا معناه أنك تشتري هوية.[138]

136. جريدة فلسطين، 5 كانون الثاني/1933

137. فرانز فانون. بشرة سوداء أقنعة بيضاء. تعريب خليل أحمد خليل. (بيروت: دار الفارابي، 2004): ص 49.

138. بيرنارد كاتولا. الإشهار والمجتمع. ترجمة سعيد بنكراد. (اللاذقية: دار الحوار، 2012): ص 51.

كما وللإعلان سلطة مزدوجة، ليس فقط لأنه يقوم ب"تطبيع أساليب حياة المستهلكين"[139] وفقا لكاتولا، وإنما لخصوصيته كذلك – بِقول فيصل دراج – والتي تقنع جمهور الإعلان:

بأن شراء حاجة الإعلان برهان عن وجوده السليم, تحقق حاجة الإعلان, أي السلعة, التحريض والحجب: تحرّض على شراء المألوف الذي يبدو في الإعلان غير مـــألوف, وتحجب الحاجات الأساسية بحاجات نافلة لا ضرورة لها, ذلك ان الحاجة الأساسية يحددها الإعلان لا غيره. لهذا تكون جمالية السلعة, أو التصنيع الجمالي للسلعة, الذي يلغي ولادتها الطبيعية بولادة مصنوعة, شرطاً لازماً لتوليد ايديولوجيا الاستهلاك, طالما أن مضمون الحاجة من شكل الوجوه الناعمة الرائقة التي تعلن عنها, وذلك في جدل غريب يُشخصن السلعة ويسلّع الإنسان المعلن عنها في آن. وواقع الأمر أن في الإعلان ما يسلّع "البضاعة" والمعلن عنها, بعد أن تحول الى بضاعة يومية أخرى. فهذا المعلن, دائماً, وسيم رشيق القامة حداثي اللباس مكتمل الأناقة, مثلما أن المعلنة, دائماً, جميلة باهرة الجمال.[140]

إعلان شركة (Yantzen) في جريدة فلسطين عام 1935.[141]

---

139. المرجع السابق: ص34.

140. فيصل دراج. "استبداد الصورة في ثقافة الاعلان". عرب 48، نقلا عن:
http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=16571. استرجع بتاريخ: 2015/3/28.

141. جريدة فلسطين، 28 تموز /1935.

"ابدي على اجمل حال" في إعلان يانتسن " Jantzen" لملابس السباحة، يقول الإعلان عن لباس السباحة بأنه "هو يكمل قوامك ويجمله". في غالبية الإعلانات يتم ما يسمى ب"صناعة الجمال والموضة" أثناء ربط الجمال بالسلعة، وربط السلعة بالمرأة – السيقان الممشوقة والرشيقة في الإعلان–، وربط هذه الأخيرة بالمنتِج. هذه العولمة الرأسمالية التي بدأت ب"صناعة الفرجة"[142] التي تسعى لتجسيد فكرة الجمال المقترن ب"التقدم الحضاري".

Ford & Chevrolet: "نماذج استهلاك حضارية"

داخل المنظومة الرأسمالية، حدث تنافس مثيل للتنافس الاستعماري بين الشركات العابرة للقوميات. فقد كان التنافس الأكبر بين شركات صناعة السيارات الأوروبية–الأمريكية، وإعلاناتها في الصحف الثلاث (الكرمل، فلسطين، الدفاع) تكشف عن حدة التنافس الرأسمالي الاستعماري على الأسواق، ومن بينها السوق الفلسطيني.

142. كاتولا، مرجع سابق: ص 40.

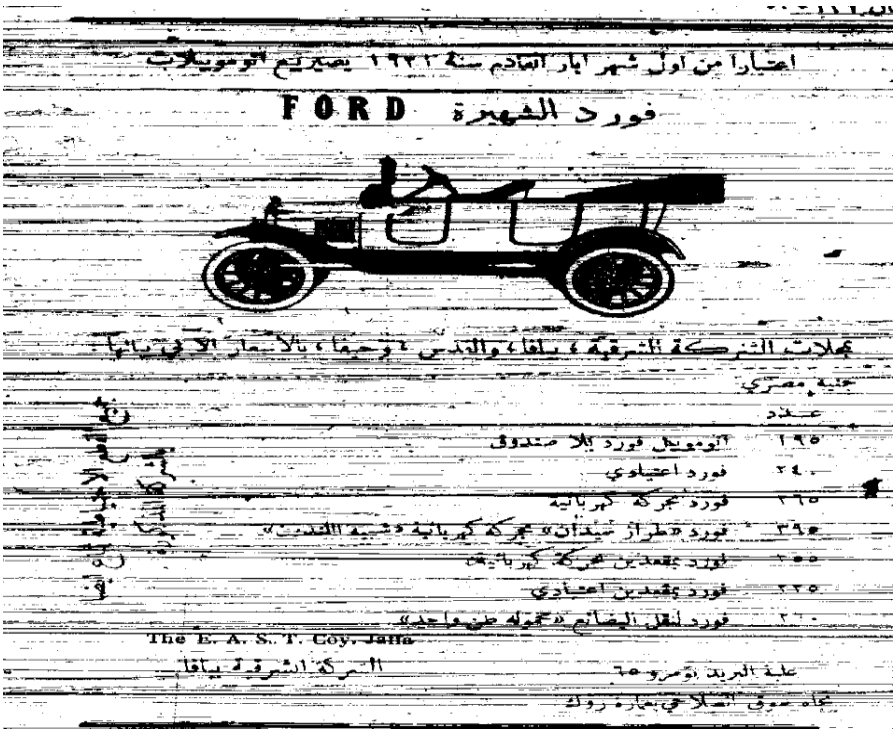

إعلان شركة فورد (Ford) في جريدة فلسطين عام 1921. [143]

أول سيارة فورد تم الإعلان عنها في جريدة فلسطين عام 1921. وضمن الإعلان تم تصنيف سيارات شركة فورد وأسعارها. وجاء عرض الأسعار من منطلق التنافس الكبير بين شركات السيارات، والذي تجلّى في حجم الإعلانات التي كانت تشهرها. وكنموذج للدراسة والتحليل لهذا التنافس تم التركيز على إعلان أكبر شركتي إنتاج سيارات، وهما سيارة شركة "فورد"[144] وإعلان سيارة شركة جنرال موتورز "شفروليه"[145]. وفي

143. جريدة فلسطين، 13 نيسان/1921.

144. صنع هنري فورد أول سيارة له تدور بأربع عجلات عام 1896، وأسس مع 12 مستثمر وشركاء آخرين شركة فورد لصناعة السيارات عام 1903. ثم أخذت تتوسع الشركة عبر تطوير آلية صناعة السيارات، وفتحت فروع لها خارج الحدود الأمريكية. وعام 1913 بدأت تنتج شركة فورد من خلال تطوير منظومة ميكانيكية متكاملة لتجميع السيارات. وفي عام 1914 اعتمد فورد على مبدأ تقسيم العمل ودفع 5 دولارات مقابل 8 ساعات عمل. للمزيدأنظر إلى موقع شركة فورد: https://corporate.ford.com/company/history.html. انتقد غرامشي تلك الأساليب الأمريكية في الإنتاج الرأسمالي وتحديدا الفوردية لكونها تعمل على احتكار الإنتاج والدفع على الاستهلاك وإعادة ضبط الغرائز بما يخدم الأهداف الرأسمالية والدول الصناعية. انظر إلى: أنطونيو غرامشي. "الأساليب الأمريكية والفوردية" كراسات السجن. ترجمة عادل غنيم. (بيروت: دار المستقبل العربي، 1994): 295-335. ولملاحظة تاريخ تطور صناعة سيارات فورد يمكنه المقارنة بين تأريخ الشركة لصناعاتها وإعلاناتها في الصحف، مثل إعلان سيارة فورد موديل 1930 في جريدة فلسطين، 29 حزيران/1930.

145. جريدة فلسطين، 12 كانون الثاني/ 1930.

كل إشهار لكلا الشركتين يحتدّ التنافس على كسب المستهلك وجذبه وإثارته وتحفيزه على الشراء، ففي إعلان فورد، ينصُّ خطابه على "جمال جديد لسيارة فورد الجديدة" أما إعلان شفروليه، فخطابه يتمثل ب"السيارة المعتدلة الثمن، القليلة التكاليف، الفاخرة الأثاث". لكل من الإعلانين أسلوبه المغاير، لكن كلاهما يسعى لاستقطاب المستهلك في السوق الفلسطيني، وكل منهما يرمي المستهلك في غمار التفاضُل بأنه الأكثر إشباعا للرغبة التي خلقتها الوفرة الإنتاجية الرأسمالية ونظامها الصناعي. كما أن المستهلك يُفاضِل بين كومة المنتوجات التي تنهال عليه، ليس لقيمة حاجتها وإنما لإغرائه وللإيحاء الذي تشتغله في اللاوعي لدي المستهلكين، وكل منهما يُقدم نفسه بطريقة أكثر إقناعاً وإغواءً، بحيث يُضيء الإشهار على خصائص ومميزات المنتَج بصريا ولغويا، فمثلاً في إعلان سيارة فورد[146] تم عرض أكثر من موديل لسيارات فورد الجديدة.

بينما سيارة شفروليه[147] تم عرض موديل واحد مع التركيز على رجلين يقفان بجانبها ويرتديان البدل والقبعات. إن هذه القبعات هي دلالة على نمط ثقافي تستعرضه شركتا فورد وشفروليه، لكن فورد ركزت على غزارة الإنتاج وجودتة وخصائص السيارة كما وصفه الإعلان بأنه"صنف يعيش طويلا"[148]ـــ وكل ذلك من أجل إقناع المستهلك بالقيمة المادية للسلعة. أما شفروليه فسلطت الضوء في إعلاناتها على الثمن ك"السيارة المعتدلة الثمن الفاخرة الأثاث"، بالإضافة إلى الاستعراض الثقافي والقيمة الثقافية التي سيحصل عليها بعد استهلاك سلعها الصناعية والثقافية. وفي المقابل ركزت شركة فورد على عرض مزايا سياراتها، إلا أنها اهتمت أكثر بعرض كثافة وقوة إنتاجها وإصدار موديلات وأنواع مختلفة هادفة، فهي تفرض إنتاجها على المتلقي وترغمه على الاستهلاك من خلال "التراكم أو التكدس"[149] لتشكيلات متعددة من السيارات الجديدة، والتي تعزز رغبة المستهلك في الشراء.

---

146. جريدة فلسطين، 28 حزيران/1930.
147. جريدة فلسطين، 21 كانون الثاني/1930
148. جريدة فلسطين، 12 تشرين الثاني/1930.
149. عبدالله ثاني، مرجع سابق، ص 124

إعلان لمجموعة سيارات لشركة فورد في جريدة فلسطين عام 1930. [150]

150. جريدة فلسطين، 28 حزيران/1930.

إعلان سيارة Chevrolet لشركة (General Motors) في جريدة فلسطين عام 1930.[151]

وقد قدمت الشركتان إعلانات السيارات في عدة صور، ومع أن فورد قدمت منتجا ثقافيا في كثير من الأحيان، لكن شركة جنرال موتورز اعتنت أكثر من فورد خلال عرض إرسالياتها بالترويج الثقافي. فقد قدمت شفروليه منتجاتها في عدة صور[152] واتجاهات، وكأنها تُلبّي احتياجات الجميع؛ أفراداً وعائلات. كما أنها تُشعِر المتلقي بأنها صُنعت لخدمته هو في كل حالاته وظروفه. فيقول إعلان شفروليه أدناه "ستوفر مالك باستعمالك شفروليه الجديدة، وستفتخر دائما بامتلاكها"[153]. إن هذه الدوافع والمحفزات الخفية تدفع المستهلك لِ"الشعور

151. جريدة فلسطين، 21 كانون الثاني/1930.
152. جريدة الدفاع، 28 شباط /1936.
153. جريدة فلسطين، 12كانون الأول/1933.

بالهيمنة والتفوق وهو ما يبرر اقتناء السيارة لا مجرد الرغبة في التنقل من مكان إلى آخر"[154]، فيوحي الإعلان إلى أن المستهلك يمتلك القوة عندما يشتري ويمتلك تلك السيارة المتطورة.

إعلان آخر لسيارة فورد مع استعراض عدد من موديلاتها في جريدة فلسطين عام 1931. [155]

154 كاتولا، مرجع سابق: ص 15.

155. جريدة فلسطين، 7 شباط /1931.

إعلان آخر لسيارة شفروليه في جريدة فلسطين عام 1933. [156]

ومن جانب آخر يوجد في الإعلانات تنافس كبير بين شركات السيارات، وكل منها تحاول إثارة الحالة الذهنية للمستهلك على أنها الأكثر فخامة ونفعا بأقل تكلفة، وكأنها وُجدت لتلبية حاجات المستهلكين. من جهته تساءل ماركوز عن ماهية الحاجات التي يُلبّيها المجتمع الصناعي وما إذا كانت حقيقة أم كاذبة، ورأى أنها ليس حاجات إنسانية وتلقائية وإنما حاجات مصطنعة اصطناعا ومفروضة فرضا، حيث قال "إنها حاجات وهمية من صنع الدعاية والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري"[157]. تتسلل تلك الرغبة والشهوة لاقتناء السلع الاستهلاكية للجمهور من خلال أساليب تسويقية وترويجية متعددة بهدف إغوائهم وإقناعهم وأهمها الإعلان

156. جريدة فلسطين، 12 كانون الأول/ 1933.

157. هربارت ماركوز. الإنسان ذو البعد الواحِد. ترجمة جورج طرابيشي. (بيروت: دار الآداب، 1988):ص14.

التجاري، وضمن هذا التسلل تُمرر تلك الشركات العابرة للحدود خطابها الثقافي المتمثل في عملية التنميط الأوروبي–الأمريكي، المرجو منه الحفاظ على محرك الإنتاج الرأسمالي وتراكم رأس المال الذي يُؤمِّن لفئة البرجوازيين بقاء برجوازيتهم.

إعلان لسيارة شفروليه في جريدة فلسطين عام 1927. [158]

تستمر شركات الاستثمار الرأسمالية كشركات صناعة السيارات هذه في تصوير بُنية الدول الصناعية الحديثة، ومجتمعاتها "المتحضرة". وهذه المجتمعات هي منشأ إنتاج السلع الاستهلاكية مثلما هي منشأ البنوك، ففي إعلانات سيارة شفروليه تتكرر الصور التي تدلل على أسلوب المعيش الأوروبي- الأمريكي واستهلاك منتجاتهم، لأنها تحمل قيماً ضمنيةً فيها إيماء إلى الحياة ذات الطابع البرجوزاي. وسوف تتكرر هذه الإيماءات في

158. جريدة فلسطين، 11 تشرين الثاني/1927.

الإعلانات التجارية أو الإرساليات الإشهارية البصرية - بتسمية سعيد بنكَراد – لسيارة شفروليه. وتستند الإرساليات إلى ازداوجية في التدليل تجعل المنتوج يتأرجح بين مظهر مادي هو موضوع الاقتناء وهدف الإشهار، وبين الكون القيمي الذي يختزنه هذا المنتوج ويُعد رمزا له.[159] فالمستهلك لا ينجذب إلى هذا المنتوج لأنه الأنفع والأجدى من غيره، إنه يفعل ذلك لأنه يقدم نفسه للمستهلك بطريقة أجمل وأذكى من غيره أولا، وثانيا لأن فعل الشراء ذاته تتحكم فيه مجموعة من الصور النمطية المظلمة للاشعور، وهي التي تملي شروطها لحظة الشراء، وتدفع المستهلك إلى اقتناء هذا المنتوج دون ذاك[160]. والإرسالية الإعلانية هذه تعمل على إعادة بناء الواقع بناءً على ما تحدده الوظيفة الرمزية للغة البصرية المستَثمرة والمستَغلة في الحثّ على تبَنّي وتمثيل نسق القيم الليبرالية الأوروبية-الأمريكية وفي نفس الوقت تشكيل وتمثيل قيمهم وثقافة استهلاك منتجاتهم. و يشير إلى ذلك التحول الطبقي داخل المجتمع الفلسطيني، فالبرجوزاية بنية طبقية جديدة في المجتمع الفلسطيني، بعد أن كان ذا بنية طبقية أرستقراطية.

159. بنكراد، سيميائيات الصورة الاشهارية، المرجع السابق: ص 8.
160. بنكراد، المرجع السابق: ص 8.

إعلان لسيارة شفروليه في جريدة فلسطين عام 1928. [161]

أن يُصوّرَ أسلوب وشكل حياة الوافدين من أوروبا وأمريكا، يعني إعداد وتهيئة المقيمين والمتلقين؛ المستهلكين لقبولها وتبنِّيها، ولذلك فإن ركوب السيارة الجديدة من شفروليه[162] "يُقدم لكم مظاهر وعمل سيارة كبيرة بأثمان مخفضة للغاية"[163]. ويتضح من الصورة المظهر البرجوازي، والشخصية الأوروبية البرجوازية الإنجليزية التي ترتدي لباسا راقيا. تُدعى هذه الحالة ب"التشخصن"[164] ما بعد الشراء، والذي يضطلع بدور العارض الثقافي الطبقي مثلما يصفها جان بودريار. حيث تتكرر هذه الترسيمة الإنجليزية–الأمريكية في معظم الإعلانات حيث رُسمت من عدة اتجاهات، بنفس العناصر والمكونات التي تحيل على دلالات الأبيض،

---

161. جريدة الكرمل، 17 حزيران/ 1928.

162. شركة جنرال موتورز، تأسست عام 1908 على يد ويليام بيلي دورانت. بدأ يقود مصنع تصنيع عربات الخيول قبل البدء بصناعة السيارات. ثم جمعت جنروال موتورز إلى مصنعها شركة بويك موتور، وضمت 20 شركة أخرى لها، مثل كاديلاك وأوكلاند وغيرها. للمزيد أنظر إلى الموقع الإلكتروني التالي لشركة جنرال موتورز : http://www.gm.com/content/gmcom/home.html. استرجع بتاريخ: 2015/1/3.

163. الكرمل، المرجع السابق.

164. جان بوردیار. المجتمع الاستهلاكي: دراسة في أساطير النظام الاستهلاكي وتراكيبه. ترجمة خليل أحمد خليل. (بيروت: دار الفكر اللبناني،1995). ص107–108.

البرجوازي ذي القبعة، المتمدن في سلوكياته، والمتميز في جماله. إن المشاهد الإعلانية هذه تسعى لتَبتني تخييلات لدى المتلقي–الفلسطيني، بما تختزنه من إيحاءات هدفها أيقَنَة صورة الأوروبي–المستعمِر. وقد أومأت جميع هذه الصور إلى "النهضة" الصناعية والتقدم الأوروبي–الأمريكي، فالجانب "النهضوي" للمستعمِر تمثّل في تفرد العارضين ذوي العرق "الأبيض المتحضر" فقط. وقد بدت واضحة عملية أسطرة نمط المعيش الثقافي والاجتماعي الأوروبي–الأمريكي؛ نمط الاستهلاك والملكية والسلوك الليبرالي.

إعلان سيارة شفروليه في جريدة الكرمل عام 1928. [165]

165. الكرمل، 10 حزيران/ 1928.

إعلان آخر لسيارة شفروليه في جريدة الكرمل عام 1928. [166]

تبدو شخصية العارضين لدى شركة جنرال موتروز ذات أهمية كبرى، كما هو مبين في الإرساليات الإعلانية التي تؤكد بأن شفروليه اهتمت بممارسة دور العارض الثقافي أكثر من اعتنائها بالسلعة عينها. ففي الإعلانات جميعها ركزت شفروليه على الثمن المنافس للصناعات الأخرى من السيارات، بالإضافة إلى ذلك التطور في التصميم وبراعتها: "سيارة شفروليه صنعت وجهزت كسيارة كبيرة.. ومع هذا فأثمانها أرخص من السابق"، "مظهر سيارة شفروليه الجديدة وعملها ودقتها الميكانيكية لاتجدها إلا في السيارات الغالية"، "هذه سيارة كبيرة–وقوية جدا وتامة الآلات. محكمة الصنع بطريقة تجعل ثمنها ونفقاتها أندى ما وصل إليه العقل"[167]، وهي محاولة استعراض للعقل الأوروبي القادر على تحقيق التطور والتقدم وما لم يستطع العقل الآخر تحقيقه.

166. جريدة الكرمل، 24 حزيران/1928.
167. جريدة فلسطين، 16 كانون الأول/1927.

إعلان لسيارة شفروليه في جريدة الكرمل عام 1928. [168]

168. جريدة الكرمل، 3 أيلول/1928.

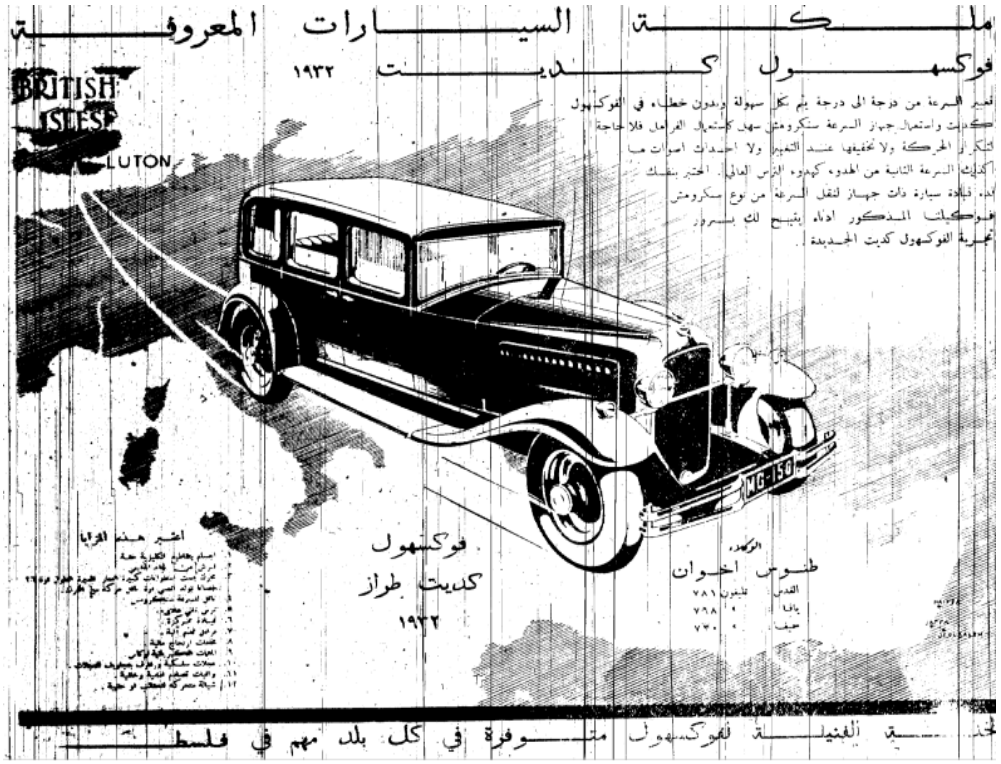

إعلان لسيارة فوكسهول في جريدة فلسطين عام 1932. [169]

صنعت الشركات العابرة للقوميات ما يلائم جغرافيات المستهلكين، وطبوغرافيتها. فمن الإعلان أعلاه تبين أن جنرال موتورز تسعى لتوسيع دائرة الاستهلاك، ولكنها تقنع المستهلك بأنها تهتم براحته من خلال تطوير مادة تخدم طبوغرافيا بلده. وعندما رُوِّج في الإعلان بأن السيارة الجديدة "تجتاز الأراضي المغمورة بالمياه والصحاري وتتسلق الجبال"[170]، مع التركيز على قارتي أوروبا وأفريقيا ومنطقة الخليج العربي، فالمراد منه تبيئة السلعة مثلما يتم تبيئة مستهلكها. والخريطة أعلاه تُركز على التقسيم الاستعماري لجغرافيا العالم، كأن تسير السيارات من القارة المتقدمة صناعيا باتجاه القارات الأخرى كقارة إفريقيا والخليج العربي بصورة أساسية. كما وباستطاعتها السير من شمال أوروبا مرورا ببلاد الشام ومصر وصولا إلى جنوب إفريقيا، أي أنها الأقوى، والتي تُشعِر المستهلك بأنه يسيطر على الطبيعة، والهيمنة على قاطنيها. وما يُثير الانتباه هو الربط بين فكرة الشركة

169. جريدة فلسطين، 18 أيار/1932.
170. جريدة الكرمل، المرجع السابق.

العابرة للحدود، والإعلان عنها في خريطة تعكس الفكرة نفسها. وفي الإعلان أسفل سيارة "فوكسهول" رسم جغرافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط يُبين أن السيارة قادمة من بريطانيا باتجاه فلسطين. كما الإعلان أدناه والذي يظهر فيه سيارة شفروليه لرحلات الاستكشاف يركبها بيض.. وهي كلها صناعة فرجة بدافع الاستعمار.

إعلان سيارة شفروليه في جريدة الكرمل عام 1926. [171]

طرحت بعض شركات السيارات إعلاناتها في صفحة كاملة، وباستمرار كان يتم الترويج عن موديل مختلف في العدد التالي. وهذا أسلوب تم اعتماده من قبل غالبية المعلنين، مثل شركة جنرال موتورز وسياراتها

171. الكرمل، 21 تشرين الثاني/ 1926.

شفروليه وأوكلاند[172]، ففي كل صورة يتغير اتجاها، مرة من الأعلى، وأخرى من الأمام، والثالثة من الجانب الآخر. وهو أسلوب ليس حصرا على جريدة الكرمل، لأن تصاميم الإعلانات نفسها في جريدة فلسطين.

لم تتوقف الإعلانات على شركتي فورد وشفروليه، بل كان هناك عدد كبير من أنواع السيارات البريطانية وغيرها مثل إعلان لسيارة موريس، وقد صدرت إعلانات هذه السيارة في الصحف الفلسطينية، وفي الصفحة الأولى من الجريدة لأعداد متتالية الصدور من الكرمل.[173] وقد اجتاح السوق الفلسطيني تزاحم كبير بين شركات السيارات[174] الساعية للدخول إليه، ففي الفترة ما بين العام 1921 وعام 1935، تنافست شركات إنتاج السيارات على الإعلان في الصحف الفلسطينية عن أحدث إصدارتها وموديلاتها لكل عام.[175] وتم اختيار هذه الفترة الزمنية لكثرة الإشهارات المتعلقة بالسيارات وغيرها، لما تميزت به إعلانات السيارات عن غيرها لكبر حجمها في الصحيفة ولاستمرارية الإعلان عنها، مثل إعلانات شركة سيارات فورد وشركة سيارات جنرال موتروز على وجه الدقة. وكافة شركات السيارات هي شركات عابرة للقوميات، اجتاحت الأسواق المحلية في الزمن الذي امتد فيه الاستعمار إلى كافة أنحاء العالم ناقلا معه عولمته أينما ذهب. منذ بداية ثورة 36 بدأت وتيرة الإعلانات التي تزاحمت في صفحات الجرائد بالتناقص تدريجيا وبصورة كبيرة جدا.

---

172. انظر: جريدة الكرمل، (21 كانون الأول/ 1927، و 17 كانون الأول /1927، و24 كانون الأول/1927، و31 كانون الأول/ 1927). ونفس الأسلوب اعتمدته شفروليه، انظر في أعداد كانون الثاني من الكرمل: (8 – 15 – 22 – 29 كانون الثاني / 1928).

173. الكرمل- 12 آب/ 1926. وتصدرت الإعلانات كذلك الصفحة الأولى من عدد الكرمل في 29 آب /1926 وعدد 5 أيلول/ 1926.

174. من أنواع السيارات التي أُعلن عنها في الصحف الفلسطينية الثلاث (الدفاع–الكرمل–فلسطين): Auburn Automobile- Mercedes - Essex automobile - Morris Motors - Chrysler Cars-Whippet Automobile- Nash Motors - Citroën- Rio Car - Berliet Car- (Imperial /Cadillac /Chevrolet /Oackland/Buick/LaSalle …Willys) General Motors -Ford -Fordson - Benz automobile - Fiat car -Dodge Brothers Inc- Hudson Motor … Car-Studebaker Car

175. انظر إلى: أعداد جريدة الكرمل من(شباط /1920)، وجريدة فلسطين (شباط – آذار – نيسان /1922).

"البرجوازية" العابرة للحدود

إن مساعي الانتداب لإحداث تحول في بُنية المجتمع الفلسطيني المستعمَر تواصلت منذ توليه شؤون إدارة البلاد وحتى إعلان انتهائها، وكان وجود بريطانيا في فلسطين الداعي المباشر والرئيسي وراء التطور السريع للقوى الرأسمالية الاستعمارية في فلسطين. وما أن فتحت إدارة الانتداب باب السوق الفلسطيني أمام حركة الاستيراد على مصرعيه؛ أخذت تتدفق المنتجات الأوروبية إلى المحال التجارية في الأسواق الفلسطينية. إن كثافة الإعلانات لسلع ومنتوجات متنوعة دلالة على غزو المنتجات الأوروبية- الأمريكية، والبريطانية بالذات. وهذا غير إعلانات الشركات البريطانية والأمريكية المنتجة للسلع النقدية كالبنوك - وسيتم التفصيل في أمر البنوك لاحقا - في الصحف الفلسطينية التي كانت تصدر زمن الاستعمار البريطاني. فالصفحة الأخيرة كاملة من جريدة فلسطين في بدايات إصدارها والمكونة من أربع صفحات كانت تخصص للإعلانات.

ففي الإعلانات تكريسٌ لدور الطبقة العليا الرأسمالية ولنمط الحياة الرأسمالي وشروطه الاقتصادية الذي يجرّ وراءه الطبقات. إن الإعلانات لا ترى الفوراق الطبقية، لكنها تدفع بالمستهلك إلى الاقتداء بمن يملك سيارة فورد أو شفروليه، وإن لم يستطع ذلك يرى بأن من يملك هذه السيارة أو تلك يحظى بمكانة أعلى، مما يعزز القيمة المادية للملكية. وبذلك أصبح المجتمع الفلسطيني – كباقي المجتمعات المستعمَرة - خاضعا لمنظومة الاستهلاك ضمن عملية البرمجة التي نظمتها القوى الإنتاجية المتنافسة والمتماهية مع القوى السياسية الغربية،كما أصبح عنصرا من عناصر تشغيل مكنتها.

يظهر في مجموعة المشاهد في صورة إعلان سيارة شفروليه أفكارا ليبرالية بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني الذي يُشكِّل الفلاحون أكثر من ثلثي سكانه. إن صور النساء والرجال وسلوكياتهم في كافة مظاهرهم البارزة في الصور تعكس مثال المرأة المدينية الأوروبية-الأمريكية وكذلك الرجل؛ البرجوازيين، بلباسهم وأسلوب معيشتهم.

وتحمل إعلانات السيارات تناقضا هاما، يتمثل فيما هو معلن عنه بالكتابة وما هو مُوحى به في الصور. تروِّج شفروليه باستمرار على أنها رخيصة الثمن وقليلة التكلفة، مقابل ذلك يركبها أثرياء. صحيح أن الإنتاج الرأسمالي "فتح" أسواقا تنافسية وإرسالياته الإعلانية موجهة للفقير والغني، لكنه في نفس اللحظة يطرح ثقافة الطبقة البرجوازية.

إعلان لسيارات شفروليه في جريدتي الدفاع وفلسطين عام 1936.[176]

176. جريدة الدفاع، 28 شباط /1936، جريدة فلسطين، 25 شباط/1936.

هذه الصور الإعلانية هي إشارة على أن هناك تصدير للحياة البرجوازية، بالترويج والتسويق للأفكار الليبرالية التي رافقت السياسات الاقتصادية الرأسمالية جنبا إلى جنب. فالمظهر البرجوازي لركاب أو سائقي السيارات تمظهر بوضوح في مدلولات الإعلان، وهي إشارة على أن البنية الطبقية للمجتمع الرأسمالي خرجت في ركاب تصدير السلع من الدول المركزية إلى المستعمرات. إن المجتمع الفلسطيني لا يخلو من الطبقية، لكنها طبقية أرستقراطية، وليست برجوازية، ولن يكون هناك استهلاك وتراكم لرأس المال دون تصدير لنمط وطبيعة حياة البرجوازية الرأسمالية. لذا لا يمكن الهيمنة على المجتمعات الهامشية بلا تنمطيها على الثقافة الرأسمالية–البرجوازية، وقد لعبت هذا الدور الشركات العابرة للحدود ووسائل الاعلام وخاصة الإعلانات التي برعت تلك الشركات في تسخيرها لتأدية الخطاب المعولم.

لقد زاوَّج الإعلان بين الخطاب اللفظي وغير اللفظي. وهنا يتلقى المستهلك خطابين، خطاب اقتصادي وآخر ثقافي، تتشابك آليات اشتغالهما دائما. إن الدال اللفظي مثل شعار "كل هذه المميزات بأثمان شفروليه المنخفضة" يستدعي التفكير بمقارنة السيارة مع غيرها في سوق تنافسي: مبدأ عمل السوق الرأسمالي. والمدلول الرمزي الأيقوني[177] يتمثل في صور برجوازيين يشعرون بالسعادة لاقتناء هذه السلعة المتطورة؛ ففي كلتا الحالتين فإنّ الاستهلاكية والأيديولوجية تُروّجان لِ"الخطاب الذي يجب أن ننصاع له باعتباره يمتلك السيادة"[178]، كما أن هذا التمييز لا ينفي الغاية الرأسمالية الكولونيالية من الترويج والتسليع والهمينة.

وبصيغة أخرى، إن وظيفة الإعلان المصرَّح بها؛ هي ارتباطه بنظام اقتصادي رأسمالي يتميز بالوفرة ويحتاج لتسويق بضائعه، ويقوم باستغلال المستهلك، بينما الوظيفة غير المبثوثة في مظهره المادي تكمن في الطريقة التي

177. يتجاوز البُعد الرمزي للصورة الإعلانية وظيفة الشيء المعلَن عنه إلى دلالات يتم الكشف عنها بالإحالة على تمفصل مزدوج: البناء البصري القائم على وجود دوال أيقونية تحيل على تمثيل صوري للكون، وبناء مفهومي منبثق عن آلية التشكيل البصري للمدلولات، ويقود هذا التشكيل إلى تحويل البصري لمفاهيم تحيل على أكوان معطاة مباشرة أو موحى بها. للمزيد انظر: سعيد بنكراد. سميائيات الصوة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية. (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2006):ص39.

178. ميشيل فوكو. جينالوجيا المعرفة. ترجمة أحمد السطاتي وعبدالسلام بنعبد العالي. (الدار البيضاء: دار توبقال، 2008): ص10.

يُقدَّم بها، عدا كونه النمط الحياتي الذي يقود إلى المزيد من الاستهلاك، ويجعل من المنتج متسودعا للقيم،[179] وللمستهلك قدرة على الخروج من المباشر دون الاستعانة بطاقة رمزية تمكنه من إسقاط المعادلات المجردة للحدود المحسوسة على شكل عوالم يتماهى معها إلى ما يشكِّل حالات الاستيهام الإغرائي أو حالات إعادة إنتاج النماذج الحياتية المباشرة.[180] وعلى هذا الأساس النظري، وحال اشتغال معاني الصور الإعلانية ومدلولاتها الرمزية داخل وجدان المستهلك فهي تعمل على استنطاق حاجات وهمية إلى جانب الحقيقية؛ لإنتاج واقع جديد "زائف" وتُوجهه على نحو يُغذِّي مكنة الإنتاج والاستهلاك ولتبقي على سيرورة عملها. والتسويق (الإعلاني) في هذه المرحلة بمثابة أحد عجلات تشغيل محرك الإنتاج الرأسمالي واقتصاد سوقه وأيديولوجيته.

وعلى هذا، يُحدَّد الإعلان الرأسمالي بأنه خطاب إيحائي إقناعي هدفه تطبيع الناس وتعوديهم وتثقيفهم على ضرورة إقتناء منتوجات وظفتها الشركات الرأسمالية العابرة للحدود؛ بعد أن شهد الإعلام ووسائطه عملية تدويل باعتباره إحدى أهم الوسائل الترويجية والإقناعية التي فندتها القوى الرأسمالية العابرة للقوميات في إثارة وإشباع حاجات وهمية، إختلقها السوق الاستهلاكي وعمل على تنميطها ونمذجتها، للدفع على الشراء من جهة والاستلاف من أخرى بعد أن تجاوز العرض الطلب وتضاعفت القيمة الزائدة، واتسعت رقعة السوق وتعاظم التنافس، ورُفع شعار "سارعوا للشراء وإلَّا تفوتكم الفرصة".

179. بنكراد، الصورة الإشهارية، مرجع سابق: ص: 63-64.
180. بنكراد، سميائيات الصورة الإشهارية، مرجع سابق: ص85.

إعلان (Decca Gramophone) في جريدة الكرمل عام 1926. [181]

يُقدم هذا الإعلان (Decca Gramophone) مشهدا لا يمكن تأويله خارج النطاق الأيديولوجي للرأسمالية الاستعمارية. هذا الجهاز أحد الأجهزة التكنولوجية التي تُنقل لأي مكان في العالم كما هو مبين في الإعلان. وهو مشهد خارج الحدود الأوروبية–الأمريكية؛ لأنه يُوحي بنمط من رحلات "السفاري" التي يقوم بها الأوروبيون لاكتشاف العالم. كما أن الأشخاص الذين يرتدون البدل والقبعات في المشهد هم بيض/أوروبيون ما عدا الرجل الذي يقدم المشروب. ويمكن من خلاله التمييز من حيث اللباس البرجوازي، ومحاولة إظهار الرقي في الجلوس للنساء والرجال في كافة الإعلانات. أما الرجل الهندي "الخادم" الذي يرتدي عمامة ويقدم لهم المشروب فيدلل على عنصرية عرقية وطبقية واضحة، تكمن في أن البيض/المزدهرين هم "السادة"، والهندي/المستعمَرين هم "العبيد"، فمثلا، ارتداء القبعة وربطة العنق، والبدلة تعني حياة البرجوازية و"النهضة الحضارية". وهذا يتطابق مع فكرة فوكو حول "الجسد البرجوازي السليم والمتين" الذي يريد الهيمنة،

181. جريدة الكرمل، 24 تشرين الأول/ 1926 .

وبالأحرى الجسد الأوروبي السليم تبعا للتصنيف العرقي الذي تجاهله فوكو وأكدا عليه وكشفاه جوزيف مسعد وآن لورا ستولر [182]. بالإضافة إلى الإشارة إلى أن لغة الإعلان هي اللغة الإنجليزية؛ لغة الهيمنة الكولونيالية التي استخدمت في الترويج عن الراديو.

إن التصدير غير مقتصر على السلع، فإضافة إلى السلع المادية تم تصدير الثقافة الأوروربية وأسلوب حياتها الليبرالية، حيث يظهر اللباس الأوروبي كالبرنيطة والبدلة وربطة العنق والقفازات التي ترتديها النساء في الإعلانات الأخرى، وكذلك الجلسة ذات الطابع المديني، مع تمثيل الطبقية البرجوازية، تلك "البرجوازية التي تُنتج الأسطورة"[183] بمفهوم رولان بارت. وحتى نمط الأكل والشرب ك"بيرا أمستل مشروب البرلمان بلندن"[184]، فهو تمثيل لنظام الحياة الأوروبي الثقافي والسياسي؛ نظام "الحضارة البيضاء". إن إعلانات المنتجات الأوروبية- الأمريكية تزخر بالكثير من العلامات والمدلولات القائمة على تكييف المستعمَرين وفق منظومتها الرأسمالية وبُنيتها الثقافية. تلك العلامة التي "تضع المستهلك في نمط معيشي للمادة وتجعله شريكا في الخلاص وليس فقط مستفيدا من النتيجة"[185]. لقد أرسى بسط النفوذ والهيمنة الإنجليزية على الاقتصاد السياسي لفلسطين عائقا كبيرا من بين العوائق التي وضعتها أمام مشروع فلسطين التحرري، ومن غير الممكن في هذه الحالة تجاوز النخب المعولمة أو ما يسميها خليل نخلة ب"الشركاء الصغار"، والتي تتخذ القرارات الاقتصادية وتلعب دورا محليا في إدارة رأس المال المعولم وهم بمثابة وكلاء كل في منطقته لمصالح طبقة رأس المال المهيمنة.[186] وقد برزت نماذج كثيرة ووكلاء لرأس المال المعولم في فلسطين، وأبرزهم بوتاجي وطنوس؛ ومبارك ألونصو؛ بكاري وخوري؛ حنوش ومليكان وغيرهم الكثير.

---

182. جوزيف مسعد. اشتهاء العرب. ترجمة ايهاب عبد الحميد .(القاهرة: دار الشروق ،2013) :ص27-28.

183. رولان بارت. أسطوريات: أساطير الحياة اليومية. ترجمة قاسم المقداد. (دمشق: دار نينوى، 2012): ص 267.

184. المرجع السابق.

185. بارت، مرجع سابق: ص 45.

186. خليل نخلة. أسطور التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة. تعريب ألبرت أغازريان. (رام الله: مواطن، 2004): ص 15.

استنتاج

بدأت تتطور المصالح الأوروبية في فلسطين زمن الحكم العثماني لها، وبدأت الأطماع الأوروبية في فلسطين تظهر من خلال محاولاتها ومساعيها للهيمنة على سوقها. وفور انتهاء الحرب العالمية الأولى ودخول اللنبي القدس شهد المجتمع الفلسطيني المستعمَر في الحقبة الانتدابية توافدا كبيرا من المنتجات الصناعية القادمة من أوروبا وأمريكا، فقام الانتداب البريطاني بفتح السوق الفلسطيني على السوق "العالمي" وتحديدا في العقد الأول وحتى منتصف العقد الثاني من إدارته لفلسطين. ووظَّف أدوات العولمة في الهيمنة ليس فقط على السوق، بل على السكان الأصليين عبر ثقافة مُعولمة ومُؤدلجة بأيديولوجيا مُنتجيها، لتحفيزهم على التطبيع مع الاستعمار.

إن صورة المستعمِر "الأبيض-المتحضر" ظهرت في غالبية الإعلانات، فقد نشط الاستعمار الأوروبي في بيع السلع الثقافية في سبيل تخييل وتنميط المستعمَرين على نمط الحياة الاستهلاكية والثقافية الأوروبية- الأمريكية، والتي تخدم منظومة الصناعة الرأسمالية ومحرك إنتاجها والقائمين عليها. إن تصوير "الحضارة" و"النهضة" الصناعية عبر الترويج الإشهاري يعبِّر عن القيم الرأسمالية والعرقية الأوروبية، ويُعبر عن العنصرية الاستعمارية في الوقت نفسه.

وقد برزت ازداوجية الهيمنة الاستعمارية على فلسطين واقتحام سوقها على الصعيدين: السياسي-الاقتصادي الكامن في إخضاع السوق الفلسطيني لقوانين الدولة الاستعمارية واستهلاك الإنتاج الصناعي الأوروبي الرأسمالي. والآخر الثقافي-الاجتماعي الآخذ في الإقناع واستحضار التخييلات التي يرسمها مجتمع "التقدم" في ذهنية المجتمع المستعمَر لاتباع نمط حياة الدول الصناعية. ولذلك استهدفت دولة الانتداب الليبرالية تغيير بنية المجتمع الفلسطيني وسلوك سكانه الأصليين للحفاظ على تبعيته لقوى الاستعمار وبنى الدولة الرأسمالية. إن اهتمام هذا الفصل ينصب بصورة أساسية على الصورة الثقافية التي يريد المجتمع الصناعي بمنتجاته الصناعية وسياراته والبنوك العبور إلى المجتمعات الزراعية وفرضها عليها، وربما يرى البعض أن هناك ضرورة للتأكيد على ذلك بمتابعة الإحصائيات عن الصادرات والواردات لتدعيم القراءة، إلا أن الاهتمام الأكبر يركز على آليات الاستعمار الثقافي في فلسطين في عهد الانتداب.

الفصل الثالث

البنوك الكولونيالية والسوق المستعمَر

فلسطين: سوق للإقراض

في الوقت الذي دخلت فيه الرأسمالية الأوروبية–الأمريكية حدود فلسطين لتحوله سوقا استهلاكيا للسلع، دخلته كذلك لتحوله سوقا للإقراض والدَيْن. يستكمل هذا الفصل تفكيك مشروع الهيمنة الاستعماري الاقتصادي–الثقافي على فلسطين، حيث سُلِّط الضوء في الفصل السابق على آلية الهيمنة على فلسطين بتوظيف الاقتصاد السلعي، أما هذا الفصل فيهتم بالاقتصاد النقدي، الوجه الآخر لاقتصاد الاستعمار السياسي. ويَنقُشُ في أدوات ضخ أموال المصارف في السوق الفلسطيني، وتحديدا عقب فتح عدد كبير من المصارف في فلسطين وتسهيل القروض الاستهلاكية والائتمانية والاستثمارية[187]. وبعدما يتم الحديث عن السوق الفلسطيني المالي سيأتي الحفر والتحليل على ثلاثة مستويات إضافة إلى تقديم عن سوق فلسطين النقدي وآلية هيمنة الاستعمار عليه. والمستوى الأول ينحصر في الخطاب الرأسمالي الذي بَنْكَنَ العمل الاقتصادي الفلسطيني في السياق الاستعماري، أي إشغال البنوك و"فتح" سوقٍ لها وتوظيف آليات الإقراض في رسملة الاقتصاد الفلسطيني، إذ إنه يبحث في إعلانات المصارف العاملة في فلسطين خلال فترة انتداب فلسطين، لتوضح دور وعلاقة الاستثمار الرأسمالي الاستعماري بالتسهيلات المصرفية والإقراضية وهيمنته على جوانب الحياة الفلسطينية.

187. تُعرّف القروض الاستهلاكية على أنها القروض الشخصية، ويتم اقتراضها لغرض تلبية حاجات الأسرة، وتعمل تلك القروض على زيادة الاستهلاك. وهي تختلف عن قروض الائتمان، إن الائتمان يُمثل النسبة الأكبر من أصول المصارف ودخلها التشغيلي، وتُعرّف عملية منح الائتمان على أنها عملية إقراض للأموال الفائضة والمتوفرة في المصارف بما يؤدي إلى تحقيق الربحية لها، ضمن شروط وضوابط، وتوفر الضمانات التي تضمن عودة الأموال إلى المصرف وحمايتها من المخاطر. وهناك أنواع أخرى من القروض كالقروض الاستثمارية التي يتم تشغيلها. للمزيد، انظر إلى: مهند أبو رجيلي، فتحي سروجي"الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على التوسع في القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة". (رام الله: ماس، 2013): ص6.

والمستوى الثاني يُمعِن النظر في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بُنى المجتمع الفلسطيني، وكيف غيّرت من نمط وأسلوب الحياة المعيشية للفلسطينيين، وذلك من خلال تحرّي تقارير وفاحص بيانات البنوك وعلاقة البنوك بالرهن العقاري وكنمط جديد برز في فترة الحكم الانتدابي، ولاسيما بين 1930 و1948. كما يَسبِر البحث في نمو طبقة من أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين خلال الحقبة الانتدابية، تلك التي كونت نفسها اقتصاديا بتبَنّي قواعد الاستثمار الرأسمالي داخل المجتمع الفلسطيني، ويمكن تسميتها بالنخبة البرجوازية التجارية التي استطاعت أن تهيمن على جزء من السوق المحلي، وذلك من خلال تملّك رأس مال ساهم بشكل أو بآخر في تسهيل حركة الإقراض وأعمال البنوك ومتاجرة منتجات الشركات الرأسمالية الكبرى، كتأسيس بنوك فلسطينية وشركات تأمين ومؤسسات تجارية كبرى. وقد نمت هذه البرجوازية بعد أن كانت الطبقة الأرستقراطية زمن الحكم العثماني وحتى بدايات الانتداب تبتزّ الفلاحين وتقدم إليهم الأموال كديون بنسب فادحة، مما أفقد الفلاحين ممتلكاتهم وأصبحوا غير قادرين على الوقوف أمام جامعي الضرائب الحكوميين من ناحية، وربا المرابين وطمعهم من ناحية أخرى[188]، وكان كبار الملاك في فلسطين هم من مالكي الأراضي؛ وهي أموال غير منقولة. وكما برز فئة رأسمالية محلية من مالكي الأموال المنقولة قد استثمروا أموالهم تلك في المتاجرة بها بآليات النظام الرأسمالي الصناعي، وساهمت في إدماج إضافي للسوق المالي الفلسطيني في السوق الاستعماري والإبقاء على نظامه الرأسمالي.

ويُشخّص المستوى الثالث استمرارية استثمار رأس المال النقدي في إدانة المجتمع الفلسطيني عن طريق شركات التأمين، وتُعد هذه الأخيرة جزء من الاستثمار الرأسمالي الواسع الذي يعمل على تدعيم السوق الاستهلاكي من جانب، وسوق الإقراض من جانب آخر، والذي أيضاً يُجسّد الحالة الليبرالية والفَردنَة في السوق الفلسطيني، وبالتالي يُتمم عمل الثالوث الرأسمالي؛ " الاستهلاكية – الإقراض –التنمية المقنَّعة". إن خطورة هذا الثالوث مُضمرة، فهي تعمل على تسليع وتشييء المجتمع، ومن ثم استدانته لأمد مديد إلى أن

188. محمد عقل. وثائق محلية من فلسطين العثمانية ودراسات توثيقية. (كفر قرع: دار الهدى، 2005): ص6.

يتحول لثقافة سائدة، من شأنها أن تُصادق على التطبيع الاقتصادي، والذي يقضي في نهاية الأمر إلى "سلام اقتصادي" مع الاستعمار عِوضا عن الانعتاق والتحرر من هيمنته. وفي الحالة الفلسطينية جاء هذا على مراحل عدة ابتدأت منذ دخول الانتداب وثقافة الاستهلاك إلى جانب نظام الإدانة، التي ترسخت في البنى الاقتصادية والفكرية منذ التوغل الكولونيالي لفلسطين، وتُبرهن على ذلك حركتا الاستهلاك والتسليف البنكية داخل فلسطين، إضافة إلى المساعدات التنموية الوافدة على هيئة قروض. وكلها ساعدت على ابتناء وغرس الرأسمالية ومن ثم الدمج الاقتصادي مع اقتصاد الاستعمار.

الانتداب وسوق فلسطين النقدي

إن وظيفة البنوك الأساسية والأولى كما حددها لينين هي "الوساطة في الدفع. وأثناء ذلك تحول البنوك الرأسمال النقدي غير العامل إلى رأسمال عامل، أي رأسمال يدر الأرباح، وتجمع العائدات النقدية بشتى أنواعها وتضعها تحت تصرف طبقة الرأسماليين".[189] ومن المؤكد أن البنوك نشأت في فلسطين قبل أن تنتدبها بريطانيا، لكنها لم تكن نتاج نشوء نظام اقتصادي محلي، وإنما جاءت جرّاء تأسيس وإدخال الدول الاستعمارية الأوروبية نظامها المصرفي إلى المستعمَرات. ويؤكد على ذلك أن جماعة من الألمان أسَّست البنك الألماني- الفلسطيني (عام 1889)، وفتحت له فروعا في معظم المدن الفلسطينية بعد أن زاد حجم التجارة بين ألمانيا وسوريا وفلسطين.[190] كما تأسس عام 1902 بنك أنجلو- فلسطين في لندن[191]؛ الداعم المباشر للاستيطان الصهيوني

189. فلاديمير لينين. الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية.(موسكو: دار التقدم، 1917): ص 35.

190. الجندي، مرجع سابق: ص13.

191. بنك أنجلو- فلسطين هي شركة دعا لتأسيسها هرتزل منذ شباط/1882، شارك في تأسيسها زلمان ديفيد، بدأ العمل من لندن عام 1902، ثم فتح فرعا له في يافا عام 1903، واستمر في التوسع، وبعد نكبة 48 تحول للبنك الوطني الإسرائيلي، فتحول اسمه لاحقا من بنك أنجلو- فلسطين إلى بنك لئومي عام 1951. للمزيد، انظر إلى: تاريخ بنك لئومي، على موقع البنك الإلكتروني:

http://english.leumi.co.il/LEPrivate/The_History_of_Bank_Leumi/5491/. استرجع بتاريخ:2015/1/14.

في فلسطين. وفتح المصرف الإيطالي بنكو دي روما فرعا له في فلسطين عام 1911[192]. بالإضافة إلى البنك التجاري[193]، والبنك العثماني. وكان البنك الزراعي العثماني قد تأسس قبل ذلك عام 1888 لتقديم قروض مالية للمزارعين بدلا من الاستدانة من المرابين.[194]

وقد اهتمت الإدارة العسكرية التي عينها الاستعمار البريطاني على فلسطين بالنظام المالي في البلاد، حتى تستطيع أن توفر الأموال الضرورية لنفقات الإدارة. ونص كتاب القوانين العسكرية على أن تنتقل إدارة البلاد المالية إلى أيدي المحتل على أن تظل التشريعات المالية بأكملها سارية المفعول.[195] وبعد احتلال الجزء الشمالي من فلسطين وطرد العثمانيين منه، أصدر المدير العام للبلاد قرارا في 30 سبتمبر 1918 تم بموجبه منع أوراق البنكنوت العثماني في معاملات الأخذ والعطاء.[196]

وفي أوائل نيسان 1924، شكل هربرت صمويل لجنة لتقرير إمكانية سك نقد فلسطيني. وقد ضمت هذه اللجنة أربعة من مديري البنوك الأجنبية، وثلاثة من اليهود، وثلاثة من موظفي الحكومة، واثنين من العرب دون أن يسمح للجنة التنفيذية العربية باختيارهما، مع أن الحكومة خولّت اللجنة الصهيونية حق اختيار ممثليها.[197] وأثار هذا العمل موجة من النقد والاحتجاج في كل أنحاء فلسطين، فقدمت الجمعية الإسلامية بحيفا مذكرة احتجاج إلى المندوب السامي، واعتبرت مشروع الحكومة هذا ضربة قاضية على اقتصاديات البلاد لأسباب

---

192. Adrian E. Tschoegl. "Financial Integration, Disintegration and Emerging Re-Integration in the Eastern Mediterranean, c.1850 to the Present". (Philadelphia :The Wharton School of the Univ. of Pennsylvania, 2002). http://fic.wharton.upenn.edu/fic/papers/02/0238.pdf . accessed (14/1/2015):p7.

193. ذُكر اسم البنك التجاري في مراسلة بتاريخ 20 نوفمبر 1912 تمت بين البريطانية مارجريت بالمر المقيمة في القدس وبين السفير البريطاني في الأستانة، طلبت فيها الحماية للشركة الفلسط0ينية لشراء الأراضي، والتي تأسست في منطقة رفح والعريش، وأن الشركاء هم السيد أيوب سليم وهو رعية عثماني يعمل قنصلا لإيران في القدس ومدير البنك التجاري في فلسطين، والمستر عموش وهو فرنسي يهودي يقيم في غزة والمستر كنيزفتش وكيل القنصل البريطاني في غزة. للمزيد، أُنظر إلى: كامل خلة. فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق: ص40.

194. عقل، مرجع سابق: ص3.

195. خلة، مرجع سابق: ص 69-70.

196. المرجع السابق: ص 69-70.

197. المرجع السابق: ص 301.

كثيرة، أهمها فتح باب للمصارف للتلاعب بأموال البلاد يجرّها إلى الخسارة والإفلاس المستعجل كما جرى في سوريا الشمالية.[198]

ولقد تأثرت فلسطين بالنظام النقدي والمصرفي أكثر من غيرها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.[199] ففي أعقاب تلك الفترة الزمنية قُسِّمت مؤسسات التسليف إلى مؤسسات أجنبية ومؤسسات محلية بناءً على مكان تسجيلها وليس أعمالها. وحسب عملها الرئيسي تقسم إلى مصارف تجارية ومصارف تسليف وجمعيات تعاونية للتسليف.[200] إن التمييز بين المصارف التجارية ومصارف التسليف هو في عملها الرئيسي والصلاحيات المعطاة لها من قبل القانون. فمصارف التسليف حسب تحديد القانون لها هي تلك الشركات المفوضة من قبل المفوض البريطاني للعمل كمصارف تسليف والتي غايتها الرئيسية إقراض نقود بضمانة أموال غير منقولة.[201] أما المصارف التجارية فهي الشركات التي تتعاطى الصرافة أو تستعمل لفظة مصرف أو إحدى مشتقاتها كجزء من الاسم الذي تتعاطى أشغالها بموجبه. وهنا الصرافة حسب تحديد القانون هي استلام النقود من الناس لوضعها في الحساب الجاري على أن تدفع لهم حين الطلب وبواسطة شكات وإصدار سُلفات العملاء.[202] أما جمعيات التعاون للتسليف فتختلف عن السابقة، وتسمى مصارف تعاونية لأنها ترمي إلى تحسين أحوال أعضائها الاقتصادية وفقا لمبادئ التعاون الخاضعة لأنظمة قانون جمعية التعاون.[203]

---

198. خلة، مرجع سابق: ص 301-302.

199. تأثرت فلسطين نتيجة تغيير قاعدة النقد المزدوجة من ذهب وفضة إلى قاعدة نقد فردية تستعمل الذهب، ثم تحولت بعد الحرب الكبرى إلى نقد ورقي، وتضررت فلسطين من تقلبات النقد من جراء تضخمه وهبوط قيمته. ومنذ انهزام الجيش العثماني وتقدم جيوش الحلفاء في فلسطين دخل النقد المصري إلى البلاد وأعلن عنه أولا في 23 تشرين الثاني 1917 على أنه نقد قانوني. ثم سنَّ المندوب البريطاني في فلسطين قانونا يمنح الصفة الشرعية في فلسطين لمجلس النقد الفلسطيني الذي عينه وزير المستعمرات مانحا إياه الصلاحية لإصدار اوراق نقدية بالنيابة عن حكومة فلسطين، للمزيد انظر: سعيد حمادة. النظام الاقتصادي في فلسطين. (بيروت: الجامعة الأميركانية، 1939): ص585-588.

200. حمادة، المرجع السابق: ص602.

201. المرجع السابق: ص602.

202. المرجع السابق: ص603.

203. المرجع السابق.

وعن عدد المصارف المحلية في فلسطين فبلغت 20 مصرفا في عام 1930، ووصلت إلى 44 مصرفا عام 1934، ثم زادت إلى 59 مصرفا حتى عام 1935، وفي عام 1936 وصلت إلى أعلى عدد، حيث بلغت 70 مصرفا، وفي العام اللاحق بدأت بالتناقص تدريجيا حتى وصلت إلى 44 مصرفا عام 1938.[204]

وما ميَّز نظام الإقراض المصرفي الرأسمالي وأعمال البنكنة التي انتشرت خلال الحكم الانتدابي هو نسبة الفائدة المنخفضة التي كانت تتلقاها المصارف والمسترهنون وشركات التأمين، وكذلك التسهيلات في منح القروض للناس. وفي المقابل تفرض قوانين مالية لتزيد من الهيمنة الاستعمارية على اقتصاد البلاد، ك"قانون الدفاع المالي"[205]. وفي تلك الفترة، كان معدل الفائدة الذي تؤديه المصارف على الودائع أو الذي تتقاضاه على القروض يختلف باختلاف نوع المصرف، فالمصارف الأجنبية تتقاضى عادة معدل فائدة على السلفات والحسم أدنى من المعدل الذي تتقاضاه المصارف المحلية، وأيضا تؤدي معدل فائدة أدنى بكثير على الودائع.[206] بينما كانت الفائدة عالية جدا في نظام التسليف السابق القائم على الاستدانة من التجار أو كبار الملاكين والمرابين، حيث بلغت قيمة الفائدة 40-50%، إلى أن صدر القانون العثماني بأن لا تزيد نسبة الربح في القروض عن 9% في السنة.[207] ومن شروط القرض ضمان القرض إما بالأموال المنقولة، أو بغير المنقولة، على أن لا تتجاوز السلفة 50% من قيمة الضمان، وأجل السلفة يتروح بين سنة وعشرة سنين مع الاستهلاك أو من ثلاثة أشهر إلى سنة دون الاستهلاك، بالإضافة إلى الفائدة القانونية التي تساوي 6-9% مع إضافة رسم الخدمة 1%.[208] وقد أُنشئ البنك الزراعي العثماني بأمر من السلطان عبد الحميد، لأن الحكومة العثمانية شعرت بضرورة مساعدة الفلاحين ماديا.[209]

---

204. المرجع السابق: ص 615.
205. جريدة فلسطين، 28 آب /1940.
206. المرجع السابق: ص 642.
207. عقل: مرجع سابق: ص21-25.
208. المرجع السابق: ص23.
209. المرجع السابق.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اتخذت بريطانيا عددا من الإجراءات التعسفية التي من شأنها زيادة تدهور حالة الاقتصاد العربي في فلسطين، وبخاصة الفلاحين. وأهم هذه الإجراءات هو وضع اليد على البنك الزراعي العثماني باعتباره من الأموال المدوَّرة (أملاك العدو).[210] ومنعه من منح القروض الزراعية التي لجأ إليها الفلاح العربي إبان الحكم العثماني، مما اضطر الفلاحون الفلسطينيون إلى الاقتراض من المرابين بفوائد مرتفعة جدا أو من البنوك التجارية بنفس الفائدة، ولا سيما بنك باركليس حيث أودعت أموال البنك الزراعي العثماني.[211]

وحين تسلّم هربرت صموئيل الإدارة المدنية قام بتصفية أشغال البنك الزراعي العثماني، الذي تأسّس لمساعدة الفلاح الفلسطيني. وفي المقابل عمِل المندوب السامي على تأسيس بنك زراعي جديد بالأموال التي تمت تصفيتها من البنك الزراعي العثماني، الذي تمت تصفية كافة أملاكه المنقولة وغير المنقولة وبيع الحقوق بمتعلقاته مهما كان نوعها بما فيها الدفاتر والمستندات، وذلك بناءً على منشور نُشِر في جريدة فلسطين، أصدره هربرت صموئيل المندوب البريطاني، جاء فيه:

> **بما أنه من المرغوب تصفية أشغال البنك الزراعي العثماني في فلسطين لأجل تأسيس بنك زراعي جديد، وبما أنه قد تقرر تعيين مأمور تصفية لهذا البنك، لذلك أنا السير هربرت صموئيل بموجب السلطة المخولة لي بصفتي مندوبا سياسيا لفلسطين آمر بما يأتي... تعيين مأمور تصفية البنك الزراعي العثماني... وأخوله السلطة والواجبات المذكورة أدناه وأي سلطة أو واجبات أخرى تخول له بأمر تال، واعتبارا من تاريخ هذا المنشور يخول مامور التصفية ببيع كافة أملاك البنك المنقولة وغير المنقولة وبيع الحقوق بمتعلقات البنك مهما كان نوعها بما فيها الدفاتر والمستندات، وتعطى له السلطة ليرافع ويدافع أمام المحكمة بالنيابة عن البنك.[212]**

أسفرت هذه التصفية عن تحصيل أكثر من 64 ألف جنيه فلسطيني، أُنفق منها قرابة 44 ألف جنيه لتكاليف تصفية وأجور مأمورين وخلافه، وتبقّى في خزينة الحكومة 20 ألف جنيه. عملت بريطانيا طوال فترة

---

210. المرجع السابق: ص52.

211. المرجع السابق: ص52-53.

212. جريدة فلسطين، 2 حزيران/1921. هناك دراسة موسعة لمحمد عقل عن البنك الزراعي العثماني إلى أن تمت تصفيته، للمزيد انظر إلى محمد عقل. وثائق محلية من فلسطين العثمانية ودراسات توثيقية. (كفر قرع: دار الهدى، 2005).

حكمها على وضع فلسطين في حالات سياسية واقتصادية تساعد على بناء وطن قومي لليهود.[213] وحصيلة هذه الإجراءات تكمن في استحواذ حكومة الانتداب على مجمل الحياة الاقتصادية الفلسطينية، بما في ذلك أملاك العملاء والرُهونات وخاصة المتعلقة بأولئك الذين اقترضوا من البنك الزراعي العثماني و لم يسددوا قروضهم كأبسط مثال. إن احتكار بريطانيا لسوق النقد والإنتاج والتجارة الفلسطيني، يؤدي بالضرورة إلى إنهاك الفلاحين الفلسطينيين في ظل حاجتهم للمساعدة وليس القروض، ومع ذلك بدأت الحكومة بضخ رأس المال النقدي الاستعماري لتحقيق التبعية الكاملة لدولة الانتداب من خلال وضع الفلسطينيين تحت وطأة الديون والقروض والمنتجات الأوروبية، وما كل ذلك إلا لمأسسة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، والحفاظ على مصالح قوى الاستعمار الرأسمالية.

خطاب البَنكَنَة... المصارف التجارية

وتبعا للتفرع المصرفي في فلسطين، كان لكل من المصارف التجارية الكبرى فروع في المراكز الرئيسية للتجارة والصناعة. ومن المصارف الستة الأجنبية التي كانت تعمل في فلسطين حتى عام 1938، كان لخمسة منها فرع أو أكثر فضلا عن مكاتبها الرئيسية في فلسطين.[214] وفي العام نفسه كان هنالك أحد عشر مصرفا من 47 مصرفا أهليا لها فرع أو أكثر في أنحاء البلاد المختلفة. وتقوم المصارف الأجنبية بمقدار من العمل أعظم من الذي تقوم به المصارف المحلية وتتعاطى عادة مع زبائن من ذوي اليسار.[215]

في ظل مثل هذا العدد من المصارف؛ يُؤطَّر عمل البنوك في فلسطين ضمن سياقين، الأول في استثمار النقد الرأسمالي والكولونيالي في السوق الفلسطيني، والثاني في خطاب البنوك من حيث توظيف وسائل الاتصال في مخاطبة ومحاورة الشعب واستمالته. إن الحالة الاستعمارية التي شهدها تاريخ فلسطين في القرن الأخير – وحتى

213. عقل، مرجع سابق: ص53.
214. حمادة، مرجع سابق: ص 604.
215. المرجع السابق: ص604- 607.

الآن – تُعد نموذجا مثاليا لتشريح الخطاب الرأسمالي ومشروعه الليبرالي. وأبرز معالم هذا الخطاب هو إعلانات البنوك والمؤسسات المصرفية التي أعلنت عن خدماتها في الصحف الفلسطينية خلال حقبة الانتداب[216]، ومن تلك البنوك التي أعلنت عن خدماتها في الصحف الفلسطينية ما صدر وتأسس قبل فترة الإدارة المدنية للانتداب البريطاني التي أُقرّت عام 1922 ومنها ما تأسس إبّان الحكم الإنتدابي. ومن إعلانات ما قبل الانتداب، ورد فيه معلومات عن تأسيس المصرف اليهودي الوطني عام 1901 ، وتبعا لما نُشِر في صحيفة فلسطين، فإن المصرف اليهودي الوطني:

> **غايتهُ شراء أراضٍ في فلسطين وفي البلاد المجاورة لها على أن تبقى ملكا أبديا للأمة اليهودية لا يباع ولا يوهب... إذا كنت يهوديا، فإن أُمّتك كانت دائما تنظر إلى جديد حياتها في أرض آبائها. إن تحقيق هذه الفكرة صار الآن ممكنا فعلى كل يهودي أن يساعد المصرف الوطني فهو أقوى آلة لهذه الفكرة... ألا تجد في قلبك ميلا لرجوع أُمّتك إلى الأرض التي لفتنا لشرف الأفكار والمبادئ. إذن ساعد المصرف الوطني، فإنك بذلك تساعد على ارجاع إسرائيل إلى فلسطين مرة ثانية، فتفتح لأمتك فصلا جديدا في التاريخ... مجموع رأس مال المصرف حتى سنة 1913(127) ألف ليرة... وقد جمعت هذه المبالغ من التبرعات وخصص قسم كبير منها لشراء الأراضي وستكون أهم أعماله تعميم الاستعمار الزراعي...**[217]

إن هذا الخطاب لخطاب بنكي رأسمالي استعماري مباشر، يتم تداول واستثمار المال السياسي فيه. حتى وإن كان البنك شركة تجارية هدفها الربح، فهو شركة عابرة للحدود، وفي نفس الوقت له علاقة مع النظام السياسي القائم وغير منفصل عن المؤسسة السياسية والاقتصاد السياسي الرأسمالي للقوى الاستعمارية.

---

216. إن البنوك التي أعلنت عن خدماتها في الصحف الفلسطينية الثلاث (فلسطين، الدفاع، الكرمل) والمتعلقة بالدراسة الحالية، مع العلم أن هناك الكثير من المصارف والمؤسسات التعاونية والتي تضاعف عددها في الثلاثينيات من القرن العشرين لم تعلن في الصحف عن خدماتها. ومن البنوك التي كان لها إعلانات في الصحف منها ما تأسس في فلسطين قبل وخلال فترة الانتداب البريطاني. فقد تأسس البنك العثماني (في القدس) عام (1906)، البنك الزراعي العثماني (آب/1888)، بنكو دي روما (1911)، أي أقيمت ما قبل الانتداب. وتأسس بعد الانتداب بنك باركليز (1925)، بنك درتاميل كزلشافت، هولند بنك اونيون، أغرو بنك، بنك دي كريدي ودي فون بوبنيك، بنك لكرديت عوملين، بنك هاداروم، البنك العقاري، البنك الزراعي العربي، البنك العربي (1930)، بنك الكنتوار المصري، بنك للزراعة والبناء، البنك الصناعي العربي، بنك تسليف زراعي لقرى عربية، بنك الأمة العربية، بنك السماء، بنك مركير). إن البنوك التي عُثر على تاريخ إنشائها في فلسطين كُتب إلى جانب اسم البنك، بينما باقي البنوك لم يتم العثور عن تاريخ تأسيسها في فلسطين.

217. جريدة فلسطين، 16 أيار/1922.

لقد تأسس البنك العثماني عام 1856 برأس مال بريطاني وشراكة فرنسية، وبإقرار من الحكومة العثمانية. وفي عام 1904 افتتح البنك أول فرع له في القدس، ثم في حيفا؛ عام 1906،[218] حيث تواجد البنك العثماني في فلسطين بعد تواجد بنوك مصرفية أوروبية فيها. وعن تمويل البنك فهو تمويل استعماري أوروبي، وسياساته لم تختلف عن بنوك الدول الكولونيالية. وعند متابعة أخبار وإعلانات البنوك في الصحف الفلسطينية تبيَّن أن أول بنك قدم إرسالية إعلانية في سوق الصحف الفلسطينية، موجها خطابه للشعب الفلسطيني هو "بنكو دي روما عام 1921"[219].

بنكو دي روما

شركة مساهمة رأس مالها مئة وخمسون مليون ليرة ايطالية

ادارتها العامة في رومة

شعبه في ايطاليا وفرنسا واسبانيا ومصر وفلسطين وسوريا

يتعاطى هذا البنك جميع اشغال البنوك

تسليف على بضائع واسهم واوراق مالية سحب حوالات على جميع الجهات تدفع عند الاطلاع عليها او بعد مدة محدودة اعطاء رسائل كريدتو على جميع البلاد في مصر والخارج خصم وتحصيل كوبونات تنفيذ الاوامر بشترى وبيع اسهم واوراق مالية قبول ودائع اوراق مالية فتح حسابات في صندوق التوفير بفائدة في الشهر تبلغ عن دفع شيك فما فوق

إعلان بنكو دي روما في جريدة فلسطين عام 1921. [220]

218. للمزيد انظر إلى: تاريخ البنك العثماني، أرشيف البنك الإلكتروني، متوفرا على: http://www.obarsiv.com/english/history.html. استرجع بتاريخ: 2015/1/10.

219. انظر إلى: جريدة فلسطين، 13 أذار / 1921، وما تلاها من أعداد صدرت في ذاك العام.

220. المصدر السابق.

بنكو دي روما سمّى نفسه "بنك حق عام"[221]، والحق العام يقتضي إقرار الدولة على أحقية شيء ما للمجتمع ككل. لكن تمت استعارتها هنا كي تُغذّي هدف وفكرة البنك من ناحية، وفي المقابل، تتيح خدمة جديدة؛ خدمة استهلاكية تحت شعار حق عام لكل مواطن. وخاطب الجمهور في أول إعلان له عن الخدمات التي يوفرها للزبائن "تسليف على بضائع وأسهم وأوراق مالية؛ سحب حوالات على جميع الجهات... إعطاء وسائل كريدتو على جميع البلاد؛ خصم وتحصيل كوبونات؛ تنفيذ الأوامر بمشترى وبيع أسهم؛ قبول ودائع أوراق مالية؛ فتح حساب في صندوق التوفير بفائدة 3%"[222]؛ بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإعلان قيمة الموجودات التي يمتلكها والبالغة مئة وخمسين ليرة إيطالية لتصبح لاحقا 200 مليون ليرة. إنّ بنية الخطاب في الإعلان – وإن كانت تقريرية – إلا أنها تحمل دلالات تتمثل في رأس المال والخدمات، فهي السلعة المطروحة للمستهلك الفلسطيني. إن التسويق لرأسمال البنك أو قيمة موجوداته في الإعلان عملية استعراضية يقوم بها البنك، ولها أثرها الفعلي على المتلقي وعلى ذهنه وموقعه داخل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ويتماهى معها المجتمع بعد أن أُستدخِل فيه نظام مصرفي أوروبي ورأس مال مهول مقارنة بنظيره المحلي، بالإضافة إلى نمط الحياة الجديد والثقافة الجديدة التي فرضت عليهم عموديا. وبناء على هذا النظام الاقتصادي والسوسيو–ثقافي الجديد يتم إعادة ترتيب أولويات وأهداف المستهلك داخل نظام اجتماعي فلسطيني مُهيمَن عليه، فهو بداية يتعرف على سلعة المؤسسة سواء كانت سلعية أو نقدية وميزاتها، وثانيا يذهب لاقتنائها. وبذا يوجد هنا سلطتين يقع المتلقي في فخهما، هما: سلطة الإعلان الناعمة، وسلطة رأس المال، وكلاهما يعود بالنفع على الشركة أو البنك لا على المستهلك.

إن المصارف العشرين التي أعلنت عن خدماتها في فلسطين زمن الحكم الاستعماري البريطاني تزايد عددها بأعداد مضاعفة عن عدد البنوك التي توجد في فلسطين في هذه اللحظة والتي عددها سبعة عشر

221. جريدة فلسطين، 30 حزيران/1936.
222. جريدة فلسطين، 30 أذار/1921.

مصرفا، سبعة منها محلية وتسعة عربية، وواحدا أجنبيا[223]. وهناك إحصائية تُشير بأن عدد البنوك التجارية وجمعيات التسليف "بين عام 1920 و1930 هو 75 مؤسسة مصرفية".[224] وحسب مجلة "The Banker" كان هنالك 113 مصرفا مسجلا في 30 حزيران/ 1935 سُجِّل منها 81 مصرفا تجاريا. لقد كان لمصرف باركليز خمسة فروع وست وكالات فروع ثانوية عدا مكتبه الرئيسي في القدس، ولمصرف أنجلو-فلسطين عشرة فروع، كذلك أربعة فروع تابعة للمصرف العثماني، ومصرف دي روما لديه ثلاثة فروع، ولمصرف بوليش كارديان فرع واحد، هذا فضلا عن المكاتب الرئيسية وعليه فيكون لهذه المصارف الأجنبية المذكورة أعلاه 34 مكتبا والمصارف المحلية التي تعمل بواسطة الفروع لكل واحد منها فرع أو فرعان أو ثلاثة.[225]

إن تعاظم عدد البنوك الأوروبية ورأسمالها في فلسطين يُؤكد على عملية إخصاب واستثمار للمال السياسي الاستعماري داخل فلسطين، وهو المكان الذي رأت بريطانيا أنه الأنسب لتحقيق المشروع الكولونيالي وإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية على المنطقة أفقيا، وذلك للسمسرة من أجل تحوير هدف المجتمع المستعمَر عن مساره التحريري وإلهائه عن مشروعي الانعتاق وبناء الدولة، وذلك لصالح إنشاء الدولة القومية الصهيونية الجديدة التي ستكفل وتحافظ على مصالح القوى الرأسمالية في المنطقة.

ويُعّد بنك باركليز أكبر بنك تجاري في فلسطين وقتذاك، وعرّف نفسه "بنك حكومة فلسطين، وكلاء النقد الفلسطيني، العملاء الوحيدون المصرح لهم بالتعامل بالنقد الأجنبي والذهب" فقد تجاوزت وارداته 500 مليون جنيه، وبلغ عدد فروعه خمسمئة فرع فيما وراء البحار، (11) منها في فلسطين. "فهو المصرف الذي تتعاطى معه الحكومة ويقوم بوكالة النقد لمجلس النقد الفلسطيني، وبسبب هاتين الوظيفتين ينظر إليه كأنه مماثل

---

223. جمعية البنوك الفلسطينية، القطاع المصرفي الفلسطيني: حقائق مصرفية 2013، نقلا عن:
http://www.abp.ps/files/server/fact%20sheet%202013.pdf. استرجع بتاريخ: 2014/12/21.

224. "النظام المصرفي والمالي وتطوراته في ظل الانتداب البريطاني حتى عام 1948"، المكتب الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، نقلا عن:
http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=iqtsad19 . استرجع بتاريخ: 2014/11/15.

225. حمادة، مرجع سابق: ص 604-605.

لمصرف مركزي"[226]. وقد ارتبط بنك باركليز باسم وإدارة حكومة الاستعمار، فقد "عين وزير المستعمرات في آب 1926 مجلس النقد الفلسطيني، وأصدر الأحكام التي تعين واجباته وصلاحياته"[227]. وتعد تلك الحكومة الوسيط المباشر في عمليات الاستعمار الاستيطاني واستملاك الأراضي الفلسطينية، ومنحها للصهاينة بموجب عمليات الرهن والتسليف التي قدمها للفلسطينيين وتوفيره تسهيلات كبيرة في مسألة إقراض السلع الاستهلاكية. فقد قام بنك باركليز بتسليف جمعيات التعاون التي في الأرياف، وقام بتسليف المزارعين تسليفا مباشرا[228]. وقد بلغت قيمة المبلغ المصرح به للتداول في فلسطين المنتدبة/المستعمَرة 10 مليون جنيه إنجليزي بناء على إشهارات البنك وفاحص بياناته.

ما يجري على أرض فلسطين، هو التغلغل فيها بوسائل غير تلك العسكرية المعتادة، كما أن فرض سيادة مالية رأسمالية جديدة على المجتمع الفلسطيني جزء من السلطة الاستعمارية الانتدابية التي سمسرت للاستعمار الصهيوني بكل ما لدى الشركات المالية العابرة للقوميات من منهجيات. فالبنوك والمصارف وسياسات الإقراض اتبعت منهجا وشكلا حيويا في حينه، وأعادت إنتاج المكان بكل مكوناته تبعا لسلطة استراتيجيتها ثلاثية الأبعاد؛ اقتصادية دعامتها البنوك وتوزيعها، وأخرى سياسية إدارتها الانتداب، وأخرى أخيرة اجتماعية ثقافية بنيتها الاقتراض والاستهلاك. ومن المهم الإشارة إلى أن الخطاب له سيادة إلى جانب كونه أداة.

226. حمادة. مرجع سابق: ص 615.
227. المرجع السابق: ص 588.
228. المرجع السابق: ص 607.

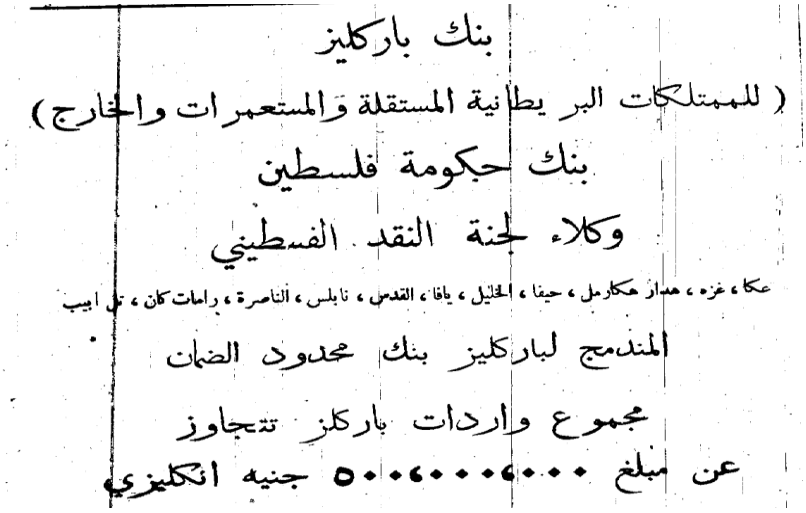

إعلان بنك باركليز في جريدة فلسطين عام 1935. [229]

تبدو هنا أساليب الخطاب في الإعلان مباشرة لكن لدوره وسلطته بالغ الأثر، فالبنوك هي الوسيط بين عملائها والقوى الرأسمالية المركزية والمحدِدة لعلاقات الإنتاج والاستهلاك، وارتباط البنك بالسلطة السياسية يمنحه سلطة إضافية قادرة ليس فقط على خدمة الدولة المستعمِرة ورأس مالها بل على ضمان سيرورتها. وإثر الأزمة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى عاش الفلاحون الفلسطينيون أوضاعا معيشية صعبة تمّ فيها انهاكهم جراء السياسات الاقتصادية التي اتخذها صموئيل لتضييق الخناق عليهم بعد منعهم من تصدير محاصيلهم إلى الخارج، وفتح الأبواب أمام السلع المستوردة.[230]

وقد جاء في إحدى إعلانات بنك باركليز عرض لوراداته ومعلومات عن الخدمات التي يتيحها للفلسطينيين لإبراز أعماله مقارنة بأعمال البنوك الأخرى. ولتركيبة الإعلان وآليات الإقناع المستغلة فيه دور هام، كالذي ورد في إعلان بنك باركليز التالي:

---

229. جريدة فلسطين، 22 تشرين/1935 و 21 تموز/1935.

230. محمد الخزماوي. الأوضاع الاقتصادية للفلاحين الفلسطينيين في عهد الانتداب البريطاني 1922-1936. المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية، مجلد 1، عدد 1، حزيران/1998: ص 122. وللمزيد، انظر إلى: سعيد حمادة. النظام الاقتصادي في فلسطين. (بيروت: المطبعة الأميركانية، 1939). إبراهيم رضوان الجندي. سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين 1922 – 1939. (عمان: دار الكرمل ، 1986).

هل البنوك في فلسطين تقوم بخدمتها على الوجه المطلوب منها وكما هو حق من حقوقها، والجواب على هذا السؤال يظهر للقارئ من مطالعة وتدقيق ميزانية بنك باركليس... إن المساعدة التي قدمها بنك باركليس لسكان فلسطين وخصوصا المزارعين منهم قد أصبحت معلومة لدى الجميع... وقبل أن نبين ذلك بقول أن بنك باركليس هو مصرف كبير رأسماله المدفوع والاحتياطي يبلغ 6,635,500 جنيه انكليزي، والذين يثقون به ويودعون أموالهم فيه تزيد حساباتهم الجارية عن 62 مليون جنيه انكليزي. والنقد الحالي الموجود في بنك الباركليس والذهب والنقد المودع باسمه في البنوك الأخرى يقدر بنحو 12 مليون جنيه انكليزي، والأموال التي لدى البنك يشغلها في مشاريع نافعة للبلاد كالقروض للمزارعين والسلفيات والخصم للجمهور معناها أنه يقرضهم الأموال ليساعدهم في أشغالهم ومتاجرهم وزراعتهم ويبلغ مجموع هذه الأموال 39,171,970 جنيها انكليزيا. ولكي نبين للقراء بصورة أوضح ما يقدمه بنك الباركليس للجمهور من المساعدة نقابل أرقامه بأرقام البنوك الأخرى ونأخذ مثلا على ذلك بنك أنجلو فلسطين وبنك درتمبل كزلشافت الألماني. إن رأسمال بنك الباركليس هو 4,975,500 جنيه إنكليزي ورأسمال بنك أنجلو فلسطين اليهودي 300,842 جنيها انكليزيا ورأسمال بنك درتمبل كزلشافت20,795 جنيها انكليزيا وغذا جمع رأسمال هذه البنوك المدفوع والاحتياطي كان المجموع أقل من رأسمال بنك الباركليس الاحتياطي وحده...[231].

وظّف بنك باركليز في خطابه الإعلاني "الاستمالات العقلانية"[232] والتي هي أحد عناصر الاستراتيجيات الإقناعية التي تستخدمها وسائل الاتصال، وتنبني مثل هذه الإثارات الذهنية على المحاججة وتقديم الأدلة والإحصاءات والأرقام وإبراز الفوارق بين الشيء ونظيره كأُسلوب إقناعي في الرسالة التضمينية لاستمالة عقل المتلقي وجذبه نحو سلع البنك وخدماته. فقد قارن بنك باركليز أعماله البنكية بالبنوك الأخرى التي تعمل في فلسطين، وهما البنك الأنجلو- فلسطين ودرتمبل كزلشافت، وقدّم أرقاما وبيانات في رسالته التقريرية لتُدلل على أدائه وقوته والإيحاء بأفضلية خدماته. إن جمعيات رأس المال وخاصة البنوك تصوغ خطابها اللفظي داخل مجتمع فلسطين المستعمَر بطريقة منظمة ومراقبة لتُخفي خلفها مخاطر سيطرتها وهيمنتها على الوعي والسلوك. وفي عشرينيات القرن العشرين وعندما مضت البنوك في الترويج لنفسها لم تكن حينها تلك التقنيات العليا في

---

231. جريدة فلسطين، 28 كانون الثاني/1931.

232. توجد ثلاثة أنواع أساسية من الاستمالات المستخدمة في الرسالة الإقناعيةـــ وهي الاستمالات العاطفية والعقلانية، واستمالات التخويف. وتستهدف الاستمالات العاطفية التاثير في وجدان المتلقي وانفعالاته وإثارة حاجاته النفسية والاجتماعية، ومخاطبة حواسه، وتعتمد على استخدام الشعارات والرموز والأساليب اللغوية، دلالات الألفاظ وصيغ وأفعل التفضيل، بالإضافة إلى الاستشهاد بمصادر وغيرها. أما الاستمالات العقلانية تعتمد على مخاطبة عقل المتلقي وتقديم الحجج والشواهد المنطقية وتفنيد الأراء المضادة بعد مناقشتها، وتستخدم في ذلك الاستشهاد بالمعلومات وتقديم الأرقام والإحصاءات وبناء النتائج...، أما استمالات التخويف فتعمل على تنشيط الإثارة العاطفية لدى المتلقي كإثارة خوف الناس لتبرير فعل معين. للمزيد انظر: حسن عماد مكاوي. نظريات الاعلام. (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2009): ص 98.

صناعة الإعلانات كالتي توظفها اليوم وسائل الاعلام الحديثة – يمكن مقارنة إعلانات البنك العربي سابقا بإعلاناته اليوم – في شدّ المستهلك للمنتج واستيهامه، إلا أنها وظّفت ما يمكن توظيفه في بدايات تشغيلها والتي اقترنت بالمنظومة الرأسمالية وساهمت في إنتاج قيم جديدة للمجتمعات وخلخلة بُناها القائمة.

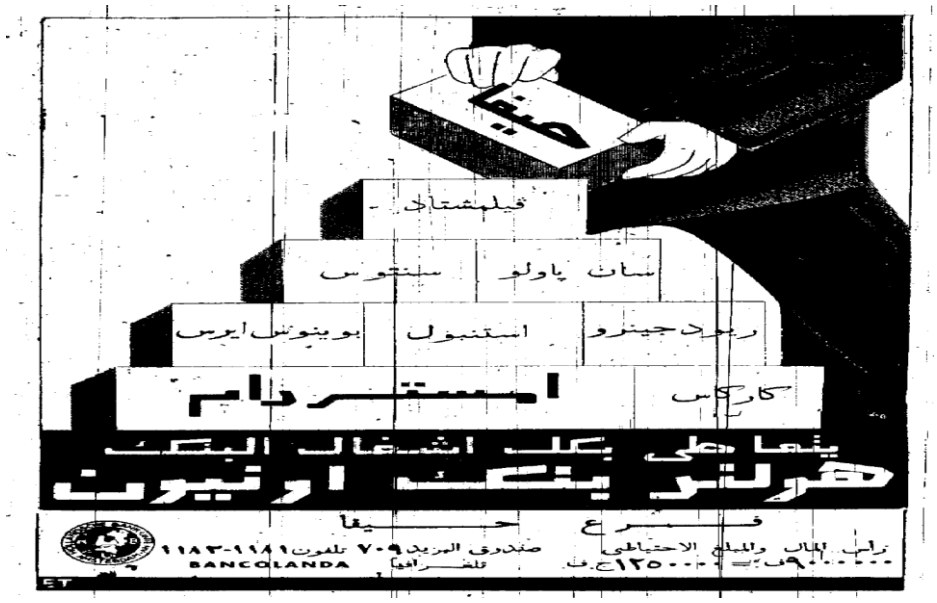

إعلان هولند بنك أونيون في جريدة فلسطين عام 1936. [233]

لم يتوقف الأمر على بنك باركليز، فهناك بنوك أخرى لجأت لتراكيب وأساليب إقناعية وعاطفية[234] مختلفة، مثل إعلان هولند بنك أونيون[235]، وعرض رأس ماله والمبلغ الاحتياطي لديه في أسفل البناء الذي يُبرز ثيمة مختلفة، فأسلوبه ليس تقريريا، وإنما صورة تضمر إيماءة بالبناء، وكأن البنك الذي حجر أساسه أمستردام قد اكتمل بناؤه في فلسطين، وها هو الحجر الأخير من البناء وُضع أخيرا في حيفا. إن الأشكال الهندسية أول ما يلفت انتباه العين نظرا لكونها تأخذ منحى ترتيبيا تُريح الناظر إليها، و توظيفها في الإعلان يحيل إلى دلالة غير التشكيل الهندسي والفضاء أو الحيز الذي تشغله، كذلك تُوحي إلى الأرض وترمز إلى البناء الاستيطاني

233. جريدة فلسطين، 9/شباط/1936.
234. مكاوي. المرجع السابق: ص96.
235. جريدة فلسطين، 9/شباط/1936.

الإحلالي. ويتضح أنّ لهذا البنك علاقة كبرى في دعم وتمويل المستعمرات الصهيونية مباشرة. وهولندا كانت في مقدمة الدول التي وصَّت وصوتت على قرار تقسيم فلسطين، وبذلت جهودا كبيرة في تأييد المشروع الصهيوني ودعمه.[236]

آليات الاقراض المقنّع والبناء الاستعماري

عملت أيديولوجيا الاستعمار المعولمة على تدوير النقد الرأسمالي في المستعمرات، وليس فقط تدوير إنتاج السلع المادية خارج حدود أوروبا. ولعبت الشركات المالية العابرة للحدود نفس الدور الذي لعبته شركات المتعددة الجنسيات للإنتاج الصناعي في العالم بالتحالف مع الحكومات الأوروبية الكولونيالية. وتندرج البنوك تحت فئة هذه الشركات، وروَّجت لسلعها النقدية خارج قوميتها الأُم بذات الطريقة التي استخدمتها شركات الإنتاج الصناعي الأوروبي. فقد دخلت هذه المصارف دول العالم، ومن بينها فلسطين – الحيز الجغرافي لهذه الدراسة– مع دخول المنتجات الصناعية.

وظّفت البنوك آليات استقطاب المجتمع الفلسطيني للتسويق لنفسها لدفعه على الدخول في المنظومة المالية الجديدة ليس فقط على مستوى الخطاب وإنما على مسنوى الممارسة أيضا. فعلى المستوى الأول، وكما هو مبيَّن في الصورة أدناه، فهذا إعلان يُشير إلى أن بنكو دي روما المصنَّف تجارياً، يعرض خدماته على الجمهور، ومن ضمنها القروض للعملاء والمهاودة في عمليات الاستلاف. وأن له أربعة فروع في فلسطين[237]، وهي البلد الثانية من حيث عدد الفروع الخارجية بعد سوريا والتي أُقيم فيها ستة فروع. إن هذا دليل على استقصاد المنطقة بشكل خاص والرغبة في التوسع الأوروبي الرأسمالي في بلاد الشام وتحديدا في فلسطين.

236. أنيس صايغ. الموسوعة الفلسطينية– المجلد الرابع.(دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984) : ص551.
237. جريدة فلسطين، 8 شباط /1935

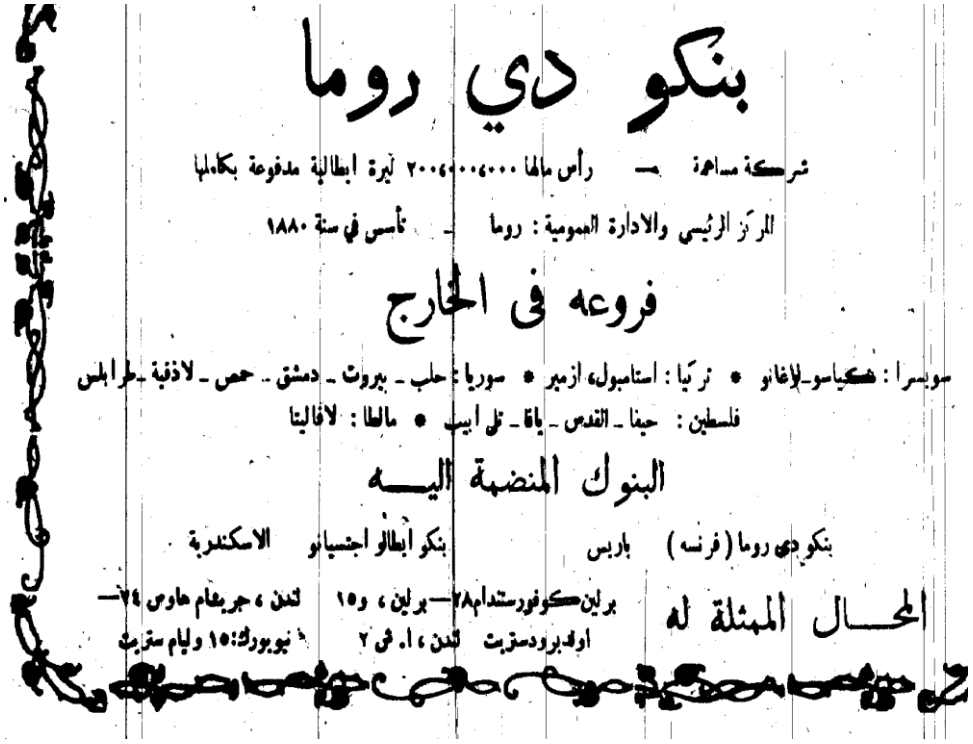

إعلان بنكو دي روما في جريدة فلسطين عام 1935.[238]

هناك بنوك من دول أوروبية أخرى غير روما، أهمها بنك باركليز (للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج) على حد تعبيره، وما قام به من ضم للبنوك الأخرى كبنك أنجلو- فلسطين وغيره. ويعتبر بنك باركليز (1925) مؤسسة مصرفية رسميّة كما أطلقت عليه الحكومة ووصف نفسه في الإعلانات وفاحص البيانات بأنه "(بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج) بنك حكومة فلسطين"[239]، وتولّى باركليز العمل المصرفي في السوق المالي داخل فلسطين، وبدا تدخل الحكومة المباشر واضحا في السوق الفلسطيني، منذ بدأت بفرض قوانين ومبادئ نظام الاقتصاد الرأسمالي للهيمنة على المجتمع المستعمَر، واستصدار قوانين جديدة تمكنه من السيطرة الكاملة. مثال ذلك، القوانين التي أصدرتها بريطانيا لتغيير

238. المرجع السابق.

239. انظر إلى إعلان بنك باركليز السابق، صحيفة فلسطين، 22 تشرين/1935 و 21 تموز/1935.كذلك شيكات الصرف لدى بلدية نابلس، أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنوك 5/1/29: "شيكات الصرف، ومراسلات البنك والبلدية".

العملة وسك عملة جديدة[240]، تتناسب مع قواعد تنظيم آلية احتكار تداول العملات الأجنبية لصالح بريطانيا وسياستها فقط. وقانون الدفاع المالي الذي أصدرته بريطانيا عام 1939[241]، وينص على أحقية بنك باركليز وفروعه للتعامل بالنقد الأجنبي والذهب دون سواه من المصارف. وجميعها أكسبت حكومة الانتداب سلطة سيادية ومالية وقانونية بالغة لإحكام استيطان رأس المال السلعي والنقدي الإنجليزي في فلسطين، والهيمنة على سوقها المالي وتداول العملات.

مضت سلطة الانتداب في فرض القوانين والتشريعات على الفلسطينيين منذ توليها الإدارة. وتجاهلت بريطانيا في بداية صك الانتداب الشعب الفلسطيني، والذي يفترض أن الانتداب أقيم من أجل إيصاله إلى الرفاهية والتقدم والاستقلال الناجز، فلم ينص في أية مادة منه على تعامل سلطة الانتداب مع هيئات تمثله.[242]

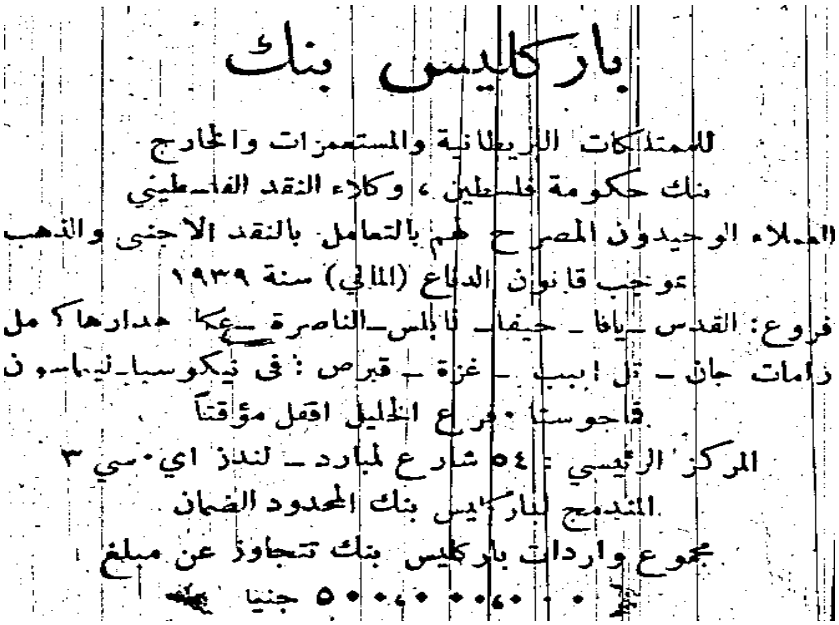
بارکلیس بنك

للممتلكات البريطانية والمستعمرات والخارج

بنك حكومة فلسطين ، وكلاء النقد الفلسطيني

العملاء الوحيدون المصرح لهم بالتعامل بالنقد الاجنبي والذهب

بموجب قانون الدفاع (المالي) سنة ١٩٣٩

فروع: القدس ـ يافا ـ حيفا ـ نابلس ـ الناصرة ـ عكا ـ حدارها كمل

زامات جان ـ تل ابيب ـ غزة ـ قبرص : فى نيكوسيا ـ نيماسون

قاجوستا . فرع الخليل اقفل مؤقتاً

المركز الرئيسي : ٥٤ شارع لمبارد ـ لندز اي . سي ٣

المندمج لبارکليس بنك المحدود الضمان

مجموع واردات بارکليس بنك تتجاوز عن مبلغ

٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيا

إعلان بنك باركليز في جريدة فلسطين عام 1940.[243]

240. For more, look at ; Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998); p 103-116. And Barbara J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy,1920-1929* (Syracuse: Syracuse University Press, 1993); p25-31.

241. جريدة فلسطين، 28 آب /1940.

242. أنيس صايغ. الموسوعة الفلسطينية. المجلد الأول (أ-ث). (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984):ص312.

واحتكر بنك باركليز التعامل بالنقد الأجنبي والذهب في فلسطين بموجب تشريعات أقرتها الحكومة الانجليزية. وقد اعتبر لينين أن رأس المال الاحتكاري الذي صدرته الدول الاستعمارية إلى المستعمرات هو أحد خصائص المرحلة الإمبريالية، وجاء في شكل استثماري في الدول المستعمَرة التي سماها الاستعمار بالدول ضعيفة التطور.[244] وبرأيه، جاء تصدير رأس المال بصورته هذه بدافع زيادة الأرباح، ومن أهم الأشكال أيضا تصدير رأس المال الحكومي التسليفي بشكل قروض إلى دولة أخرى، بالإضافة إلى تحقيق الربح بواسطة الفوائد على القروض التسليفية، والدائن يشتغل هذه القروض لعقد الصفقات بهدف التغلغل والسيطرة على اقتصاد البلد المدين.[245] وعلى صعيد تصدير رأس المال لكسب المزيد من الربح، كان هناك تنافس أوروبي على استعمار الشعوب، وتوسع رأس المال عالميا على إثر الصراع بين القوى الأوروبية وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

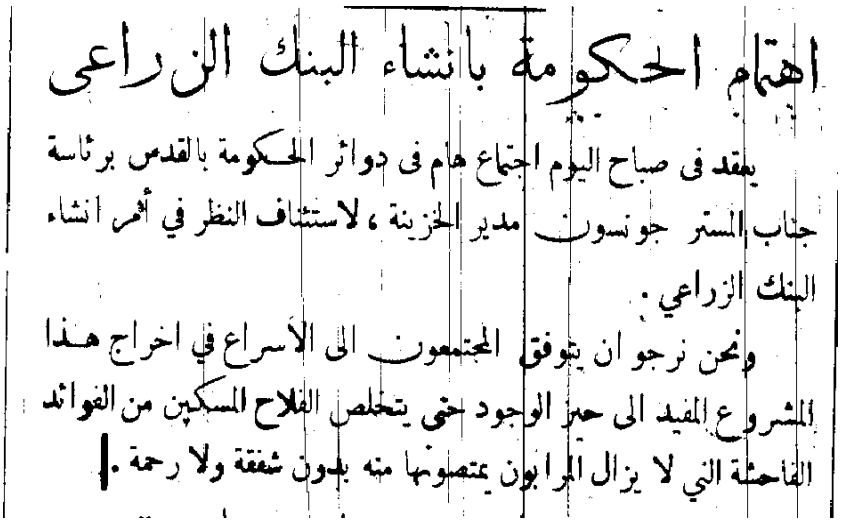

اهتمام الحكومة بانشاء البنك الزراعي

يعقد في صباح اليوم اجتماع هام في دوائر الحكومة بالقدس برئاسة جناب المستر جونسون مدير الخزينة ، لاستئناف النظر في أمر انشاء البنك الزراعي .

ونحن نرجو ان يتوفق المجتمعون الى الاسراع في اخراج هذا المشروع المفيد الى حيز الوجود حتى يتخلص الفلاح المسكين من الفوائد الفاحشة التي لا يزال المرابون يمتصونها منه بدون شفقة ولا رحمة .

خبر عن"اهتمام الحكومة بإنشاء البنك الزراعي" في جريدة فلسطين عام 1935.[246]

---

243. المرجع السابق.

244. أحمد سعد. التطور الاقتصادي في فلسطين. (حيفا: دار الإتحاد للطباعة والنشر، 1985): ص192-193.

245. المرجع السابق.

246. جريدة فلسطين، 4 حزيران/1935: "اهتمام الحكومة بإنشاء بنك زراعي".

جاء ضمن استراتيجية التغلغل الاقتصادي الرأسمالي الانتدابي في فلسطين انتشار بنوك التسليف الزراعي، والتي انتشرت بصورة كبيرة في المجتمع الفلسطيني عقب تولي الاستعمار البريطاني إدارة البلاد. والإعلان أعلاه؛ يعبِّر عن رغبة الحكومة الانتدابية بإنشاء بنك تسليف زراعي كجزء من بنك باركليز، وفي ذلك الحين تكثفت إعلانات القروض في البنوك، وخاصة بنوك الزراعة والبناء والتي وفرّت سندات قروض بأسهم منخفضة الثمن مقارنة بطرق التسليف الأخرى. ويُظهر الإعلان أن المرابين أو مقرضي الأموال كانوا يتلقون فوائد عالية مقابل الأموال التي يُقرضونها للفلاحين خصوصا. ولِكوْن فلسطين مجتمعا زراعيا فإن جمهور خدمات الائتمان والاقتراض هم الفلاحون، وهي الفئة أو الشريحة الأوسع التي تعمل في القطاع الزراعي في المجتمع الفلسطيني. إن الإعلان يتضمن أولا محاولة لاستقطاب مدخرات الفلاحين بأن يتلقّى البنك فوائد أقل من المرابين وكلفته الإقراضية أقل، وثانيا يقدِّم دعما لمدخلات البنك الحكومي للمزيد من السيطرة على عمل المرابين وقطاع الإنتاج الزراعي، ليصبح أكبر قطاع إنتاجي في المجتمع تحت هيمنة وتمويل الحكومة الانتدابية. إن مسعى باركليز؛ البنك الحكومي والمركزي تجاوز مساعدة الفلاحين في ظل الظروف الاقتصادية البائسة إلى الاحتكام لمبدأ تمويل وإغراق الشعب بالقروض الذي ينطلق من مبدأ التنمية المستبدلة بالتحرر من الاستعمار، وفي السياق الفلسطيني لا يمكن التطلع إلى بنك باركليز خارج إطار التمويل الاستعماري كأداة للضبط والسيطرة بالإضافة إلى كونها تُشغِّل أصول المصارف التي تحقق لها المزيد من الربح، وليس من أجل تنمية المجتمع فحسب. وتؤكد التسهيلات التي شرعها الاستعمار أمام عمل المصارف الأجنبية، المموِّل الرئيسي لجمعيات وبنوك التسليف الأخرى على دورها في ضخ أموالها نحو الاستثمار في القروض، فكانت تُقدم قروضا شخصية للفلسطينيين وللمصارف والجمعيات المحلية كذلك. لذا عمدت دولة الاستعمار بريطانيا إلى إقرار مثل هذه القوانين وإنشاء بنك زراعي يمنحه مزيدا من النفوذ على الاستثمارات النقدية.

إن ما يسمى بجمعيات التعاون للتسليف في المدن والأرياف، والتي تمنح أعضاءها بالأكثر تسليفات لآجال قصيرة ومتوسطة. تصنف ضمن المنظمات غير الحكومية بخلاف البنك الزراعي الحكومي المقرَّر إنشائه. وهذا

البنك الحكومي الذي "موَّل" المصارف المحلية يمثِّل جزءاً من التنمية المقنَّعة والتي هيمن من خلالها النظام المصرفي الكولونيالي على الاقتصاد السياسي الفلسطيني.

إن موردا هذه التسليفات المالية، هما: الودائع التي يضعها أعضاؤها وعموم الناس؛ الاستقراض من المصارف الكبرى وأهمها باركليز والعثماني، وازداد عددها بشكل كبير جدا في الفترة ما بين 1933 إلى 1937، حيث ارتفع من 88 جمعية إلى 237 جمعية تسليف تعاونية.[247] وتجاوز عددها في الأرياف أكثر بكثير من الجمعيات في المدن، إلا أن هذه الأخيرة أكبر في حجم عملها مقارنة مع جمعيات الأرياف التعاونية. [248]وهذه الجمعيات كانت تمنح القروض بالفائدة كباقي جمعيات التسليف الأخرى، إذ إن القروض التي عقدتها الجمعيات التعاونية خلال المدة من حزيران 1936 حتى حزيران 1938 زادت على الودائع التي فيها أكثر من 25% .[249] وما عزز نظام الاستدانة هو استلاف المصارف المحلية والجمعيات التعاونية رأسمالها من المصارف الأجنبية الرئيسة الكبرى، كبنك باركليز، الذي قام بتسليف المزارعين تسليفا مباشرا حسب اتفاق بينه وبين الحكومة.[250] وقد تناقصت أعداد هذه الجمعيات مع استمرار ثورة الفلاحين عام 1936 وحتى 1939، وذلك بسبب فقدان الفلاحين الفلسطينيين لأراضيهم، جراء سياسة الإفقار والسلب التي انتهجها الاستعمار البريطاني ضدهم، مما دفعهم للثورة على الحكومة الانتدابية بعد أن وضعت الفلاح الفلسطيني في حالات اقتصادية تضمن إنشاء وطن قومي صهيوني.[251] ومع أن تلك الجمعيات التعاونية الإقراضية المحلية شكلت جزءاً من المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر الذي تبلور زمن الانتداب من أجل مساعدة الفلاح الفلسطيني، ومارست دور الوسيط بين

247. حمادة، مرجع سابق: ص 644- 654.
248. المرجع السابق.
249. المرجع السابق.
250. حمادة، المرجع السابق: ص603.
251. كنفاني، مرجع سابق: ص21-26.

الفلسطينيين ومؤسسات الانتداب بحكم ترابط المصالح الاقتصادية بينهما[252]، لكن مساعدتها لم تخرج عن إطار سياسات التوريط الكولونيالية التي تهدف لبيع الفلسطيني أرضه.

إن مصارف التسليف كما أقرها الانتداب شركة مسجلة بمقتضى قانون الشركات، أطلق عليها اسم مصرف تسليف أو مصرف رهون أو مصرف زراعي، وغايتها الرئيسية تسليف النقود بضمانة أموال غير منقولة.[253] وكان في فلسطين ثمانية مصارف تسليف، منها ما يعمل أيضا كمصارف تجارية، وأكثرها يمنح قروضا لأجل البناء مضمونة بعقارات في المدن، أو تعطي قروضا زراعية مؤمنة بعقارات في القرى.[254]

وبشأن مؤسسات صرافة الاستثمار فهي قليلة التقدم في فلسطين، وذلك لعدة أسباب؛ أولها، أن معظم الصناعات حديثة العهد، وتقدمها في المستقبل غير مؤكد، وتمويلها من المصارف يحتوي على كثير من المضاربة. وثانيا، أن الأكثرية الكبرى للمحلات الجديدة نُقلت من البلدان الأوروبية و لم تجد فرصا معقولة من الاتساع.[255] أما ثالثا فإن أكثر المحلات الصناعية والتجارية الصغيرة تقتضي قليلا من الأموال المعدة للاستثمار. ومعظم الأسهم والسندات التي صدرت في فلسطين هي أسهم وسندات قرض ليست لشركات صناعية أو تجارية، بل لمصارف التسليف والمنافع العامة.[256] ويُفسر هذا أن الخدمات العامة كشبكات الطرق والموانئ وسكك الحديد وغيرها، تذهب لخدمة التجارة الخارجية، وفي المقابل يذهب التسليف للمصارف الصغرى أو للجمعيات التعاونية التي هدفها إقراض الفلاحين الفلسطينيين وتسهيل منحهم القروض للاستهلاك وليس للاستثمار.

---

252. إن هذه الجمعيات نشطت في الأربعينيات من القرن الماضي، ولعبت دورا هاما في مسألة إقراض الفلاحين تحت الإدارة الانتدابية. وسيتم توضيح ذلك في جزئية خاصة في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

253. حمادة، المرجع السابق: ص655-656.

254. المرجع السابق: ص 657-658.

255. المرجع السابق: ص 659.

256. المرجع السابق: ص660.

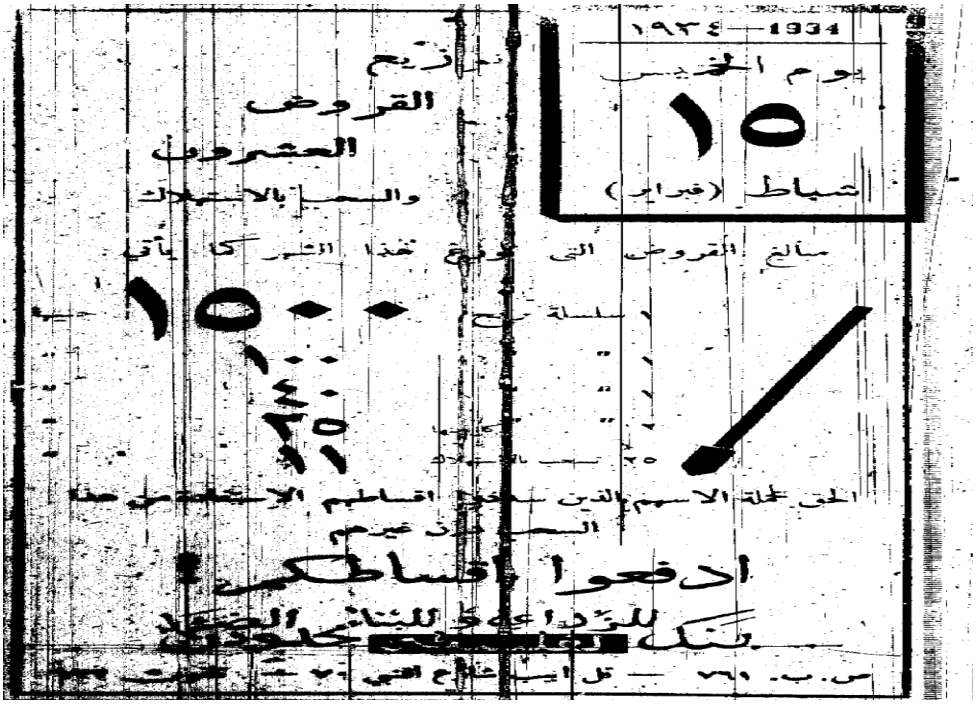

إعلان بنك بفلسطين للزراعة والبناء محدود الضمان في جريدة فلسطين عام 1936. [257]

ولا يتم في العادة منح القروض بشكل عشوائي ودون الاستنارة حول مقدرة العميل على سداد الدين أو القرض، لذا عند منح القروض يعتمد الدائن/ المصرف على خمس قواعد أساسية تسمى (5Cs)[258] حتى يتجنب المصرف مخاطر السداد، إذ تلجأ إلى معرفة شخصية العميل؛ وقدرته على الاستدانة؛ ورأس ماله؛ والضمانات التي يوفرها،؛ وأخيرا الظروف الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد.[259] عندما يكون هناك "سوق تنافسي" سوف يقل التركيز على هذه القواعد، وهو ما حصل في حالة المجتمع الفلسطيني حينما انتشرت البنوك

257. جريدة فلسطين، 14 شباط/ 1936.

258. "5C's" إختصارا لخمس قواعد رئيسية يستنار بها عند منح الائتمان، وعند استناد المصرف لها في العمل الائتماني، فإن المصرف سياوجه درجة قليلة من المخاطر. وهي القواعد هي: أولا شخصية العميل(Character)، وتهتم بدراسة شخصية العميل المقترض من خلال مقابلة يجريها المسؤول معه. وثانيا، القدرة على الإستدانة (Capacity)، وتختص بقياس مقدرة العميل المقترض على استمرارية السداد من خلال التأكد من استمرارية الدخل وزيادته. أما ثالثا، رأس مال العميل (Capital)، وتهتم بمدى ملائمة العميل ومقدرة حقوق ملكيته وقدرته على تغطية القرض الممنوح في حالة تضعضعت أموره المالية. ورابعا، الضمان (Collateral)، وتهتم بمقدرة العميل على توفير الضمانات الكافية التي تعد من أهم شروط الحصول على القرض. وأخيرا، الظروف الاقتصادية (Conditions) ويقصد بها دراسة الاحوال الاقتصادية العامة التي يعيشها الاقتصاد ومدى ملائمة نشاط العميل بالنسبة للظروف الاقتصادية المحيطة. مهند أبو رحيلي، فتحي سروجي. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على التوسع في القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة". (رام الله: ماس، 2013): ص14-15.

259. المرجع السابق: ص8.

عامة والبنوك الزراعية خاصة ووصلت لمستوى أعلى من التنافس والتوسع في الائتمان الاستهلاكي والاستثماري. ومن الواضح أن العروض التي أُتيحت للفلسطينيين كانت محدودة الضمانات حسب عروض البنوك وإعلاناتها، وكانت الاستراتيجية المتبعة في ذاك الحين هي سداد كافة الأقساط مقابل منح قروض جديدة. وفيما يتعلق بالقروض في غالبية عروض التسليف – والتي أُعلن عنها في الصحف –وكُتب فيها ادفعوا أقساطكم، فمن المرجح أن المقترضين لم يسددوا أقساطهم وباتت الأولوية في التسليف لمن يسدد أقساط القرض السابق.

إن عملية الإدانة تتضمن سلعا وخدمات للاستهلاك أكثر مما هي للاستثمار، لكونها تضمنت قروض السحب بالاستهلاك عند توزيع القروض والتي بدأت بمبلغ 1500 جنيه لتنتهي ب11 جنيه، وهي قروض في غالبها استهلاكية تبعا للبرنامج الشهري المعلن عنه.[260] وعادةً، تقتضي قروض الاستثمار ضمانات كبيرة وقوة إنتاجية حتى يتم السداد، وهو ما لم يكن بمقدور الفلاحين والعمال الحصول عليه والالتزام بدوام السداد في ظل الظروف المعيشية التي أحاطت بهم. لذا تقتصر القروض التي يحصلون عليها على القروض الاستهلاكية، وتبقى البنوك هي المستفيد الأول من القروض بموجب الفوائد على القروض أو الضمانات والرهونات المقيدة في عقد القرض في حال عدم السداد.

الفائدة على الاستهلاك... الفائدة على الاستثمار

في الآن الذي زادت فيه ظروف الفلاحين الفلسطينيين سوءا بفعل الاستعمار الاستيطاني والاستيلاء على أراضيهم بموجب قوانين الانتداب ونتائج الثورة كثورة 1929 وثورة 1936-1939، ازداد حجم التسليف والإقراض إلى حد كبير جدا بين عام 1930 وعام 1940، بذريعة التنمية القائمة على منطق واستراتيجية الإقراض الرأسمالي، والتي تبينت من خلال ارتفاع عدد المصارف وجمعيات التسليف خلال هذا العقد من

260. جريدة فلسطين، 14 شباط/ 1936.

الاستعمار البريطاني لفلسطين. ومنذ سنة 1936 إلى نصف سنة 1938، بلغ معدل مجموع السلفات التي أعطتها المصارف والسندات المحسومة نحو 70 % من مجموع الودائع. والسلفات التي أعطتها المصارف المحلية والسندات التي حسمتها أكثر من 124% من الودائع.[261] بينما السلفات التي أعطتها المصارف الأجنبية والسندات التي حسمتها إلى الودائع فيها بلغت 50%. إن عددا كبيرا من السندات التي حسمت في سنة 1936 لم تمثل صفقات تجارية، بل كان منها عقد لشراء الأراضي ومنها سندات إعارة ومنها ما عقد لشراء بضائع الاستهلاك.[262]

بناء على فاحص حسابات بنك باركليز لعام 1930 فقد بلغت سلفيات الزبائن 25.090.490 جنيه، وديون الزبائن بموجب كمبيالات وصلت إلى 3.974.619 جنيه[263]. في حين أن السلفيات في عام 1935 وصلت إلى 29.178.051 جنيه، والتعهدات للزبائن إلى ما قيمته 3.982.657 جنيه.[264] ووصلت سلفيات الزبائن عام 1936 إلى 32.205.049جنيه، والتعهدات وصلت 4.946.848 جنيه. وفي عام 1940بلغت سلفيات الزبائن 30.301.898 جنيه، وتعهدات للزبائن تحت القبول وخلافه وصلت إلى 6.947.764 جنيه.[265] ويتضح هنا أن نسب التسليف تنخفض كثيرا كلما تقدمت السنين.

كذلك، تظهر أعمال البنوكة وتسهيل مهامها من خلال سعر الفائدة المعلن عنه في البنوك. فبنكو دي روما على سبيل المثال لا الحصر، بدأ بالإعلان عن صافي موجوداته والتي بلغت "مئة وخمسون مليون ليرة تليانية"[266] في الصحف الفلسطينية منذ عام 1921حسب ما توفر من أعداد حينذاك. وفي جريدة فلسطين لنفس العام، يطرح الإعلان الخدمات المصرفية كالتسليف والحوالات وتبادل الأسهم وفتح حسابات، وبفائدة بلغت

---

261. حمادة، مرجع سابق: ص631-633.
262. المرجع السابق.
263. جريدة فلسطين، 28/كانون الثاني/ 1931: "ميزانية لغاية 30 سبتمبر سنة 1930".
264. جريدة فلسطين، 3/كانون الثاني/1936: "ميزانية البنك لغاية 30 سبتمبر سنة 1935".
265. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنوك 5/1/29: بنك باركليز "ميزانية البنك لغاية 30سبتمبر سنة 1940".
266. جريدة الكرمل، 22/حزيران/1921.

3%[267]. وفي آذار، اختلف الأمر في جريدة "الكرمل" فقد ارتفعت الفائدة في أقل من ثلاثة شهور لتصبح 3.5 % في حزيران.[268] وهي الفترة التي سيطر فيها الانتداب البريطاني على فلسطين، وتمكن من استعمارها.

ولكن، بالمقارنة مع بنك آخر وفي خضم الأحداث المتغيرة كانت الفائدة على الودائع ترتفع مرة وتنخفض ثانية بين الحين والآخر، خاصة مع بنك باركليز الذي حاول تخفيض الفائدة على حساب بلدية نابلس، الأمر الذي كانت ترفضه البلدية. فقد تبين في الأوراق الأرشيفية لبلدية نابلس بأن الفائدة تغيرت بين فترة وأخرى بناء على الظروف الاقتصادية التي عاشتها البلاد، ففي احدى التقارير طالبت بلدية نابلس من بنك باركليز بجعل الفائدة 1% ووافق البنك على ذلك[269]. وفي 25 آيار 1943 وافق البنك في رسالة أخرى على تخفيض نسبة الفائدة من 1% إلى 0.5% (نصف في المئة) تبعا للظروف الاقتصادية وللتغير الواسع في ظروف العالم التجاري.[270] ومعدل الفائدة المسموح بها من قبل البنك المركزي تتراوح بين 1% – 9% ، ونصف في المئة هو سعر منخفض على ودائع العملاء ضمن المنظومة المالية الحكومية والاستعمارية.

---

267. جريدة فلسطين، 30/أذار/1921.

268. جريدة الكرمل، 22/حزيران/1921.

269. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنوك 5/1/29: " رسالة من بنك باركليز لتثبيت المكالمة التلفونية مع بلدية نابلس على خفض الفائدة".

270. المرجع السابق.

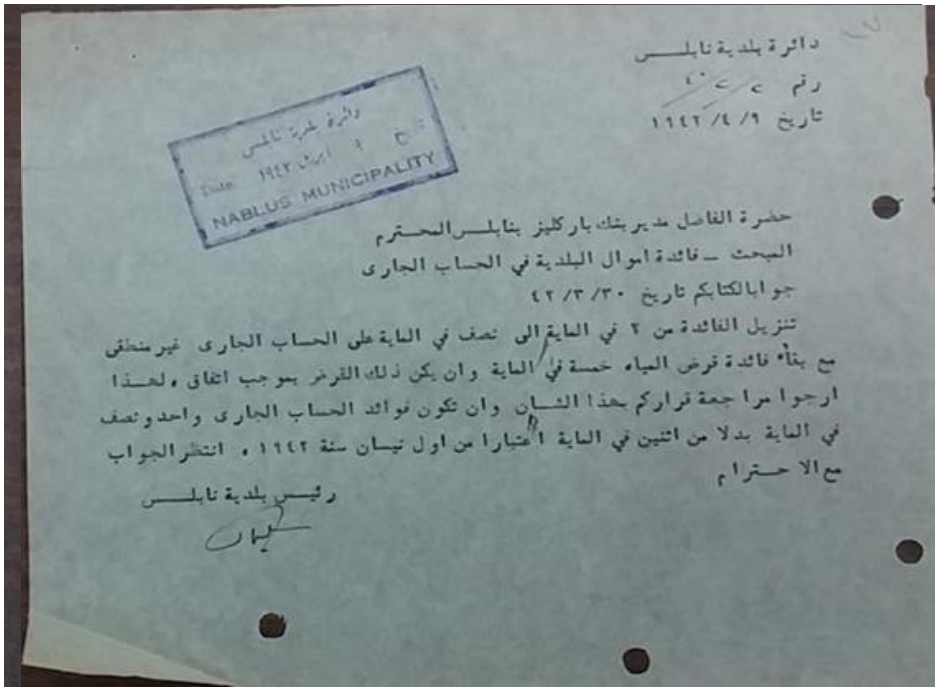
دائرة بلدية نابلس
رقم
تاريخ ٩/ ٤/ ١٩٤٢

NABLUS MUNICIPALITY

حضرة الفاضل مدير بنك باركليز بنابلس المحترم
البحث ـ فائدة اموال البلدية في الحساب الجاري
جوابا لكتابكم تاريخ ٣٠/ ٣/ ٤٢
تنزيل الفائدة من ٢ في المائة الى نصف في المائة على الحساب الجاري غير منطبق
مع بناء فائدة قرض المياه خمسة في المائة وان يكن ذلك القرض بموجب اتفاق ، لهذا
ارجوا مراجعة قراركم بهذا الشان وان تكون فوائد الحساب الجاري واحد ونصف
في المائة بدلا من اثنين في المائة اعتبارا من اول نيسان سنة ١٩٤٢ . انتظر الجواب
مع الاحترام
رئيس بلدية نابلس

أحد المراسلات بين بلدية نابلس وبنك باركليز [271]

لقد تم التركيز على أرشيف بلدية نابلس، لأهمية المدينة تجاريا وصناعيا وزراعيا في ذاك الوقت، وهو ما استطاع دوماني أن يُعيد إكتشافه على مدى قرنين من الزمن. ومثلما شهدت نابلس المدينة والريف ديناميات عدة تولدت عن حياة اقتصادية مندمجة مع تطورات التجارة العالمية – الأوروبية — والتحول من اقتصاد الإكتفاء الذاتي إلى الاقتصاد الذي يلبي متطلبات التجارة العالمية والاقتصاد النقدي الرأسمالي. شهدت أيضا باقي المدن الفلسطينية الكبرى تقلّبات مماثلة لتلك التي عاشتها نابلس، ومثّلت كذلك مراكز تجارية هامة كحيفا ويافا والقدس، و لم تكن تقل أهمية عنها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يقول بشارة دوماني:

> **برز على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نخبة حاكمة جديدة من الأعيان في جبل نابلس، وخطاب سياسي جديد. وهذه النخبة كانت مؤلفة من المستفيدين من الاقتصاد السياسي المتغير لجبل نابلس: أولئك الذين كانوا يملكون الوصول إلى رأس المال ويرغبون في استثماره في إنتاج السلع الزراعية وتصنيعها والاتجار بها في الأسواق الإقليمية والدولية، وذلك من خلال تسليف المال في الدرجة الأولى.[272]**

271. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنوك 5/1/29:"فائدة أموال البلدية في الحساب الجاري".
272. دوماني. مرجع سابق: ص 288.

على الصعيد المصرفي المحلي، تأسس البنك العربي عام 1930، وهو أقدم مصرف محلي برأسمال فلسطيني، فقد أسسه عبد الحميد شومان مع سبعة مستثمرين ورأس مال قيمته 15.000 جنيه فلسطيني.[273] لم يكن البنك العربي يمنح قروضا في حينه، تبعا لما بيَّنه آموس نادان في دراسته لأداء المصارف في الريف الفلسطيني، وذلك كسياسة لتجنب مخاطر عملية الإقراض[274]. فالبنك العربي عمل بطريقة مختلفة عن معظم البنوك الأخرى والتي فتحت باب الإقراض على مصرعيه أمام المزارعين بشكل خاص والتجار والصناعيين الفلسطينيين وبفوائد متفاوتة. وقد أتاح البنك العربي خدمات الإقراض بطريقة غير مباشرة، كتولّي البنك العربي تقديم خدمات مالية متبادلة مع البنوك الأخرى مثل البنك الزراعي العربي والصناعي العربي، والتي تشمل الخدمات المصرفية المتخصصة التجارية والاستثمارية، وعائدات الأرباح تُوزع النسب على تلك الأسهم الممنوحة.[275]والبنك العربي هو المؤسسة المصرفية غير المتخصصة الوحيدة التي انطلقت من رأس مال محلي- استثمره عبد الحميد شومان في فتح نظام مصرفي رأسمالي أوروبي.

---

273. تاريخ تأسيس البنك العربي، موقع البنك العربي الإلكتروني، نقلا عن:
http://www.arabbank.ps/ar/history.aspx?CSRT=9500619390884969431. استرجع بتاريخ: 2015/4/8.

274 . Amos Nadan. The Competitive Advantage of Moneylenders Over Banks in Rural Palestine. *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, Vol. 48, No. 1 (2005): pp.6 .

275. جريدة فلسطين، 24/كانون الثاني/1935: "بادروا إلى الاكتتاب بأسهم البنك الصناعي العربي".

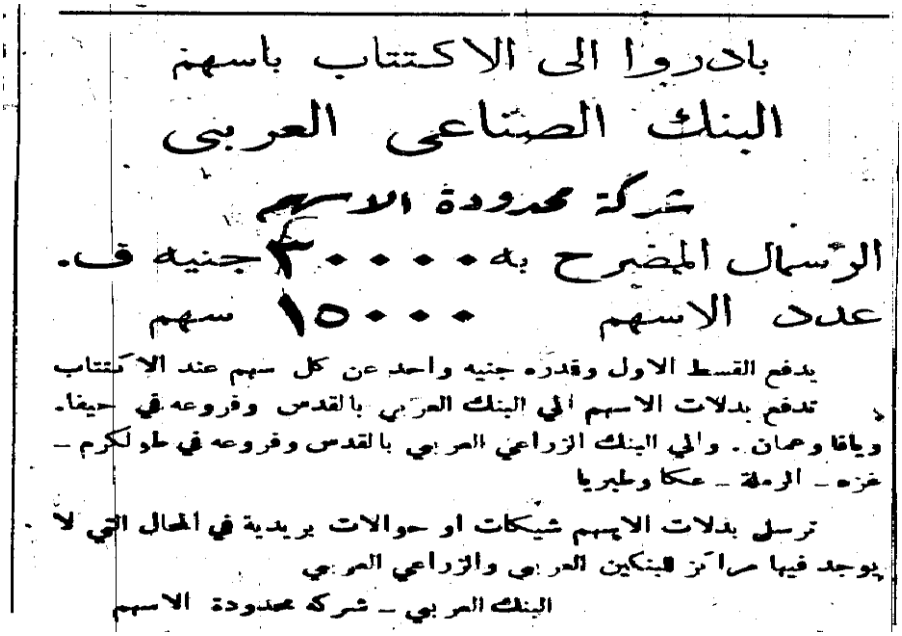
بادروا الى الاكتتاب باسهم
البنك الصناعي العربي
شركة محدودة الاسهم
الرأسمال المصرح به ٣٠٠٠٠٠ جنيه ف.
عدد الاسهم ١٥٠٠٠ سهم
يدفع القسط الاول وقدره جنيه واحد عن كل سهم عند الاكتتاب
تدفع بدلات الاسهم الى البنك العربي بالقدس وفروعه في حيفا
ويافا وعمان . والى البنك الزراعي العربي بالقدس وفروعه في طولكرم –
غزه – الرملة – عكا وطبريا
ترسل بدلات الاسهم شيكات او حوالات بريدية في المحال التي لا
يوجد فيها مراكز للبنكين العربي والزراعي العربي
البنك العربي – شركة محدودة الاسهم

إعلان البنك العربي في جريدة فلسطين عام 1935.[276]

وبالرغم من أن بنك الأمة العربية لم يقدم قروضا للفلاحين[277]، لكن في الميزانية العمومية لعام 1942 للبنك تبين أنه منح قروضا زراعية بقيمة 63,429 جنيه.[278] وهو دليل على أن كافة أو معظم البنوك العربية وغير العربية ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بنظام الائتمان الإقراضي والقائم على الربحية من خلال استراتيجية التسليف.[279] يُستدل من نشوء هذه المؤسسات البنكية المحلية على غرار النظام الأوروبي على نشوء طبقة محلية اتخذت من القاعدة الرأسمالية نموذجا للاستثمار النقدي. ويمكن القول بأن لحظة نشوء وترعرع هذه

276. جريدة فلسطين، 24كانون الثاني/1935.

277. تحدث آموس نادان عن أربعة بنوك هي بنك باركليز والبنك العثماني، والبنك العربي وبنك الأمة العربية، وقال من المفترض أن تزود البنوك الأربعة الائتمان الرسمي للزراعة العربية. ولكن الحكومة جمعت معلومات محدودة جدا من البنوك عن القروض الزراعية. والملفات التي لا زالت على قيد الحياة لا تفرق بين القروض المتاحة للعرب والمتاحة لليهود. ونتيجة لذلك، لم ترد أي معلومات من مصادر حكومية شاملة متاحة للدراسة – دراسة نادان–. ومع ذلك، هناك أدلة محدودة على عمليات البنوك الثلاثة الماضية تقترح أن اثنين من المصارف العربية عموما لم تقدم القروض للفلاحين، وأنها قدمت فقط للمزارعين العرب عبر صندوق الأمة العربية، وهي منظمة سياسية كانت تحاول منع نقل ملكية الأراضي من العرب إلى اليهود. فيبدو أن القروض الممنوحة من قبل الصندوق كانت محدودة جدا. آموس نادان، مرجع سابق: ص6-7.

278. جريدة فلسطين، 12 شباط/ 1943.

279. Nadan, *"Creditnfor the Fallahin: An Illusory Shift";* p212-251.

الفئة هي بداية تدوير الطبقية في قالب رأسمالي لتشكّل الطبقة البرجوازية الناشئة محليا، والتي عززت من اقتصاد الدَيْن وثقافة الاقتراض المصرفي الذي يزيد غنى الأغنياء والمستفيدين منهم على حساب باقي طبقات المجتمع.

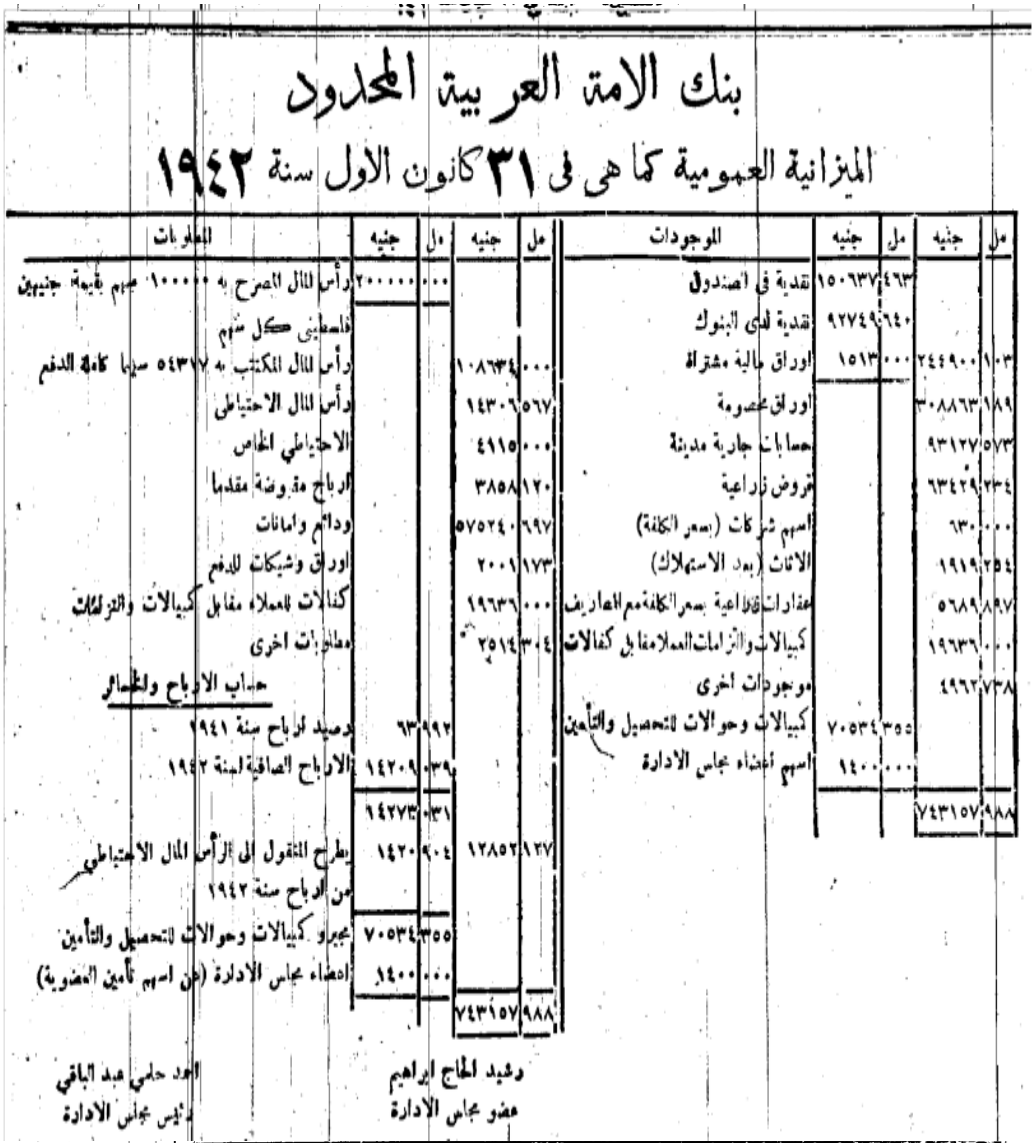

بنك الامة العربية المحدود

الميزانية العمومية كما هى فى ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٢

الموجودات	جنيه	مل	جنيه	مل
نقدية فى الصندوق	١٥٠٦٣٧	٤٦٣		
نقدية لدى البنوك	٩٢٧٤٩	٦٤٠		
اوراق مالية مشتراة	١٥١٣	٠٠٠	٢٤٤٩٠٠	١٠٣
اوراق محصومة			٣٠٨٨٦٣	١٨٩
حسابات جارية مدينة			٩٣١٢٧٥	٧٣
قروض زراعية			٦٣٤٢٩	٢٣٤
اسهم شركات (بسعر الكلفة)			٦٣٠٠٠٠	
الاثاث (بعد الاستهلاك)			١٩١٩٢	٢٥٤
عقارات زراعية بسعر الكلفة مع المصاريف			٥٦٨٩٨	٩٧
كمبيالات والتزامات العملاء مقابل كفالات			١٩٦٣٦٠٠٠	
موجودات اخرى			٤٩٦٢	٧٣٨
كمبيالات وحوالات للتحصيل والتأمين	٧٠٥٣٤	٣٥٥		
اسهم اعضاء مجلس الادارة	١٤٠٠٠٠٠			
			٧٤٣١٥٧	٩٨٨

المطلوبات	جنيه	مل	جنيه	مل
رأس المال المصرح به ١٠٠٠٠٠ سهم بقيمة جنيهين فلسطينى لكل سهم	٢٠٠٠٠٠	٠٠٠		
رأس المال المكتتب به ٥٤٣٧ سهما كاملة الدفع			١٠٨٦٣٤	٠٠٠
رأس المال الاحتياطى			١٤٣٠٦٥	٦٧
الاحتياطي الخاص			٤٩١٥	٠٠٠
ارباح مقبوضة مقدما			٣٨٥٨	١٢٠
ودائع وامانات			٥٧٥٢٤٠	٦٩٧
اوراق وشيكات للدفع			٢٠٠١	١٧٣
كفالات للعملاء مقابل كمبيالات والتزامات			١٩٦٣٦	٠٠٠
مطلوبات اخرى			٢٥١٤	٣٠٤
حساب الارباح والخسائر				
رصيد ارباح سنة ١٩٤١	٦٣٠٩٢			
الارباح الصافية لسنة ١٩٤٢	١٤٢٠٩٠٣٩			
	١٤٢٧٣٠٣١			
يطرح المنقول الى رأس المال الاحتياطي	١٤٢٠٩٠٤		١٢٨٥٢	١٢٧
من ارباح سنة ١٩٤٢				
عجيرو كمبيالات وحوالات للتحصيل والتأمين	٧٠٥٣٤	٣٥٥		
اعضاء مجلس الادارة (عن اسهم تأمين العضوية)	١٤٠٠٠٠			
			٧٤٣١٥٧	٩٨٨

رشيد الحاج ابراهيم
عضو مجلس الادارة

احمد حلمي عبد الباقي
رئيس مجلس الادارة

فاحص بيانات بنك الأمة العربية لعام 1942 في جريدة فلسطين عام 1943.[280]

280. جريدة فلسطين، 12 شباط/ 1943.

نموذج إقراض محلي: رُهونات فهيمة

من آليات استقطاب وجذب أفراد المجتمع إلى الاستلاف من مؤسسات بنكية بغرض الاستهلاك أو الاستثمار هي إقراض الناس مقابل رهن عقار معين من أملاكهم غير المنقولة. فالمؤسسة أو البنك أو الشخص يُقرض أموالا منقولة لقاء أموال غير منقولة – عقار – يُرهنها المقترض كضمانة لتسديد القرض وكفالة للمقرض في حال عدم السداد. وفي الغالب تكون قيمة القروض مرتفعة مقارنة بالقروض الاستهلاكية، وفائدتها أعلى من هذه الأخيرة. ومن شأن سياسة الرهن العقاري أن تحافظ على وجود المقرِض في مكانه الاجتماعي والاقتصادي وإكسابه سيادة. وفي سياق دراسة الحالة الفلسطينية وبدايات اكتساح المنتجات الاستهلاكية للسوق الفلسطيني، خلال حقبة الانتداب البريطاني، ومن ثم اجتياح البنوك ونظام الإقراض للمعيش الفلسطيني في كنف التغلغل الاستعماري، تنظر هذه الجزئية في تنامي نموذج ومنهجية من منهجيات الإقراض الرأسمالي المحلي ألا وهو الرهن العقاري المربوط بالبنوك. وهو الذي أودى كذلك بالمجتمع إلى انعطافات اجتماعية واقتصادية، وسياسية في بنية المجتمع. ومن بينها نمو طبقة مالكة رأسمالية داخل المجتمع الفلسطيني أو ما يُسمّى بنخبة برجوازية تجارية تهيمن على السوق المحلي، استملكت رأس مال مادي ورمزي ساهم بشكل أو بآخر في إحلال حلول اقتصادية كبديل عن التحرر من خلال تسهيل حركة البنوك والشركات متعددة الجنسيات.

في حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين انتشر نظام الإقراض بكافة منهجياته ومنها الرهن العقاري. ومن الأدلة الإضافية على تفشيه، عقود الرهن الموجودة في أرشيف بلدية نابلس، والتي كتبت باسم "فهيمة منيب جاموس" من نابلس. فقد أقرضت الأموال لمقترضين فلسطينيين من مختلف المناطق في فلسطين، وحسب عقود الرهن والاتفاق، يُسدَّد القرض على أقساط وبفائدة 9% –نفس قيمة الفائدة التي كان يحصلها البنك من القروض– مقابل أن يقوم الدائن برهن عقار/أرض من أملاكه حتى يُسدد كامل المبلغ المطلوب بفائدته.[281]

281. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنك العثماني: 3/1/29:"عقد رهن" ص1.

ونظام الرهن العقاري لا يختلف عن نظام الإقراض المصرفي، بل هو جزء أساسي منه ومرتبط به. ومن ضمن الأوراق الأرشيفية هناك معاملات بنكية خاصة بفهيمة لكشف حساب إما للتسديد أو للاستثمار.

من بين هذه الأوراق، عقد رهن استرهنت فيه فهيمة جاموس دار كاملة في يافا لقاء 118 جنيها فلسطينيا أقرضتهم للسيدة "زليخا بنت يوسف" في عام 1934، وأن تُدفع الأقساط على ثلاث سنوات وبفائدة 9% ، ويحق لفهيمة بيع الملك المرهون واتخاذ الإجراءات القانونية لتستوفي جميع المبلغ المذكور في حال عدم تسديد قسط في موعده.[282]

وعقد رهن آخر بين فهيمة وأحمد بن عثمان قناديلو أدانته سبعين جنيها فلسطينيا مع فوائده القانونية عام 1937 وتُسدد الأقساط على 3 سنوات في كل سنة قسط مقابل رهن أرض ميري مشجرة[283]، وفي عقد آخر أدانت لقناديلو مبلغ 59 جنيها فلسطينيا بلا فائدة، مقابل قيامه "بدفع جميع الفائدة القانونية المترتبة على جميع المبلغ إذا تأخر عن الدفع من تاريخ الاستحقاق حتى الدافع التام وهو 9%"[284]، ويحق لفهيمة التصرف بالأرض المرهونة ما لم يتم تسديد الأقساط في المواعيد المتفق عليها حتى تستوفي قيمة القرض كاملة. وفي معظم عقود الرهن التي تم بحثها يبدأ سداد الأقساط بعد عام من تاريخ العقد ولا تزيد مدة تسديدها عن 3 سنوات. وكما هو مبين في العقود تم تسجيلها جميعها في مكاتب تسجيل الأراضي، وظلت الفائدة 9% حتى أواخر الأربعينيات مثلما تُظهر عقود الرهن آنذاك، فقد استرهنت فهيمة قطعة "أرض ميري" مبني عليها غرفتان مقابل إقراض صدقي شبارو مبلغ 130 جنيها فلسطينيا مُقسطا لأقساط، يدفع فيها كل شهر 3 جنيهات، بداية من

282. أرشيف بلدية نابلس، المرجع السابق.
283. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنك العثماني: 3/1/29: "عقد رهن":ص 12.
284. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/البنك العثماني: 3/1/29: "عقد رهن": ص 17.

شهر 8 من العام 1946[285]، لقد اختلفت هنا آلية التقسيط من سنوية إلى شهرية ولمدة 3 سنوات ونصف ولكن بنفس سعر الفائدة.

ومن بين أوراق البنك العثماني في الأرشيف تبين أن البنك تلقى من فهيمة جاموس فائدة 0% على أموالها في الوقت الذي كانت تتلقى فيه من الدائنين فائدة 9%.[286] ونسبة الفائدة هذه أعلى نسبة تم وضعها كعقوبة على التأخر في السداد.[287] من المرجح أن فهيمة لم تتعامل إلا مع البنك العثماني – ذي التمويل البريطاني الفرنسي – لأن كشوفات حسابها الجاري أُرسِلت إليها فقط من البنك العثماني. وكان يتم سداد الأقساط عن طريق البنك باستمرار، ومن كشف حسابها تبين أن شبارو وقناديلو دفعوا أقساطهم من خلال البنك، وتلقى منها البنك العثماني عمولة 30 جنيها.[288]

وقد تم التركيز آنفا على الإقراض المصرفي كمؤسسة، وهنا تم تناول مسألة الإقراض الشخصي كفرد يقوم بتسليف الناس مقابل ضمانات معينة يقدمها المستلف كالرهونات، وكلا المنهجيتين انتشرتا بصورة جلية زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، ولا يمكن الادّعاء بأن الإقراض الشخصي أُستحدث زمن الانتداب بل إنه أقدم أنماط الإقراض على الإطلاق، ولكن ما استُحدث في هذه الحقبة كان الإقراض الشخصي، الذي أصبح مرتبطا مباشرة بالبنك وصارت الأقساط تُسدد عن طريق البنك والفائدة الكبرى تعود للمُقرِض و للبنك نصيب منها، وهي الفائدة التي يتلقاها مقابل إتمام المعاملات الخاصة بالمقرِض والمقترضين.

---

285. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنك العثماني: 3/1/29: "عقد رهن":ص139.

286. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنك العثماني: 3/1/29: "مراسلة من البنك العثماني إلى فهيمة جاموس": ص44.

287 . Amos Nadan. The Competitive Advantage of Moneylenders over Banks in Rural Palestine. *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, Vol. 48, No. 1 (2005); P 6.

288. أرشيف بلدية نابلس، مرجع سابق.

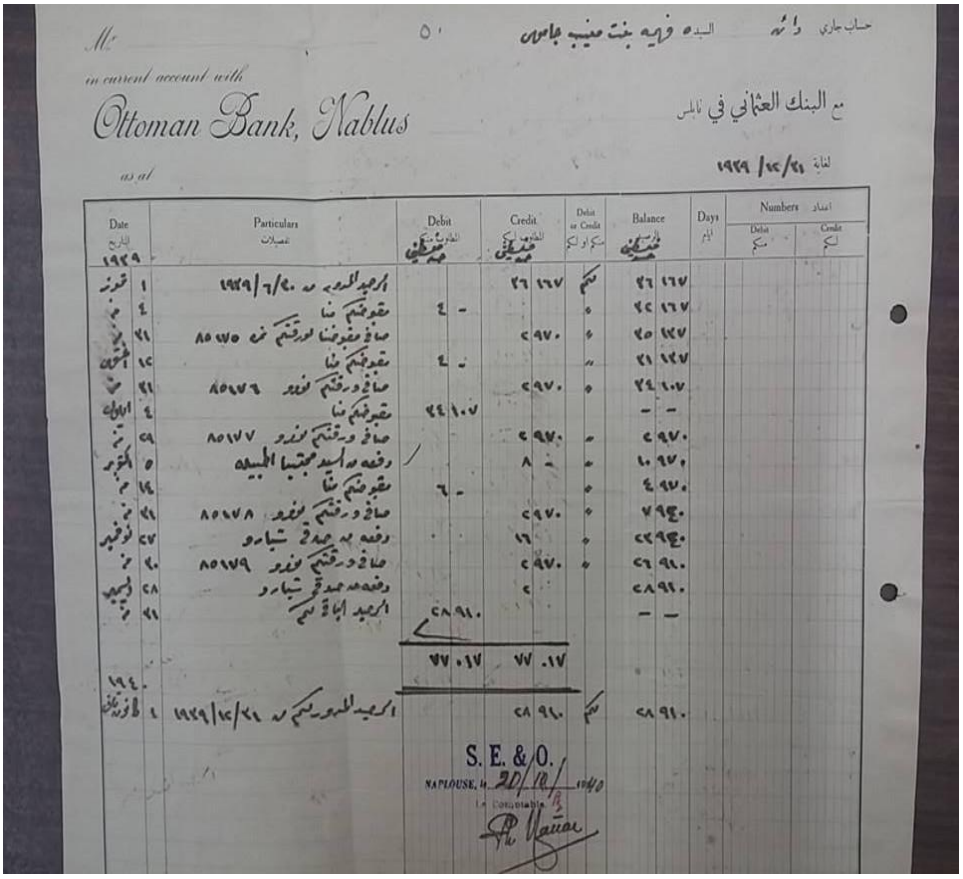

Mr. ٥٠ البيده فهيمه بنت منيب جاموس حساب جاري دائنه

in current account with

Ottoman Bank, Nablus مع البنك العثماني في نابلس

as at لغاية ١٩٢٩/١٢/٢١

Date التاريخ ١٩٢٩		Particulars تفصيلات	Debit المدفوعات	Credit المقبوضات	Debit or Credit مدين او دائن	Balance	Days الايام	Numbers Debit	Numbers Credit
تموز	١	ارصيد الدور في ١٩٢٩/٦/٣٠		٢٦ ١٦٧	دائن	٢٦ ١٦٧			
	٤	مقبوضكم هنا	٤ -			٢٢ ١٦٧			
	٢١	صافي مقبوضنا لورقتكم في ٨٥٧٥		٩٧٠		٢٥ ١٣٧			
آب	١٢	مقبوضكم هنا	٤ -			٢١ ١٣٧			
	٢١	صافي ورقتكم فوزد ٨٥٧٦		٩٧٠		٢٢ ١٠٧			
ايلول	٤	مقبوضكم هنا	٢٢ ١٠٧			- -			
	٢٩	صافي ورقتكم فوزد ٨٥٧٧		٩٧٠		٩٧٠			
اكتوبر	٥	وفيه ما اسيد محتسبا الفيسه		٨ -		١٠ ٩٧٠			
	١٤	مقبوضكم هنا	٦ -			٤ ٩٧٠			
	٢١	صافي ورقتكم فوزد ٨٥٧٨		٩٧٠		٧ ٩٤٠			
نوفمبر	٢٧	وفيه ما صدق شيارو		١٦		٢٣ ٩٤٠			
	٢٠	صافي ورقتكم فوزد ٨٥٧٩		٩٧٠		٢٣ ٩١٠			
ديسمبر	٢٨	وفيه ما صدق شيارو		٢		٢٣ ٩١٠			
	٢١	ارصيد اباة لكم	٢٣ ٩١٠			- -			
			٧٧ ٠١٧	٧٧ ٠١٧					
١٩٣٠ كانون ثاني	١	ارصيد الدور لكم في ١٩٢٩/١٢/٢١		٢٣ ٩١٠	دائن	٢٣ ٩١٠			

S. E. & O.

NABLOUSE, H. 20/10/1940

A Comptable

حساب جاري دائن لفهيمة جاموس في البنك العثماني.[289]

إن دائرة الأشغال العامة التابعة للحكومة الإنتدابية منحت مبلغ 360 جنيها لفهيمة جاموس مكافأة على خدمات زوجها حسن حلمي في الدائرة[290]، بناء على هذه الوثيقة من المؤكد أن زوجها عمل لدى مؤسسات حكومة الانتداب البريطاني، ولكن مبالغ الإقراض التي قامت فهيمة بتسلفيها مقابل رهونات عقارية أكبر من قيمة المكافأة بكثير ولا يمكن أن يُقال أنها استثمرت فيها. كما أن أصحاب الأموال أو كبار الملاك أو موظفي الحكومة الكبار هم من لديهم القدرة على الإقراض بموجب امتلاكهم للأملاك المنقولة وغير المنقولة والتي تكفل

289. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنك العثماني :3/1/29:"حساب جاري دائن فهيمة فهيمة بنت منيب جاموس".

290. المرجع السابق :3/1/29: "رسالة من دائرة الأشغال العامة إلى فهيمة جاموس": ص55.

لهم دخلا شهريا أو سنويا لا يقل عن قيمة المبالغ التي تم إقراضها للناس، أي أن فهيمة قامت بتشغيل فائض أموالها أو جزءاً من أموالها في القروض الشخصية، وبالترابط مع البنوك.

وفي الحقبة التي تغلغلت فيها القوى الرأسمالية في فلسطين، تنافست فيها البنوك على تخفيض سعر الفائدة للحفاظ على العلاقة مع العملاء بتسهيل معاملاتهم، واستقطابهم وتشجيعهم على التعامل معها باستمرار. إن البنوك وشركات التأمين نشأت داخل الدول الأوروبية عقب تطور بنيتها الصناعية، وجاء ربط نظام الرهن العقاري بالبنوك في فلسطين إثر سياسات الهيمنة الاستعمارية الرأسمالية المتبعة فيها. ومنذ قدوم الانتداب إلى فلسطين احتكر جميع أنواع التعامل بالنقد، واستغل الانتداب الظروف الاقتصادية الصعبة للشعب الفلسطيني وحاجة الناس لرهن أملاكهم مقابل الحصول على مبلغ مالي يستثمرونه في مشاريع استهلاكية وصور إغرائية، لتأسرهم قوى الاستعمار الأوروبي في قفص العبودية الرأسمالي من خلال تلك المشاريع والصور.

إن تسديد أقساط القرض تتم عادة عن طريق البنك والذي هو جزء من العملية الإقراضية، بالرغم من أن القروض كانت تمنح من المرابين/أشخاص مباشرة للمقترض مقابل رهن ملكية غير منقولة دون وساطة البنك، وانتشرت آلية الإقراض هذه في الريف أكثر منها في المدن قبل توالي انتشار المصارف وفروعها في معظم المدن الفلسطينية، وقبل تمكُّن سياسات الاستعمار الرأسمالية من الهيمنة على حياة الفلسطينيين.

التأمين: النقد عابر الحدود

تُصنَّف شركات التأمين ضمن منظومة الشركات الرأسمالية العابرة للحدود والقوميات التي تتعامل بالسلع النقدية كالبنوك، وتواجدت في فلسطين منذ أواخر الحكم العثماني تقريبا. وتتقارب مع بنوك أوروبا التجارية في نموها في فترة الاستعمار الانتدابي، أما شركات التأمين المحلية فبدأت تنشأ في العقد الأخير من حكم الانتداب. وتقترب نشأة وتأسيس شركات التأمين البريطانية مع نشأة وتأسيس المصارف الأوروبية في فلسطين في ظل وجود الاستعمار البريطاني فيها، إلا أن عدد المصارف أعلى بكثير من وجود شركات التأمين على

الحياة داخل فلسطين التاريخية، وتدخل شركات التأمين في قائمة الشركات المالية عابرة القوميات على التوسع الرأسمالي الاستعماري الأوروبي في الهيمنة على العالم ومحاصرته بآلية تشغيل رأس المال الكولونيالي. وإذا كانت المصارف تُعطي كامل مبلغ القرض مقدما والتقسيط مؤخراً، فشركات التأمين تفعل العكس، إذ تقبض الأقساط مقدما والمبلغ كاملا يؤخذ مؤجلا لحين انتهاء العقد.[291]

إن التأمين على الحياة هو أحد أنواع التأمين والائتمان التي ظهرت في الدول الصناعية وتطور رأسمالها إثر التوسع الاستعماري الرأسمالي الأوروبي، وهناك دراسات واسعة النطاق في حقل الدراسات الاستعمارية حول العلاقة بين البنوك والتأمين والإمبراطوريات الاستعمارية.[292] فالتأمين على الحياة هو أحد الأساليب الرأسمالية في الدفع مقابل خدمة مالية معلومة القيمة ومبدأ التقسيط. ويتم استرجاع المبلغ المتفق عليه بعد الوفاة إلى الورثة أو في حالة تعرض الشخص المؤمن على نفسه لأحد المخاطر، وبعد التقدم الصناعي والمكننة وازدياد المخاطر على الإنسان ازدادت نشاط مثل تلك الخدمات المصرفية والمالية الشخصية، كما سبق وأن ارتبط ظهور شركات التأمين بالعمل التجاري البحري. وفيما يخص عمل شركات التأمين على الحياة في فلسطين، فيمكن وصله بما كان يجري من أحداث ومواجهات في فلسطين على اعتبارها منطقة للصراع طوال الوقت.

---

291. أرشيف بلدية نابلس/الانتداب البريطاني/ملف غرف التجارة: 1/26: "شركة التأمين العربية المحدودة-عقد التأسيس":ص 91.

292 . For example between classic and more contemporary work see: Walter Rodeny. How Europe Underdeveloped Africa. Washington D.C.: Howard University Press, 1982. Eric Williams. Capitalism and Slavery. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944. Eric Davis. Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941. Princeton: Princeton University Press: 1983. Sevket Pamuk. The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913. Cambridge: Cambridge University Press, 1987. Anglea Redish. "British Financial Imperialism after the First World War," in Gentlemanly Capitalism and British Imperialism: the New Debate on Empire. Raymond E. Dummet, ed. Abingtone, Oxon: Routledge, 2014, pp. 127-140. Gareth Austin, Kaoru Sugihara. "Indigenous Credit Institutions in West Africa, 1750-1960." in Local Suppliers of Credit in the Third World, 1750-1960. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 1993, pp. 93-159. Gareth Austin and Chibuike Ugochukwu Uche. "Collusion and Competition in Colonial Economies: Banking in British West Africa, 1916–1960." Business History Review 81 (Spring 2007), pp. 1–26.

بدأت الإعلانات عن أداء شركات التأمين على الحياة في فلسطين في أوائل القرن العشرين، أي مع بدايات امتداد النفوذ البريطاني في فلسطين، ومن الأدلة على وجودها هي إعلانات شركات التأمين في الصحف الفلسطينية، وتُؤكد إعلانات شركات التأمين على الحياة في جريدة فلسطين منذ عام 1911[293] عن خطابها الموجه للجمهور. وهو خطاب معتمد على الاستمالات العقلانية[294] بشكل أساسي في مجمل إعلانات شركات التأمين، كما هو مُبين في الإعلان لشركة "غريشام الإنجليزية لضمان الحياة"[295]. إن مادة الإعلان مكتوبة وهي المعتمدة في الإدلال والتعريف بنشأة شركة التأمين ورأسمالها ومدخولها السنوي بالإضافة إلى المدفوع للمضمونين، ومن ضمن استراتيجيات الإقناع في الإعلان، أن يحتوي على أرقام وإحصائيات للدلالة على فعالية عمل الشركة واستثماراتها، إنه كذلك أسلوب معتمد لدى المصارف في تصميم إعلاناتها، أي استخدام وانتقاء نص الإعلان اللغوي المدعّم بالأرقام وقيم رأس مال الشركة من مدفوعات ومدخرات وغيرها. وتُحاول الشركة استقطاب رأسمال جديد بتقديم معلومات عن الطلبات المقدمة الموافق عليها والمرفوضة في نفس الوقت. كما تعتمد استراتيجة البنوك ذاتها في التعريف بفروعها وأماكن تواجدها، وكُتب في أسفل الإعلان "تعترف الشركة باختصاص المحاكم المختلطة المصرية فيما يحدث بينها وبين المضمونين". لقد كانت مساعي هذا التوسع الكولونيالي الرأسمالي في الهيمنة عبر آليات الاستعراض والإقراض تلك مستمرة نحو إعادة إنتاج العبودية لرأسمال "السيد" الأوروبي ومنتجاته الصناعية في فلسطين، والذي يضع الفلسطينيين في قفص الرأسمال الكولونيالي، ليتحوَّل المستعمَرون إلى "عبيد" للمال الاستعماري والصور التي أنتجتها إلى جانب السلع المصنعة.

---

293. جريدة فلسطين، 30/تموز /1911.
294. مكاوي. مرجع سابق: ص 98.
295. جريدة فلسطين، 26/تموز /1911.

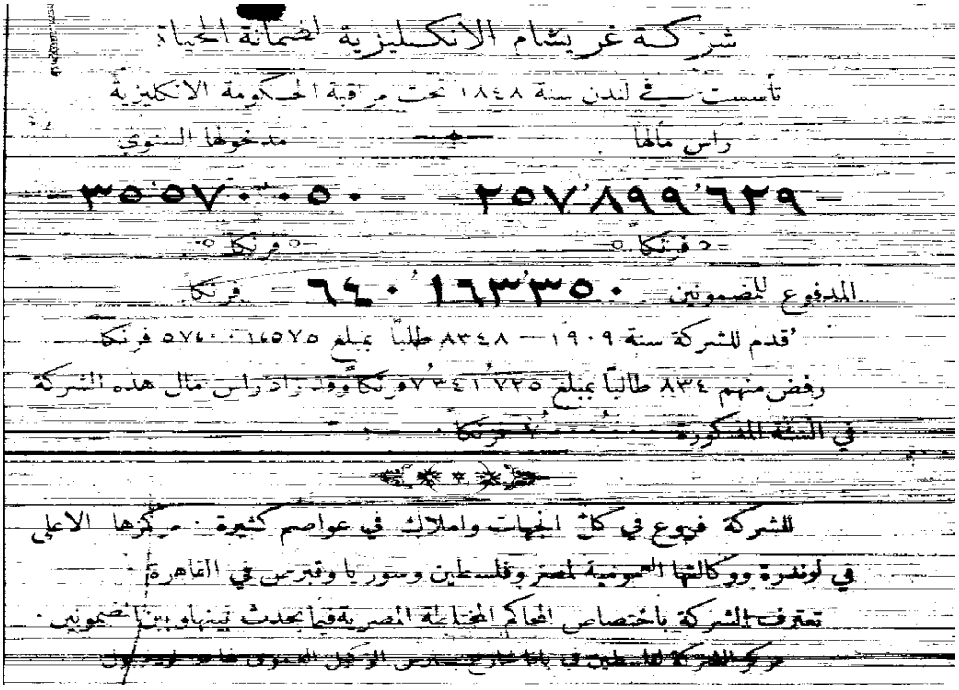

شركة غريشام الانكليزية لضمانة الحياة

تأسست في لندن سنة ١٨٤٨ تحت مراقبة الحكومة الانكليزية

رأس مالها — مدخولها السنوي

٣٥٥٧٠٠٠٥٠ — ٢٥٧٨٩٩٦٢٩

فرنكا — فرنكا

المدفوع للمضمونين ٦٤٠١٦٣٣٥٠ فرنكا

قدم للشركة سنة ١٩٠٩ — ٨٣٤٨ طلباً بمبلغ ٥٧٤٠٠٠٠٠ فرنكا

رفض منهم ٨٣٤ طلباً بمبلغ ٥٧٤١٧٢٥ فرنكا وقد زاد رأس مال هذه الشركة

في السنة المذكورة فرنكا

للشركة فروع في كل الجهات واملاك في عواصم كثيرة مركزها الاعلى

في لوندرة ووكالتها العمومية لمصر وفلسطين وسوريا وقبرص في القاهرة

تعترف الشركة باختصاص المحاكم المختلطة المصرية فيما يحدث بينها وبين المضمونين

مركز الشركة لفلسطين في يافا شارع بستر الوكيل العمومي

إعلان شركة غريشام البريطانية لضمان الحياة في جريدة فلسطين عام **1911**. [296]

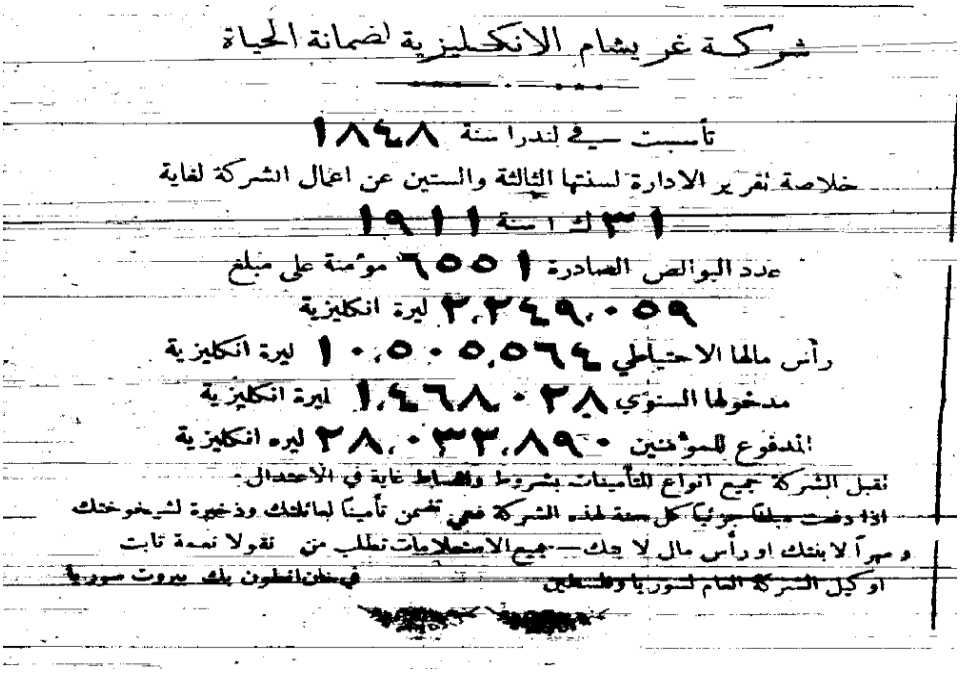

شركة غريشام الانكليزية لضمانة الحياة

تأسست في لندرا سنة ١٨٤٨

خلاصة تقرير الادارة لسنتها الثالثة والستين عن اعمال الشركة لغاية

٣١ كانون الاول سنة ١٩١١

عدد البوالص الصادرة ٦٥٥١ مؤمنة على مبلغ

٢,٢٤٩,٠٥٩ ليرة انكليزية

رأس مالها الاحتياطي ١٠,٥٠٥,٥٦٤ ليرة انكليزية

مدخولها السنوي ١,٤٦٨,٠٢٨ ليرة انكليزية

المدفوع للمؤمنين ٢٨,٠٣٢,٨٩٠ ليرة انكليزية

تقبل الشركة جميع انواع التأمينات بشروط واقساط غاية في الاعتدال

اذا وقعت بطاقة جوابية كل سنة لهذه الشركة فهي تضمن تأميناً لحياتك وذخيرة لشيخوختك

وسهراً لابنتك او رأس مال لابنك — جميع الاستعلامات تطلب من نقولا نعمة ثابت

او كيل الشركة العام لسوريا وفلسطين في خان انطون بك بيروت سوريا

إعلان آخر لشركة غريشام لضمان الحياة في جريدة فلسطين عام **1911**. [297]

---

296. المرجع السابق.

"تقبل الشركة جميع أنواع التأمينات بشروط وأقساط غاية في الاعتدال، إذا دفعت مبلغا جزئيا كل سنة لهذه الشركة فهي تضمن تأمينا لعائلتك وذخيرة لشيخوختك ومهرا لابنتك أو رأس مال لابنك"[298]. إن هذه الدلالات النصية منتقاة من سلوكيات قائمة داخل الفضاء الاجتماعي والثقافي الفلسطيني، كأن يُوفِّر رب البيت أو الوالد ملكية منقولة أو غير منقولة لعائلته بعد وفاته، أو الذخيرة والمهر لأبنائه، فاشتغال الإعلان هنا قائم على الوحدات الدلالية المأخوذة من حضورها في الزمان والمكان وبُناه الاجتماعية والاقتصادية.

إعلان آخر لشركة تأمين أخرى، وهي شركة "الريونيونة أدرياتكا" وتتبنى نفس الخطاب الذي أعلنته شركة جريشام، ولكن الريونيوية قدمت خطابا أكثر كثافة، والتي ستكون أكثر فاعلية بمنجزها الإعلاني المكثف للخدمات التي تقدمها، فضلا عن أنها تطرح مثالا توضيحيا لمن يرغب بالتأمين على حياته، فهي رسالة إقناعية وتبليغية تحمل تصورات اجتماعية واقتصادية وثقافية في طياتها قائمة في المجتمع وتُعيد إنتاجها، كأن يضمن الفرد مهر البنت ورأسمال الابن وإيرادا للشيخوخة.

---

297. جريدة فلسطين، 31 تشرين الأول/1912.
298. جريدة فلسطين، 31 تشرين الأول/1912.

شركة الريونيونة ادرياتكا في تريستا

لضمانة الحياة

RIUNI' NE ADRIATICA DI SICURTA DE TRIESTE

تاسست سنة ١٨٣٨ ورأسمالها ١٠٥٠٠٠٠٠٠ فرنكا مدفوع تماما

معاملات الشركة واضحة سهلة - وتعاريفها معتدلة — تسليف النقود على بوليسة الضمان ودفع المبالغ المؤمن عليها حين الحوادث مكفول -

المال الاحتياطي للدفع الى ٣١ كانون اول ١٩١٠	١٣٩,٠٨٧,١٧٩
اموال احتياطية للارباح وغيرها	١٢,٦٧٠,٠١٣
قيمة سندات التأمين على الحياة الى ٣١ كانون ثاني ١٩١٠	٤٩٧,٠٠٠,٠٠٠
قيمة التعويضات المدفوعة منذ تأسيس الشركة	٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠

تضمن لك هذه الشركة مهراً لبناتك وايراداً لشيوختك ورأسمالا لاولادك

مثال من التعريفة نومرو ١٦

اذا احب رجل عمره ٢٥ سنة ان يضمن لنفسه رأسمالا قدره ١٠٠٠٠ فرنك في مدة عشرين سنة فيدفع سنويا ٥٦٣ فرنكا وعشرة سانتيمات وفي انتهاء المدة له الخيار -

اولا - اما ان يأخذ من الشركة لحين وفاته ايراداً سنويا يعادل القسط السنوي وهو ٥٦٣ فرنكا وعشرة سانتيمات مع بقائه دائما مضمونا على مبلغ ١٠٠٠٠ فرنك بدون دفع شيء ما وثانيا له الحق ان يبيع للشركة ايراده السنوي بمبلغ ٩٣٧٠ فرنكا بقضبه نقداً ويبقى مضمونا على ١٠٠٠٠ فرنك بدون ان يدفع شيئاً - وثالثاً ان يقبض نقداً قيمة الايراد والمبلغ المؤمن عليه اعني ١٤٣٣٠ فرنكا - اما اذا توفي الشخص قبل مدة العشرين سنة فتدفع الشركة مبلغ ١٠٠٠٠ فرنك الى ورثته و كل هذه المواد مذكورة في بوليسة الضمان

المخابرات والاستعلامات تطلب من الخواجات

مبارك الونصو واولاده في يافا

الوكلا العموميين لكل فلسطين

تطلب الشركة وكلا وسماسرة لها فمن وجد بنفسه الكفاءة فليراجعهم -

إعلان شركة الريونيونة أدرياتكا لضمان الحياة في جريدة فلسطين عام 1911.[299]

لم يكن هناك إعلانات لشركات تأمين عربية أو فلسطينية المنشأ في الصحف الفلسطينية الثلاث، وجميع شركات التأمين أوروبية، فهناك إعلانات لشركة "الأنيون الفرنسية للتأمين"[300] وشركة "صن لايف أوف كندا"[301] وشركة "بيرل ليمتد"[302] اللندنية. إعلان شركة الأنيون مختلف عما سبقه، ليس فقط لأنه أشمل من

299. جريدة فلسطين، 5 تشرين الأول/ 1911.

300. جريدة فلسطين، 8 كانون الأول/1932.

301. جريدة فلسطين، 9 نيسان/1935.

التأمين على الحياة ويقوم بأصناف جديدة كالتأمين على الحريق، كذلك لأنه اعتمد أسلوبا تساؤليا في التفاعل مع الجمهور لِشدّه نحو المقصد من إشهاره. هناك محاولات للتفنن في صياغة الإعلانات، ومع أن الإعلانات، قيد الدراسة الحالية، قديمة و لم تكن فائقة التصميم والبناء إلا أنها استندت إلى تعابير ودلالات لها تمثيلاتها الثقافية والاجتماعية وتمارس سلطتها وتأثيرها، وتدفع بالمتلقي إلى فعل الشراء والاقتناء والاستهلاك. ومع تنوع أنظمة وأساليب التواصل في الإعلانات يزداد التنافس بين الشركات وحينها يزداد التأثير على المجتمع كأفراد ومؤسسات بفعل العروض التي تمرر خطابها على أنها الأفضل، والأوفر والأنسب لك وللجميع، وعلى هذا الأساس يندفع المتلقي، في لا وعيِه، من عدم الرغبة في شراء تلك السلعة أو الخدمة إلى رغبة الاختيار والتفضيل بين الخدمات والسلع حتى يتم اقتنائها.

إعلان شركة الأنيون للتأمين على الحياة في جريدة فلسطين 1932. [303]

---

302. جريدة فلسطين، 24 تشرين الثاني/1935.

303. جريدة فلسطين، 8 كانون الأول/1932.

وفي الثلاثينيات تم إنشاء شركات تأمين كشركة "الدانوب" وشركة التأمين العربية المحدودة" وهي شركة تقوم بجميع أصناف التأمين وأشغال الضمان والتعويض، تأسست عام 1944 برأسمال مئة ألف جنيه فلسطيني، ومؤسّسيها هم أصحاب الشركات والتجار ووكلاء التأمين، وغالبيتهم من الأراضي المحتلة عام 1948. ومن الغايات التي تأسّست من أجلها الشركة حسب عقد تأسيسها "أن تقرض وتسلف الأموال مقابل ضمانات أو بدونها، بما في ذلك إقراض الأموال على البوالص الصادرة من الشركة أو التي تكون الشركة مسؤولة عنها..."[304]. من الواضح أن شركة التأمين العربية المحدودة تجاوزت أعمال التأمين بمجمل أصنافه وأنواعه ووسعت نشاطها ليشمل الإقراض. تتمثل هذه المرحلة – زمن الإنتداب البريطاني – بالانتقال إلى ميكانيزمات العمل الرأسمالي بأفكاره ومشاريعه إلى فضاء الاستثمار الفلسطيني المالي، حتى اتخذت حيزا لها داخله، كالبنك العربي وشركات التأمين العربية. وأعضاء هذه الشركات المالية الكبرى باتوا يُشكلون رأسمال نقدي و رأسمالي-اقتصادي داخل المجتمع الفلسطيني، والذي طغى عليه لقرون طويلة حياة إقطاعية كونه مجتمعا زراعيا يحكمه الإنتاج من خلال فلاحة الأرض في المقام الأول وليس الصناعة، وإن كانت هناك بعض الصناعات المحلية. وتمأسست شركات تجارة المال هذه بالاعتماد على صناعة المال، وليس المواد. وبما أن تُجار المال الفلسيطينيين هم ملاك لشركات ذات رأسمال كبير، فهم بطبيعة الحال قد شكلوا طبقة أو فئة غنية اقتصاديا تبنت مشاريع اقتصادية رأسمالية البنية والنظام. إنّ سلطة رأس المال تمنح لمالكه سلطة اقتصادية وسيادية واجتماعية داخل المجتمع، وهنا يأتي الحديث عن إعادة تشكيل بُنية المجتمع الفلسطيني، ونشوء طبقة برجوازية لها دور في وضع قواعد وضوابط السوق المحلي، وتحديد علاقات العمل داخل مجتمعها. ويمكن إطلاق تسمية البرجوازيين على هذه الفئة لامتلاكها رأس المال النقدي واستثماره في تدوير الأموال كسلعة والحفاظ على إعادة إنتاجها، الأمر الذي يكفل لهم الحفاظ على السيادة في المجتمع المحلي. ونمت هذه الفئة وترعرعت في ظل وجود الانتداب

304. أرشيف بلدية نابلس/ ملف غرف التجارة : 1/26 "عقد التأسيس"، ص91.

البريطاني والعلاقة الوسيطة مع السلطة الاستعمارية القائمة التي أتاحت لهم فرصة تداول رؤوس أموالهم داخل مجتمع مُهيمَن عليه.

وفي معرض الحديث عن سلطة الإعلانات وسلطة رأس المال، فهناك وسيط آخر لهما، وهو الذي يطرح الإعلانات للجمهور لقاء تمويل المؤسسة أو الشركة المعلِنة لإصداراتها. والإعلانات هي ممول رئيسي للصحيفة والوسائل الإعلامية، وتحافظ الوسيلة على علاقتها بالمعلِن للحفاظ على مصدر الدخل هذا. إن الصحيفة التي تُشهر إعلانات على صفحاتها هي جزء لا يتجزأ من نظام العمل الرأسمالي القائم، والذي يُعتبر الترويج مرحلة ثانية بعد الإنتاج وقبل الاستهلاك، وهو أحد عناصر المنظومة الاقتصادية الرأسمالية ومحرك الإنتاج. وأصبح هناك، بتحليل لينين، "توزيع خاص لوسائل الإنتاج"، وليس فقط "توزيع عام لوسائل الإنتاج" الذي صنفه ماركس.

استنتاج

تمكنت المؤسسات المصرفية والمالية العابرة للقوميات من أن تتخذ حيزا لها داخل فلسطين المستعمرة البريطانية، وتمارس دور الاستعمار الاستيطاني بشتى أبعاده الاقتصادية والثقافية والسياسية. وفي أعقاب الحقبة الانتدابية، كانت الشركات العابرة للحدود والمنتجة للسلع الإنتاجية والسلع النقدية معا هي اللاعب الرئيسي على الساحة الاقتصادية الفلسطينية، وكانت تربطها علاقة وثيقة بالنظام القائم في المستعمرات. وقد غيَّرت هذه الشركات الكثير في حياة المجتمع الفلسطيني، كأن حولته لمجتمع يعتمد على السلع النقدية التي تمتلكها قوى الاستعمار في السوق المالي الفلسطيني، وما توفره من قروض وسلفات، تحت إدارة وسيادة الاستعمار الإنجليزي. فقد ساهمت هذه البنوك والشركات المالية سواء الإنجليزية أو غيرها من الشركات الأوروبية والأمريكية في بلورة الاقتصاد السياسي الفلسطيني. ووضعت قواعد التبعية لها بدفعه على الاقتراض منها وفق آلية مقنعة بقناع المساعدة والتنمية ذات الفوائد المتراكمة لصالح تلك الشركات، والحاجز أمام أفق التحرر

الذي يتطلع له المجتمع الفلسطيني المستعمَر. وما لبث الانتداب أن أعلن إدارته للمجتمع الفلسطيني، حتى أقام نظام مصرفيا مُدّعما بالقوانين والتشريعات بما يخدم الغاية الرأسمالية والقائمين عليها. وحينها أقر الانتداب بأن السياسات تُفصح عن قوة ومتانة العلاقة بين النظام الاستعماري والمؤسسات متعددة الجنسيات. وكان بنك باركليز النموذج الأكثر أهمية للإشارة إلى كيفية ربط المجتمعات المستعمَرة بالاستعمار والمنظومة الرأسمالية، بإتاحة أمواله على شكل سلفات في السوق الفلسطيني.

والتحول الآخر الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني، هو نشوء فئة محلية احتذت بالنموذج المصرفي الاستعماري، وأصبحت تملك رأس مال هام على المستوى المحلي. وهذا التغير أدى إلى تحول الطبقية في المجتمع الفلسطيني من إقطاعية إلى برجوازية رأسمالية أعادت بناء البنية الاجتماعية فيه، واستمرت في إتاحة الاستثمار النقدي ورأس المال للاستهلاك في السوق الفلسطيني وخرجت خارج الحدود الفلسطينية، وأصبحت عابرة للحدود كالنمط الأوروبي للشركات الكبرى.

الفصل الرابع

تطبيع الاقتصاد...اقتصاد التطبيع

اقتصاد ما قبل الأربعينيات

احتكر المستعمِر نمط الإنتاج والاستهلاك والعلاقات في المجتمع الفلسطيني، وعمل على إعادة تبيئته من جديد، من خلال مشروع تنموي رأسمالي استعماري يحيل على تغير ثقافي هام فيه. ففي أعقاب العقد الأول والثاني من حكم الانتداب، قامت بريطانيا بإعادة بلورة العمل الاقتصادي الفلسطيني بناءً على النظام الرأسمالي، وإتْباعه لاقتصاد الدول الرأسمالية الاستعمارية، والتحكم فيه، بل وإعادة هيكلة بنية المجتمع الفلسطيني. فقامت دولة الانتداب بالتلاعب برأس المال النقدي الفلسطيني كيّ تزيد من توثيق خطاها داخل المجتمع وبُناه الاجتماعية مما يزيد من مساحة هيمنتها وتغلغلها داخل الفضاء الفلسطيني، وهذا كله من أجل وضع الهيكلية الضرورية للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني.

كانت فلسطين عشية اضطرابات 1936 البلد الوحيد في العالم فيما عدا الاتحاد السوفيتي التي لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وعلى العكس فقد تمتعت بازدهار كبير نتيجة استيراد رأسمال بلغ أكثر من 30 مليون جنيه استرليني بين 1932 و1936.[305] منذ هذا العام، بدأت الإعلانات تتناقص بعد قيام ثورة 36-39 وإعلان الإضراب الذي عمّ فلسطين، وتصعّد الصراع القومي والاقتصادي بين قوى الاستعمار والفلسطينيين. إن الأسباب الرئيسية لقيام الثورة كما وضحها كنفاني تُختزَل في "وصول حدة التنافس في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني من الاقتصاد الزراعي-الإقطاعي-الأكليركي العربي إلى الاقتصاد الصناعي البرجوازي اليهودي الغربي... إن عملية تعميق حالة الاستعمار وتجذيرها، ونقلها من حالة الانتداب البريطاني

305. غسان كنفاني. ثورة 36-39 في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل. (القدس : الوكالة الفلسطينية للصحافة والنشر): ص12.

إلى حالة الاستعمار الإسكاني الصهيوني، وصلت إلى ذروتها"[306]. وبتفسير آخر، جاء الإضراب الذي كان امتدادا لثورة البراق عام 1929[307] احتجاجاً على الهجرة اليهودية المتصاعدة إلى فلسطين، والسياسات العنصرية ضد الفلسطينيين كطرد الحكومة الانتدابية والصهاينة المستعمِرين للعمال والفلاحين الفلسطينيين من مصدر رزقهم وأرضهم على السواء، مما أدى إلى إفقارهم واستلاب حياتهم الاجتماعية. وكان لتلك الهجرة "انعكاسات اقتصادية مباشرة ذات تأثير يومي متعاظم ملموس بوضوح على الشعب العربي في فلسطين، وخصوصا على صغار الفلاحين والفلاحين المتوسطين والعمال وقطاعات من البرجوازية الصغيرة والوسطى"[308].

بعد أن انتهى الإضراب وثورة الفلاحين والتي أُعلنت عام 1936 واستمرت حتى 1939، راح الانتداب يستقطب فئة الفلاحين ويهتم بشؤونهم الاقتصادية، فأصدر مشروع "زيادة الإنتاج" عام 1940 والذي اقتضى توفير القروض للفلاحين، واستمر حتى عام 1946. وتبعا للسياق التاريخي، جاء هذا المشروع بمثابة مشروع سياسي- اقتصادي تنموي لاستقطاب الفلاحين بعد المقاطعة الاقتصادية التي قاموا بها خلال ثورة 36-1939. إن أهمية هذا المشروع لم تنتج عن مبادرة بريطانيا "التنموية" فقط، كذلك ما أدى له من تغييرات داخل حيّز فلسطين العام، أهمها تمثل في تحويل مجتمعه المدني من لجان المقاومة بالسلاح لمناهضة الاستعمار إلى لجان التعاون بالاستلاف من الاستعمار. ستتضح أبعاد وخطورة اقتصاد الأربعينيات على المجتمع الفلسطيني في هذا الفصل، والذي ينبني على مجموعة أخبار وتقارير وردت في الصحف الفلسطينية عن القروض والسياسات التي صاحبت توزيعها ومنحها للفلسطينيين. وينقسم هذا الفصل إلى محورين أساسيين؛ فالمحور الأول يتضمن تحليل سياسة القروض والسلفات الزراعية والتجارية ضمن مشروع الإقراض لِ"زيادة الإنتاج". ويأتي البحث

---

306. كنفاني، المرجع السابق: ص 49.

307 . See: Rana Barakat. Thawrat al-Buraq in British mandate Palestine: Jerusalem, Mass Mobilization and Colonial Politics, 1928-1930. (Ph. D. Dissertation, University of Chicago, Dept. of History, 2007).

308. كنفاني، المرجع السابق: ص7.

هنا عن مدى استقرار الاقتصاد ونموه في الأربعينيات خلال محاولات التنمية التي ادّعى الانتداب بأنه يُتيحها للفلسطينيين، هذا بالإضافة إلى محاولات الحكومة الانتدابية تطوير أدوات الإنتاج الزراعي لدى الفلاحين ومنحهم إياها مع كيفية استخدامها والتعامل معها.

يبحث المحور الثاني في مسألة الإقراض الحكومي لمزارعي الحمضيات فقط، باعتباره مثّل أهم قطاع زراعي في عقد الأربعينيات من حقبة الانتداب على فلسطين، واهتمت به الحكومة بدرجة كبيرة جدا مقارنة بقطاع المحاصيل الأخرى. وخصصت الإدارة البريطانية للحمضيات قروضا سميت ب"قروض الحمضيات"، وتوزع على مزارعي الأثمار الحمضية. ويتضح خلال هذا الفصل أن الحكومة استغلت ضائقة مزارعي الحمضيات، وأوقعتهم في سياسة الإقراض المقنّعة بسياسة المساعدة، إضافة لاستصدار قوانين جديدة وفرض ضرائب عالية على الفلاحين ومزارعي الحمضيات بجانب محاولة نزع الأراضي منهم. ويجب التنويه إلى أن هناك تصنيفات عرقية مثل "عربي" وإثنية مثل "يهودي" اُستخدمتا في أخبار وتقارير صحيفتي الدفاع وفلسطين باستمرار، وهذه التصنيفات هي استعمارية بالأساس ولها مآربها السياسية والثقافية. وليس هذا موضع الدراسة، لكنها ترفض تَبَنّيها، وتستبدلها بالتصنيفات الأساسية –غير الاستعمارية، ألا وهي: فلسطينيون وصهاينة.

قروض بدل "تنمية"

استحدث الانتداب في فترة الأربعينيات نظام تسليف مختلف عن السابق، ويقتضي السؤال هنا عن أسباب منح الفلسطينيين القروض، وبالذات للمزارعين الذين عاشوا ظروفا صعبة أحاطت بهم بسبب استلاب أراضيهم ومنحها للمهاجرين اليهود.[309]

309. للمزيد انظر إلى: وليد الخالدي. قبل الشتات:التاريخ المصور للشعب الفلسطيني 1876-1948. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987).

لقد سعى الانتداب من البداية لتنمية وتأهيل الاقتصاد الصهيوني في فلسطين بمضاعفة عدد المهاجرين إليها وتدفق الأموال ورفع مستوى الإنتاج الصناعي. وجرى ذلك بتمكين الصهاينة من استثمار رؤوس أموالهم في فلسطين والتركيز على الإنتاج الصناعي المتطور، والذي أطلق عليه ميتزر مسّمى "الاقتصاد الحديث"، وأطلق على الاقتصاد الفلسطيني مسمّى "التقليدي"، ورأى بأن النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي ارتفع في فلسطين بعد استيراد المنتجات الصناعية من الخارج،[310] وخاصة بعدما زوَّدت حكومة الانتداب الصهاينة بالخدمات والبنى الأساسية، فحشدت كل المصادر الكبيرة من أرض وعمال ورأسمال بين أيدي الصهاينة في فلسطين، وقدمت لهم التسهيلات الضرورية التي تسرع من نموهم الاقتصادي، في الوقت الذي كان فيه النمو الاقتصادي للفلسطينيين قائما على الزراعة التقليدية واستيراد المنتجات الصناعية من الخارج.[311] لكن في بداية الأربعينيات بدا اهتمام الحكومة واضحا بالفلاحين الفلسطينيين، وهذا الأمر تبين في زراعة الحمضيات، وشمل المحاصيل الأخرى عندما اشترط الانتداب أن تكون "قروض الإنتاج" المقدمة للفلاحين مُوزعة ما بين استحداث وتطوير معدات الإنتاج وتكنولوجيات العمل الزراعي وتحسينه.

إن الغرض من"قروض الإنتاج" بمُسمى الحكومة هو تنمية الإنتاج المحلي مثلما تبين في التقارير، سواء أمُنحت للفلاحين الفلسطينيين أم الصهاينة، وذلك عن طريق تقديم الحكومة قروضا للمزارعين إثر الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشوها. وأصدر المندوب السامي بلاغاً رسمياً يقضي بصرف قروض الإنتاج للمزارعين، وذلك بموجب المهام الموكلة له بالإشراف على الإدارة الحكومية في المستعمرات بعد الرجوع إلى وزير المستعمرات المسؤول أمام البرلمان البريطاني كبقية الوزراء.[312] وجاء عنوان هذا البلاغ "الغاية الأولى من القروض تنمية الإنتاج الزراعي"، ونُشر في جريدة فلسطين بتاريخ 30 تموز1940، تضمن ما يلي:

---

310 . Jacob Metzer. The Divided Economy of Mandatory Palestine. (New York Cambridge University Press, 1998); p 17-18.

311 . Ibid.

312. أنيس صايغ. الموسوعة الفلسطينية: الدراسات التاريخية. مجلد 2 (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990): ص1117.

إن المندوب السامي بعد موافقة وزير المستعمرات، قد وافق على صرف مئة ألف جنيه من حساب الوفر بصفة قروض لتنمية الإنتاج الزراعي في فلسطين، وبقصد أن تحل حاصلات هذا الإنتاج الداخلي محل المواد الغذائية التي تستورد من الخارج... إن الغاية الأولى من هذه القروض هي العمل على الاستعاضة بالإنتاج المحلي عن طائفة من الحاجيات المستوردة، وليكن هذا معلوما أيضا أن استيراد هذه الحاجيات هو تحت رقابة الجهات الحكومية المختصة التي تصدر رخص الاستيراد. فيترتب على هذه الجهات والحالة هذه أن نأخذ بعين الاعتبار التام في الموازنة بين مقادير الإنتاج المحلي والمقادير المستوردة. ومع أن الحكومة لا ترغب عادة أن تتعرض لسوق تصريف الأسعار من تلقاء نفسه بفعل حركة السوق، فإنها في هذه الحالة الخاصة ستجعل الاستيراد خاضعا لرقابتها منعا لأي هبوط فاحش في الأسعار بسبب إغراق الأسواق المحلية بالحاجيات المستوردة من الخارج، وعسى أن يكون في هذا البيان، والايضاح كفاية فتزول المخاوف التي تكون نشأت حول هذا الأمر.[313]

يظهر هنا اهتمام الحكومة بالمزارعين ومحاولتها تطوير القطاع الزراعي في فلسطين باستخدام استراتيجية "التنمية". ويندرج هذا المفهوم تحت جملة المفاهيم المطعمة التي استدخلتها الدول الاستعمارية ضمن أساليب هيمنتها بهدف زيادة اعتماد الشعوب المستعمَرة عليها. وفي المقابل يظهر تدخلها المباشر في فلاحة الأراضي وسيطرتها عليه من خلال فرض الرقابة الاستعمارية والمحلية من خلال مؤسسات المجتمع المدني الناشئة. ونقطة أخرى تناولها البلاغ الرسمي، تكمن في إغلاق حكومة الانتداب باب الإستيراد من الخارج الذي فتحته في عقد العشرينيات، بالإضافة إلى أن الانتداب قد وضع في كلتا الحالتين إطارا قانونيا يُشرعن هيمنته.

وبالرغم من انتشار سياسة الإقراض البنكي في فلسطين خلال الحكم الانتدابي وتحديدا في ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أنها في بداية الأربعينيات تحولت لسياسة إقراض حكومي، بعد أن انتقل من نظام الائتمان غير الرسمي إلى نظام الائتمان الرسمي.[314] وبدأت الحكومة بعدها بالاشتراط على المقترضين-المزارعين، حيث فرضت عليهم نوع الزراعة التي سيزرعونها في حال حصلوا على القرض. وجاءت الشروط مع قرض المائة ألف جنيه المقرر توزيعه في الخبر التالي:

---

313. "قروض الإنتاج: بلاغ رسمي إلى الجمهور بشأنها"، جريدة فلسطين، 10 أيلول/1940.

314 . See; Nadan, Ibid; p214/ 238.

إن القرض سيعطى لمزارعي أراضي غزة وبئر السبع لزراعة الحبوب على اختلاف أنواعها، وعلى الأخص القمح. وأما القرض الذي سيعطى لمزارعي أراضي لواء اللد فسيخصص لزراعة البطاطا والخضار بأنواعها وإقامة بنايات متعددة تكون كثلاجات لحفظ أنواع الخضار الصالحة للحفظ فيها، وطرحها في الأسواق حين تكون قد خلت من أنواع هذه الخضار للإستغناء عن استيرادها من الخارج. وسيخصص القرض الذي سيعطى لمزارعي اللواء الشمالي لتشجيع زراعة الزيتون وبناء المعاصر الحديثة له وكذلك زراعة الخضار والحبوب. وبهذه المناسبة نذكر أن كثيرا من كبار المزارعين طلبوا إلينا أن نلفت نظر الحكومة إلى ضرورة الاسراع بصرف هذا القرض في أقرب مدة ممكنة حتى لا يذهب الوقت المخصص للزراعة وتضيع الفائدة المرجوة من هذا القرض وكذلك أن تصدر السلطات المسؤولة عن كيفية معاملات هذا القرض في أقرب فرصة ممكنة ليطلعوا عليها ويقدموا طلباتهم.[315]

تُشير الأخبار والتقارير التي نشرتها جريدة فلسطين إلى توجيه حكومة الانتداب للقطاع الزراعي وعمل الفلاحين بما يخدم الصناعة الصهيونية. إن التسهيلات التي أتاحتها الحكومة للفلسطينيين على صعيد مشروع تنمية الإنتاج تقتصر على تطوير الأدوات الزراعية كالبذور المحسنة ومعدات الحراثة المتطورة مثل التراكتورات، أما مشروع التنمية المتعلق بالصهاينة، فركزت فيه على قطاع الصناعة الذي تقدم بنسبة 72% من عام 1922 حتى 1939.[316] ويؤكد الخبر أعلاه على أنّ حكومة الانتداب قد "فتحت" السوق الفلسطيني في بداية ولايتها أمام حركة استيراد المنتجات من الخارج، ثم بدأت بالعمل على الحد من الاستيراد بعد تمكين الصهاينة من تطوير عدد من الصناعات وأدوات الإنتاج الزراعي في سبيل دعم المشروع الصهيوني المزمع إقامته، وتدعيم بنيته التحتية. ومن أبرز المسائل التي بدا فيها التمييز واضحا هي إصرار المعاصر الصهيونية على أن تأخذ كمياتها للعصير من البرتقال الذي يزرعه الصهاينة فقط دون البرتقال الفلسطيني، ضاربة عرض الحائط بقرار مجلس تصريف الحمضيات الذي جرى العمل بموجبه منذ بداية تصريف موسم الحمضيات. وسار العرب بموجب هذا المبدأ بدقة وأشركوا اليهود في تصدير النصف من الحمضيات إلى الأقطار العربية المجاورة مع أن التصدير إلى هذه الأقطار كان في جميع السنين السابقة بيدّ المصدرين العرب وحدهم، ولهذا طالب العرب

315. "قرض المئة ألف جنيه لتحسين الإنتاج: كيفية منحه للمزارعين في أنحاء فلسطين"، جريدة فلسطين، 10 أيلول/ 1940.

316 . Metzer;p 150-155.

بتنفيذ مبدأ المناصفة في التوريد للمعاصر الصهيونية.[317] وكان بإمكان الحكومة معاقبة الصهاينة جراء قرارهم هذا، لكن التمييز بين الفلسطينيين والصهاينة ظل قائما طوال تطوير مشاريع الإنتاج بتثبيت الديون والصورة الليبرالية الرأسمالية. وفي سياق سياسة التمييز التي انتهجها الانتداب البريطاني ضد الفلسطينيين، يُمكن ملاحظة مساعي سلطات الانتداب لبيع الإنتاج الصهيوني وتصريفه في السوق الفلسطيني، وفي نفس الوقت رفضت شراء الإنتاج الفلسطيني. إن عملية الإقراض التي شاعت في ثلاثينيات القرن الماضي، هي بداية لمشروع "تنموي" إدعائي، أُستكمِل في الأربعينيات في سبيل إنجاز المشروع السياسي الاستعماري-الرأسمالي.

وبناء على السياسات الاقتصادية المجحفة في حق المزارعين الفلسطينيين بعد كسر الثورة الكبرى عام 1939، تم الاستيلاء على أراضيهم وانتهاكها، بالإضافة إلى خسارة الكثير من المحاصيل بسبب الحروب أو الظروف الاقتصادية وجراء سياسات التمييز الانتدابية ضد الفلسطينيين التي كانت تتعمد دائما أن تُملي شروطها عليهم. وقد ورد خبر في جريدة فلسطين عن تحسن الحالة في فلسطين منذ نشوب الحرب العالمية الثانية وعن تقدم المشاريع التجارية والصناعية في حيفا، إلا أنه لم يذكر المشاريع الزراعية آنذاك، وجاء في هذا الخبر: "نشرت مجلة بريطانيا العظمى والشرق المعروفة في عددها الأخير تحت عنوان تقدم فلسطين لكلمة عنها فيما يلي: مشاريع حيفا، جاء في نبأ من حيفا أن الأحوال تتحسن في فلسطين باستمرار منذ نشوب هذه الحرب وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نشير إشارة خاصة إلى ما له علاقة بالتقدم الذي تقدمته المشاريع التجارية والصناعية في حيفا"[318]. إن هذا الخبر يؤكد على الازدهار الصناعي والتجاري في حيفا، لكنه ازدهار آخذ بالنمو في الصناعة الصهيونية التي توسعت على حساب الفلسطينية، ففي حين كان الفلسطينيون يمتلكون 65% من مجموع المؤسسات الصناعية في البلاد عام 1928، هبطت إلى 27, 8% عام 1936، وشملت الصناعات الصهيونية 80 نوعا من الإنتاج ما عدا النسيج والزيوت. بينما شملت الصناعة الفلسطينية 19 نوعا

317. "محاولة اليهود الخروج من مبدأ المناصفة بشأن تصريف الحمضيات"، جريدة فلسطين، 7 شباط/1945.
318. " الحالة في فلسطين تتحسن باستمرار منذ نشوب الحرب"، جريدة فلسطين، 21 أيار /1940

تركزت على الغذاء والصابون والملبوسات.[319] وأعدت الوكالة الصهيونية مشروعا ضخما لاستثمار الحمضيات من أجل استغلال حمضيات فلسطين في صناعة العصير والمربيات. وملخص المشروع هو أن يُقام في كل بيارة مصنع صغير لاستهلاك قسم كبير من حاصلاتها في صنع العصير واستخراج الزيوت...[320]. وعند المقارنة بين التنمية التي حاول الانتداب تحقيقها وإنجازها في فلسطين يتضح أن جميعها راحت تتحقق لصالح الصهاينة.

وكان البنك العثماني قد حدد نسبة الفائدة على القروض الزراعية بألا تتجاوز 9%[321]، وبقيت كذلك بعد مجيء الانتداب، واستمر هذا القانون حتى أواخر الثلاثينيات، بينما في بداية الأربعينيات بدأت تنخفض هذه النسبة نظرا لظروف المحاصيل ولتسهيل عملية الاستدانة. وتظهر في شروط القروض الزراعية التي وضعتها لجنة الأثمار الحمضية الرسمية وأعلنتها في الجريدة كما يلي:

> **أن يوقع كل مستلف للقرض على سند بينه وبين البنك الذي سيقوم بالدفع له – وهذا السند كالسندات التي كان التجار أو المزارعون يوقعونها ويستلفون بموجبها في السنين الماضية– يقر فيه برهن محصول ثمار بيارته أو بياراته في الموسم القادم، وعدم التصرف في هذا المحصول بدون إذن واطلاع البنك الراهن الذي سيدفع السلفة. أما طريقة التسديد فسوف يكون لمجلس مراقبة وتصدير الحمضيات الذي سيشكل في القريب العاجل سيطرة تامة عليها. أما فوائد القروض فسوف تكون بين خمسة ونصف وستة ونصف في المائة من قيمة القرض لكل مستلف من المزارعين أو وكلائهم وسيكون للحكومة من هذه الفائد واحد في المائة لقاء ضمانها لثلثي القرض بحيث يكون ما ستضمنه من مبلغ القرض لا يزيد عن 340 ألف جنيه.**[322]

يُستشف من هذا الخبر أن الحكومة تحاول منح قطاع المزراعين– الفلاحين تسهيلات من خلال تخفيض نسب الفائدة على القروض. ومن الواضح كذلك أن القروض الزراعية التي كانت تمنح لليهود تنطوي تحت مشاريع الدعم الاستثماري من خلال القروض الموجهّة، أي كانت أكثر تخصيصا في مجالات وأنواع الزراعة

---

319. أنيس صايغ، مرجع سابق: ص 1107.
320. مشروع ضخم لاستثمار الحمضيات"، جريدة فلسطين، 10 أيلول/1941.
321. راجع الفصل الثالث" الانتداب وسوق فلسطين النقدي".
322. "احتماع لجنة الاثمار الحمضية الرسمية "، جريدة فلسطين، 5 حزيران/1940.

من مشاريع القروض الممنوحة للفلسطينيين. فعندما تم توزيع القروض الزراعية على المزارعين —كما ورد في الخبر التالي:

> **تم توزيع القروض في منطقة طولكرم لشراء البذور. وكذلك وزعت القروض على المستعمرات اليهودية في ناتانيا وضواحيها وسيباشر بتوزيعها على المزارعين اليهود في المستعمرات الجنوبية. وقد توسطت الوكالة اليهودية لتوزيع مبلغ 35 ألف جنيه على المستعمرات الزراعية لشراء البذور وتحسين زراعة البطاطا. كما أن مبلغا آخر من اصل القرض العام مخصص لمخازن التبريد لحفظ الأثمار الحمضية ونالت محطة التجارب الزراعية اليهودية في رخبوت سبعة آلاف جنيه من أصل القرض.**[323]

إن السلفات التي أقرضتها البنوك للفلاحين بعد دراستها من قبل ممثل عينته الحكومة وممثلين آخرين عن البنوك الثلاثة التي شكّلت لجنة البنوك، وهي بنك باركليز والبنك العثماني، إضافة إلى بنك أنجلو- فلسطين، واستحوذ بنك باركليز على العدد الأكبر من السلفات .[324] إن هذه البنوك هي بنوك تجارية استعمارية بالأساس.

ومن سياسات الحكومة الانتدابية التي شهدتها فلسطين آلية إتخاذ القرارات، فلم تلبث الإدارة أن اتخذت عددا من القرارات وأصدرت قوانينها، حتى تلحقها بإجراء آخر يعود بالضرر على المزارعين والفلاحين الفلسطينيين. وهو ما حدث مع القروض والسلفيات الزراعية التي قررت الإدارة تحويلها مع لجنة الوفد الزراعي المشترك من "مساعدة حكومية إلى قرض تجاري تشرف عليه البنوك، فقد رؤى الاتصال بلجنة البنوك والاستهلاك منها عن هذه الشؤون، وبما أن المستر هونيان المدير العام لبنك أنجلو-فلسطين يمثل لجنة البنوك"[325]. إن تحويل المساعدة الحكومية إلى قرض تجاري وتحت إشراف مسؤول صهيوني يُمثل اللجنة يؤكد على دور السياسات الاقتصادية الانتدابية في زعزعة وخلخلة الأوضاع الاقتصادية للفلاح الفلسطيني ويعكس

---

323. "المباشرة في توزيع القروض الزراعية "، جريدة فلسطين، 10 تشرين الأول/ 1940.
324. "سلفة البيارات وأعداد كشوفات رسمية "، جريدة الدفاع، 3 حزيران/1940.
325. "احتماع لجنة الوفد الزراعي المشترك: الاتصال بمدير بنك انجلو وتعيين موعد"، جريدة فلسطين، 10 أيار/1940.

التحيز الانتدابي للصهاينة، ويعكس كذلك مدى تقلب هذه السياسات التي تؤدي بالضرورة إلى عرقلة الإنتاج الزراعي في مواسمه واضطراب عمله ونشاطه الاقتصادي المعتاد.

وفي أعقاب ثورة 1936-1939 تناقص حجم الإقراض، إلا أنه لم يتوقف. فقد انخفض خلال الثورة عدد الجمعيات التعاونية والبنوك الزراعية التي كانت تمنح القروض للفلاحين كما تبين في الفصل السابق. وتراكمت الديون والرهونات على الناس بسبب تسهيل إجراءات التسليف التي اعتمدتها الحكومة الانتدابية حينذاك. و الخبر الذي ورد في جريدة فلسطين عن "مؤتمر في يافا يعقده أصحاب الأملاك لبحث شؤونهم" يؤكد على عدم سداد الرهونات:

> **عقدت جمعية أصحاب الأملاك في يافا يوم أمس، جلسة مستعجلة قررت فيها وجوب عقد مؤتمر تدعي إليه وفود من جميع أقضية فلسطين تمثل أصحاب الأملاك المعروضة للبيع بسبب ما عليها من رهونات أو ديون. وقد أرسلت الدعوة إلى القدس وحيفا وعكا والخليل وبئر السبع وغزة وصفد وطبريا والرملة وطولكرم والناصرة وإلى الكثير من القرى. وطلبت من المدينين أن يشكلوا لجانا تمثل أصحاب الأملاك، وتختار كل لجنة وفدا يمثلها في المؤتمر الذي سيعقد في يافا متى تلقت الجمعية الردود.**[326].

إن تشكيل جمعية لأصحاب الأملاك المعروضة للبيع تشير إلى أن الأملاك المعروضة للبيع عرضت مقابل ديون ورهونات.وذلك نتيجة تلّقي قروض اضطرتهم لرهن أملاكهم مقابل الاستلاف والحصول على أموال على شكل قروض، هذا أولا. وثانيا يُستدل من هذا على سوء الوضع الاقتصادي لأصحاب هذه الأملاك. وثالثا والأهم تبلور مجتمع مدني فلسطيني مستعمَر قيد النشوء تجمعه المصالح الاقتصادية. وكل هذا يخضع لسياسات الحكومة، ويعد دليلا من دلائل إبعاد الناس عن الثورة، وإشغالهم بالهموم اليومية. كما من الواضح أن الوضع الاقتصادي يشمل معظم المدن الفلسطينية مما اقتضى ضم لجان من كافة المدن والقرى تحت إطار الجمعية وتطلب المناداة بتشكيل لجان تمثلهم أمام الحكومة.

---

326. " مؤتمر في يافا يعقده أصحاب الأملاك لبحث شؤونهم "، جريدة فلسطين، 7 أيلول/1940.

وبشأن تدهور أوضاع المزارعين وتزايد مديونيتهم بفعل سياسات وقوانين الانتداب؛ يؤكد تقرير ورد في اليوم التالي عن اجتماع لجنة الوفد الزراعي المشترك للبحث في موسم الأثمار والديون من أجل "منح صلاحية التمثيل إلى وفد يجري انتخابه لمراجعة الحكومة بشأن تنفيذها لِـ"قانون الديون"[327]، ووقف البيوع الجبرية، وتأمين تصريف محصول الأثمار الحمضية في الموسم القادم. وقد بحثت لجنة الوفد المشترك في الاقتراح القائل بتوحيد لجنتها مع لجنة أصحاب الأملاك".[328] وقد كثُر عدد اللجان المشكلّة في ذلك الوقت على أثر سياسة الإقراض والتسليف التي أدخلت الفلسطينيين في مأزق الديون ورهن الأملاك وبيعها. ويتحدد دور هذه اللجان في مواجهة السلطة القائمة ومطالبتها بإنجاز مسؤولياتها، وهذه اللجان الطوعية تندرج في إطار المجتمع المدني المستعمَر بمفهومه البسيط. تلك اللجان تُشبه إلى حد بعيد النقابات التي تحدث عنها فانون والتي تشكلت بهدف تحسين ظروف أعضائها.[329] إن لجنة القروض الزراعية من بين اللجان التي تشكلت حينها، رفعت شكوى بلسان بعض المزارعين ومختاري القرى تتعلق بالقروض الزراعية للبيارات الخاصة ببعض البيارات المرهونة، وملخصها – كما جاء في التقرير–:

> **أن بعض المرتهنين تقدموا إلى لجنة القروض في السابق يطلبون منها عدم دفع القرض لصاحب البيارة المرهونة عندهم، فامتنعت اللجنة عن صرف القرض لأصحاب هذا النوع من البيارات، رغم أن بياراتهم ما تزال تحت تصرفهم، يصرفون عليها ويتصرفون في محصولها. وصلب الشكوى في الموضوع، هو أن المرتهنين أنفسهم الذين طلبوا في السابق عدم صرف القروض لأصحاب البيارات المرهونة عادوا فأرسلوا طلبا ثانيا إلى اللجنة يعلمونها بأنه لا مانع لديهم من صرف القرض لأولئك المزراعين، وأنهم يسحبون اعتراضهم السابق. ولكن اللجنة لم تأبه لهذا "التعديل" في الموقف وتمسكت بالإعتراض الأول وبذلك حرمت أصحاب تلك البيارات المرهونة الاستفادة من القرض ولم تمكنهم من الصرف عليها وهي كما قلنا لا تزال تحت تصرفهم، وكانت النتيجة أن ظلت تلك البيارات بدون شغل ولا ري، وعدد هذه البيارات لا يستهان به كما علمنا فعسى أن يهتم المسؤولون بهذه الشكوى قبل 15 أيلول وهو موعد إنتهاء صرف القروض حرصا على مستقبل هذا العدد الكبير من البيارات. ويقول أصحاب الشكوى أن الغرض من القرض كان**

---

327. "اجتماع لجنة الوفد الزراعي المشترك "، جريدة فلسطين، 8 أيلول/1940.
328. المرجع السابق.
329. فانون. معذبو الأرض، مرجع سابق: ص104-105.

إسعاف المحتاجين من المزارعين ولكن إقصاء أصحاب البيارات المرهونة من هذا النوع من القرض حرمهم الفائدة المرجوة منه.[330]

إن عدم مساعدة أصحاب البيارات والمزارعين دفعهم لتعريض أراضيهم لخطر البيع أو التنازل عنها لسداد القرض أو فك الرهن. وبهذا يكون الفلاح أو المزارع الفلسطيني قد وقع تحت وطأة سياسات الاقتصاد الاستعمارية الهادفة إلى السيادة على الأرض والسكان من خلال توريطهم في نظام الديون والرهونات، وبالضرورة سوف تنحصر همومه في كيفية الحفاظ على ما تبقى من أملاكه وسداد ديونه دون خسارة ما رهنه مقابل القرض. وهذه العملية لا تقتصر فقط على ربطه بالديون، وإنما تشمل أيضا إيهامه بأن حكومة الاستعمار تساعده لرغبتها في تطوير وسائل إنتاجه، وكأنها تضاعف من حجم إنتاجه الذي سيزيد من حجم رأس المال والأرباح العائدة عليه. أما بخصوص اللجان التي تشكلت جراء سياسة إدانة الفلاحين، فهي غير مستقلة عن الدولة والاقتصاد. إن هذه اللجان في واقعها جزء من المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر الذي رفع السلاح في وجه الانجليز .. العدو الحقيقي"[331] ثم تحول إلى مُتعاوِن معه. وقد أدى التلاعب الرأسمالي إلى قولبة الثقافة المحلية – الفلاحين الثوريين– من التفكير في مُقاومة الاستعمار إلى المطالبة "بتحسين أوضاعهم"[332]؛ وعقد الأربعينيات يوضح تحول ثورة الفلاحين إلى مشروع "تنموي" اقتصادي–استعماري.

إن جميع هذه السلفات بدأت الحكومة بتوفيرها بعد أن ازداد عبء الديون على الفلاحين، المتمثلة في القروض التي استلفوها في أعقاب عام 1935، وبسبب ثورة 1936-1939 لم يتمكنوا من تسديد أقساطهم بسبب الثورة وإضراب الفلاحين احتجاجا على المشروع الاستعماري الصهيوني.[333] وباتت هذه الديون نمط حياة ووسيلة للعيش، بعد أن روَّجت لها الثقافة الرأسمالية الليبرالية على أنها الحل المتاح أمام

330. "لفت نظر للجنة القروض الزراعية حول بعض البيارات المرهونة ومصيرها"، جريدة فلسطين، 8 أيلول/1940.
331. كنفاني، مرجع سابق: 58-59.
332. المرجع السابق: ص60.
333. "مسألة ديون المزارع البيوع الجبرية: بحثها في مقابلة مع السكرتير المالي أمس"،جريدة فلسطين، 11 تشرين الأول/1940.

المستهلك، إلى أن باتت البنوك وحكومة الاستعمار (مصدر التمويل) وسياسة الاستدانة من أساسيات الثقافة السائدة، فقد أخذت التنمية البديلة عن العمل الثوري والتي تمثلت في قروض زيادة الإنتاج، بالتبلور كثقافة وحل اقتصادي التقت به الليبرالية والليبرالة الجديدة، وهذا ما قاد إلى "استعمار اقتصادي جديد "يزاوج بين الاستعمار والليبرالية الجديدة"[334].

وعليه بدأت البنوك ببيع أملاك المقترضين المرهونة أو غير المرهونة لسداد القروض، وذلك بعد عجزهم عن دفع ديونهم أو حتى مصاريف بياراتهم أو فوائد ديونهم المتراكمة، ولا تأمين نفقات معيشة عائلاتهم، وسميت ب"البيوع الجبرية"[335]. وفي الوقت الذي كان فيه اقتصاد فلسطين يقوم على العمل الزراعي، خسر الفلاحون أراضيهم التي تمثل العمود الفقري لاقتصادهم نتيجة هذه البيوع، وزادت أوضاعهم سوءاً نتيجة الخناق الذي فرضه الانتداب وانحيازه ودعمه للصهاينة. وكذلك نتيجة للسياسات الاقتصادية الاستعمارية الرأسمالية التي وجدت في فلسطين سوقا للاقتراض واستهلاك الإنتاج الصناعي، وإنهاك المجتمع الفلسطيني لتأسيس مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. وهذه السلفات والقروض والحلول التي قدمتها الحكومة لم تكن تعويضا للفلاحين على ما أصابهم وأراضيهم من خسائر وأضرار في أعقاب الهجرة الصهيونية والثورة، وإنما هي ديون تتراكم عليهم.

الاستعمار والساحل الفلسطيني

سعت الحكومة إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي الفلسطيني عن طريق توفير التكنولوجيا المتطورة للإنتاج الزراعي، وتوفير المساعدات المباشرة-القروض- وتوسيع شبكة الطرق، وتربية المواشي وإعارتها للمزاعين

334. نخلة، أوسلو إذ تستبدل الاستعمار الاقتصادي الجديد بالتحرر، مرجع سابق.
335. المرجع السابق.

الفلسطينيين، وخاصة في المناطق الريفية.[336] فعلى صعيد تحديث طرق الإنتاج، قررت الحكومة توزيع قروض تحسين الإنتاج وبناء مخازن تبريد لحفظ الإنتاج الزراعي، فقد أقرت دفعة واحدة 1500 طلبا من أصل 1720 طلبا، وجرى تدقيق جميع طلبات القروض بسرعة لتقديمها إلى لجنة البنوك لصرف الدفعات.[337] إن مشاريع الإقراض هذه جاءت ضمن مشاريع الانعاش الاقتصادي المباشرة بعد الثورة، وقد خُصص منها مبلغ مالي بقيمة ثلاثة أرباع المليون جنيه لدعم المؤسسات والطرق العربية والقروض.[338] ولم تقتصر محاولات إرضاء الفلسطينيين على إنعاش اقتصادهم، لأن مخصصات الإنعاش جاءت للبناء العمراني كالمستوصفات والمدارس والطرق والمجالس المحلية وغرس الأحراش والمياه داخل القرى، واستوردت الحكومة تراكتورات للحراثة المكيانيكية لفائدة القرى الفلسطينية وعلى أساس مبدأ الإعارة والتأجير.[339] وفيما يتعلق بالتقانة المتطورة في زراعة الأراضي، فتكشف عن آلية هيمنة دولة الاستعمار على السوق والإنتاج الفلسطينيين، حيث إن الإنتاج الصناعي للدول الرأسمالية الاستعمارية يتم تصريفه في المستعمرات كسوقٍ استهلاكيٍّ. والتنميط الثقافي على النمط الأوروبي شمل كل جوانب الحياة[340]، ومن بينها آلية الإنتاج الزراعي الميكانيكية، وبذلك تكون قد جهزَّت في الساعة ذاتها الهيكلية التحتية للمشروع الاستعماري الاستيطاني، كما غيرت من نمط الحياة للسكان الأصليين بتوظيف التقانة الصناعية في مجتمع فلسطين الفلاحي.

وراحت البنوك بدفعٍ من الحكومة تركز اهتمامها على الزراعة الفلسطينية والمزارعين الفلسطينيين ومنحهم القروض. وبخصوص السلفات الزراعية التي قدم لطلبها المزارعون الفلسطينيون وحدهم فبلغت 2150 طلبا[341] وازدادت بعد أن تم صرف 1300 طلب من القروض الزراعية لأصحابها الفلسطينيين، والطلبات التي تزال

---

336 . See; Nadan, The Palestinian Peasant Economy; p299-302.

337. "نماذج طلبات القروض الزراعية "، جريدة فلسطين، 18 حزيران/ 1940.

338. " مشاريع الإنعاش في لواء القدس "، المرجع السابق.

339. جريدة فلسطين، 3 تشرين الأول/1943.

340. انظر إلى : الفصل الثاني من هذه الدراسة.

341. "السلفات لجميع المزارعين في فلسطين "، جريدة فلسطين، 19 حزيران/ 1940.

لجنة البنوك تُصرّ على رفضها تبلغ حوالي 200 -250 طلبا، و لدى اللجنة حوالي 250 طلبا جاهزة للدفع، ولكن أصحابها متأخرون عن الحضور إلى مكتب الصرف لقبض قروضهم ولا يزال الذين انتدبتهم لجنة البنوك لتبليغ هؤلاء ضرورة الحضور والقبض يواصلون تجوالهم في القرى لهذه الغاية"[342]. إن عدد هذه القروض كبير، وهي لم تتوقف طوال عام 1940، وحتى الأعوام اللاحقة، فقد كانت تزداد قيمة القروض في كل عام، إضافة إلى زيادة وتيرة الاعتراضات والاحتجاجات والمطالبات حولها. فقد ربطوا في ذهنهم فكرة القروض على أنها ذات علاقة بالإنتاج والمشاريع التي تدر أرباحا[343] بذريعة "التنمية الاقتصادية".

كما وتم استئناف دفع القروض للمزراعين، وصرفها لثلاثين شخصا من أهالي قرية يازور قضاء يافا، تلك القرية الفلسطينية التي كان أهاليها يملكون بيارات، وتُبيِّن أوراق تسجيل أسماء أصحاب البيارات وأرقامها بأن جميعهم فلسطينيين[344]، كما وتم صرف القروض على دفعة واحدة لأهالي قرية يازور تمهيدا لمنح القروض لهؤلاء الفلاحين الفلسطينيين، فالخبر أدناه يؤكد بأن:

> **انتهت الترتيبات التي قامت بها لجنة البنوك وموظفوا مكتب القروض الزراعية بيافا تمهيد لصرف القروض دفعة واحدة بدلا من دفعتين لاصحاب الطلبات بعد أن توقف الدفع مدة يومين. وقد أُعيد مكتب فتح صرف القرض صباح أمس وإستانف موظفوه العمل في الصرف لأصحاب الطلبات من قرية يازور، حيث صرفوا لنحو ثلاثين شخصا منهم فقط نظرا لكثرة الشركاء في الطلب لواحد بمعدل 260 قرشا عن كل دونم وقد أعدَّ 52 طلبا واستدعي أصحابها للصرف لهم اليوم.**[345]

إن القرض الزراعي صُرف على فترات، و لم يُوزع مرة واحدة على المزارعين. فقد صُرف من أصل القرض الزراعي 12 ألف جنيه على مزارعي قضاء حيفا، وقد خصص قسم منها لشراء عربات لنقل الأسمدة الكيماوية إلى الأراضي لأجل زيادة إنتاجها.[346] كما أن معظم مساحات الأراضي "البور" التي لم تزرع في السابق بُوشر

---

342. "صرف الدفعة الأولى من القروض "، جريدة فلسطين، 28 آب/1940.
343. نخلة. أسطورة التنمية، مرجع سابق: ص 91.
344. الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت، "يافا: قرية يازور المدمرة: أرقام البيارات واسماء اصحابها فترة الانتداب البريطاني"، نقلا عن: http://awraq.birzeit.edu/?q=en/node/7595 . استرجع بتاريخ: 2015/2/19.
345. "استئناف دفع القروض للمزارعين "، جريدة فلسطين، 20 تموز/ 1940.
346. " 12 ألف جنيه من القرض الزراعي"، جريدة فلسطين، 29 أيلول/1941.

في حرثها تمهيدا لزراعتها من أصل القرض حتى يكون الإنتاج مضاعفا في العام المقبل.[347] كذلك، تم توزيع البذار من أصل القرض الزراعي على المزارعين، ووزعت 14 ألف شتلة قرنبيط على المزارعين في قضاء حيفا.[348] لقد تركز التوزيع على المناطق الساحلية، إلا أنها "تنمية" على هيئة ديون، وهذا الدعم الممثل بوسائل الإنتاج تم احتسابه من ضمن القرض. وقد حظي الساحل الفلسطيني باهتمام الانتداب، فمثلا شهدت مدينة حيفا تغيرات مركزية هامة في ظل حكم بريطانيا. فقد تركزت المشاريع التي أقامتها الإدارة البريطانية والصهاينة فيها، الأمر الذي جذب الكثير من الفلاحين الفلسطينيين والعمال للهجرة إليها، إضافة إلى المهاجرين الصهاينة.[349] وتشكّل أهمية حيفا الاستراتيجية عاملا مهما في الخطط البريطانية للمنطقة، لأنها توفر ممرا إلى الداخل السوري ومركزا للمواصلات خاصة بعد تطوير ميناء حيفا، وبناء مطار وقاعدة للطائرات المائية، ومن ثم مد أنبوب نفط من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط، وتعكس هذه المشاريع مصالح بريطانيا الإمبريالية والتزامها بالمشروع الاستعماري الصهيوني.[350] وقد تركز اهتمام بريطانيا بالساحل الفلسطيني عامة، وحيفا خاصة ليس فقط لكونه الممر الآمن البري والبحري والجوي لمصالحها الاستعمارية، بل لأن الفلاحين الفلسطينيين اتخذوا من الجبال مركزا للثورة[351] والتحرر من الاستعمار.

وقامت الحكومة البريطانية ب"تنمية" السوق الفلسطيني كسوق استهلاكي لسلع الإنتاج الصناعي المادية والنقدية الأوروبية- الأمريكية في العقدين الأول والثاني –العشرينيات والثلاثينيات – من انتدابها لفلسطين. بينما في العقد الثالث –الأربعينيات- وبعد الثورة انصبَّ اهتمام حكومة الاستعمار على "تنمية الإنتاج الزراعي" بإقراض الفلاحين الفلسطينيين، والذي شمل أيضا الصهاينة، ولكن الحكومة الانتدابية وضمن سياسة التمييز العنصرية التي اتبعتها وقتذاك، كانت توجه الزراعة الصهيونية نحو بلوغ الصهاينة الاكتفاء الذاتي والتنوع

347. المرجع السابق.
348. المرجع السابق.
349. مي إبراهيم صيقلي. حيفا العربية 1918-1939: التطور الاجتماعي والاقتصادي. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997): ص69.
350. المرجع السابق: 95-99.
351. كنفاني، مرجع سابق: ص70.

في الزراعة، فقد وجهت فوائد القرض الزراعي نحو زيادة إنتاجهم والعناية بزراعة الحبوب بدلا من البرتقال، وحينها بدأت:

> **تتحول جهود بعض المزارعين اليهود من العناية بالبرتقال إلى العناية بالحبوب وغيرها من المواد الغذائية، ففي مستعمرة رعنانا أوقف المستعمرون هناك 450 دونما على زراعة الحبوب، و50 دونما على زراعة البطاطا، وكل هؤلاء المزارعين كانوا في السابق لا يزرعون سوى الحمضيات والذي ساعدهم على هذا التحول قروض الحكومة لتشجيع زراعة المواد الغذائية، وقدمت الوكالة اليهودية مبلغ 300 جنيه لشراء أنابيب هرتسيليا لتشجيع حركة زراعة المواد الغذائية.**[352]

يُضاف إلى ما سبق أن آلية الإقراض وطبيعة الاهتمام والدعم الذي قدمه الانتداب والبنوك سويا للمزارعين الصهاينة اختلفت عن آلية الإقراض وطبيعة اهتمامهم بالمزارعين الفلسطينيين، فقد أعطت الصهاينة قروضا زراعية طويلة الآجال، فبعد أن تم:

> **الفراغ من توزيع القرض الزراعي على المستعمرات اليهودية الخاصة والتابعة للعمال، قد عُرف أن مبلغ 9 آلاف جنيه أخرى ستوزع على المستعمرات الخاصة كقروض طويلة الآجال (لمدة 15 سنة) لإنشاء مخازن تبريد لحفظ البطاطا حتى لا يضطر المزارعون إلى إغراق الأسواق بمحاصلاتهم التي يخشون من الفساد.**[353]

عدا أن القروض الممنوحة للمستعمرات الصهيونية طويلة الآجال، فهي تُعنى بآلية تصريف الإنتاج الصهيوني من المزروعات وتسويقها وحمايتها داخليا وخارجيا. وأخذ الانتداب يُؤسس دعامات الاقتصاد الصهيوني ومنتجاته، ليس فقط من خلال تدعيم بُنية تحتية له، وإنما عبر إصدار قانون فرض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة لحماية الإنتاج الزراعي الصهيوني. وأصبحت تُشرِّع بريطانيا القوانين وتتخذ الإجراءات الداعية إلى حماية المنتجات الصناعية والزراعية الصهيونية بعد أن فتحت كافة مداخل فلسطين أمام البضائع المستوردة من تولى الانتداب مهام الإدارة وحتى ثورة 39. وجاء صك الانتداب في المادة (18) بما يحقق لها مخططها الاستعماري، وتضمن بألا "يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع أو المهن... وتطلق حرية

352. "فوائد القرض الزراعي لزيادة الانتاج "، جريدة فلسطين، 25 تشرين الثاني/1940.
353. "قروض زراعية طويلة الآجال "، جريدة فلسطين، 4 كانون الأول/1940.

البضائع... ومن حق إدارة الانتداب أن تفرض – بالتشاور مع الدولة المنتدبة- ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية"[354]. ويُعد عقد الأربعينيات منذ بدايته فترة مهمة جدا في تاريخ فلسطين المنتدبة، كونها تُضيء صناعة "المساعدات" برأي خليل نخلة، لتكريس السيطرة الاستعمارية والصهيونية على المجتمع الفلسطيني بذريعة "التنمية الإنتاجية"، وهي التنمية القائمة على القروض، والتي ترتكز على الاستثمار الرأسمالي والقوى الاستعمارية المتواجدة فيه، وابتنت ثقافة الإستدانة من أجل الإنتاج عن طريق البنوك بالتحديد، وعدا التهاود والتعاون مع الاستعمار عبر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر.

وأحيانا، كان هناك انتقاد وتذمر لطريقة صرف القروض، لأن البنوك في بعض الأحيان قد ترددت وتباطأت في صرف القروض، كما تبين في الخبر التالي:

> **استأنفت دائرتا بنك البارکلس وبنك العثماني... صرف القرض الزراعي لأصحاب البيارات، فقد استدعت كل إدارة على حدة عشرة من زبائنها الخصوصيين وسلكت معهم نفس الخطة التي سلكتها مع غيرهم أمس الأول، والتي ذكرناها في عدد أمس ببعض أعضاء الوفد المشترك وسألناه رأيه في الخطة التي تسير عليها إدارتا البنكين في عملية الصرف. وقد ذكر لنا أن هذه الخطة غير عادلة ويجب أن يصرف يوميا لخمسين شخصا على الأقل بدلا من عشرة. وإذا سارت المصارف على الخطة الأولى فإن عملية الصرف تستغرق 15 يوما فقط، بينما هي في الثانية تستغرق نحو ثلاثة أشهر أو أكثر، وإذا كان الحال كذلك فمتى تدفع المصارف الدفعة الثانية من القرض للمزارعين، وكيف يتمكن أصحاب البيارات من الانفاق على بياراتهم في الوقت المناسب. وقد قابل مندوب هذه الجريدة المستر توماس مدير بنك البارکلس والمستر دانت مدير البنك العثماني في الغرفة التي كانا مجتمعين بها في إدارة الأخير وسألهما عن الأسباب التي حملت المصارف على سلوك خطة الصرف البطيئة هذه، فأجاب المستر توماس بأن عدد الأشخاص الذين يصرف لهم سيزاد تدريجيا طبق العمل الجاري في الداخل لإصلاح أخطاء بعض النماذج... وقريبا سيعلن مزارعو عدد من القرى بالوقت الذي تصرف فيه لهم مبالغ السلفات الزراعة المستحقة. ثم قال: وقد أتم الموظفون شئون هذه السلفات النماذج المختصة بمزارعي مدينتي القدس ونابلس بعد أن دققت وصححت معلوماتها، ثم أرسلت إلى المصارف في هاتين المدينتين لكي يباشر في عملية الصرف.**[355]

354. صك الانتداب على فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، مرجع سابق.

355. " بطء الصرف وانتقاد الطريقة "، جريدة الدفاع، 3 تموز/1940.

ومن ضمن مشاريع رفع عدد المقترضين الفلسطينيين، ضخت حكومة الانتداب أموالا على شكل "قروض تحسين الإنتاج الزراعي"، حيث أعدّ "السر ماكمايكل سياسة إنشائية تعود على البلاد، في ظروفها الحاضرة القاسية، بأحسن الفوائد. فهو قد أنقذ البيارات من التلف بالقروض المعروفة، ومن قبل سعى سعيه... مع لندن حتى فاز منها بالموافقة على انفاق 750 ألف جنيه لمشاريع الانعاش، وألّف لجنة التعويضات عن الأملاك المتضررة".[356] فمثلا وزعت أربعة آلاف جنيه كقروض زراعية على مزارعي قريتي عرتوف والعنب[357] وحدهما.

صراع "التنمية"

جاءت قروض "التنمية الزراعية" على ثلاثة أنواع تبعا لتصريح مساعد حاكم اللواء في الخضيرة، وأن الحكومة معنية بزيادة الانتاج زراعي وتحسين وسائل الحرث والري والتسميد كما هي مهتمة في الوقت عينه بإعداد مخازن تبريد لحفظ البطاطا، وغيرها من الإنتاج المحتاج للحفظ بالتبريد.[358] وأنواع القروض، أولا: قرض لسنة واحدة لشراء السماد والبذور وزرع أرض الأشجار التي لم تثمر بعد. ثانيا: قرض من سنة إلى 5 سنوات لاستئجار آلات الحراثة الحديثة (التراكتور). ثالثا: قرض من 5 إلى 15 سنة لإعداد مخازن التبريد وحفظ الإنتاج.[359]

إن اتحاد المزارعين والمركز الزراعي اليهودي أقرضا المزارعين الصهاينة مبلغ 80 ألف جنيه لشؤون الري في أراضيهم فقط.[360] ووزعت الحكومة قروضا زراعية في المستعمرات الصهيونية على أصحاب البيارات الذين يزرعون الخضرة والعلف، إضافة إلى أربعة آلاف جنيه على هذا النوع من المزارعين في الخضيرة وباردس حنا

---

356. "فخامة المندوب السامي وقرض تحسين الانتاج الزراعي"، جريدة فلسطين، 16 آب/1940.
357. "توزيع 4 آلاف جنيه كقروض زراعية"، جريدة فلسطين، 6 كانون الأول/1941.
358. "القروض الزراعية على ثلاثة أنواع"، جريدة فلسطين، 27 آب/1940.
359. المرجع السابق.
360. "80 ألف جنيه اقراضها للمزارعين"، جريدة فلسطين، 18 أيلول/ 1941.

وكركور وعين شمر وغيرها من مستعمرات قضاء حيفا وسيكون مبلغ القرض للشخص نحو 30 جنيها.[361] أما فيما يخص الجمعية الزراعية للقرى العربية من قرض المائة ألف الجنيه لتنويع الزراعة بجانب البيارات، تشترط أولا: أن لا يكون الطالب لهذا القرض مالكا أكثر من 25 دونما مغروسة بالحمضيات، وثانيا: أن لا تقل المساحة المجاورة للبيارة المطلوب تنويع الزراعة فيها عن خمسة دونمات ولا تزيد عن عشرة دونمات. وثالثا أن يكون طالب القرض هو الذي سيشتغل في زراعة أرضه بيده. وأخيرا أن لا يتعدى مبلغ القرض المطلوب 25 جنيها فقط.[362] ويتجلى التمييز بين الفلسطينيين والصهاينة في منح القروض للمزارعين، في حجم القرض الذي تم تسليفه للفلسطينيين وهو أقل من حجم القرض الذي أُعطي للمزارع الفلسطيني. كأن عملت الحكومة الانتدابية على منح الصهاينة قرضا مباشرا منها لإنشاء مزارع صغيرة لتربية الحيوانات ولتحسين الأملاك الزراعية في بيارات المستعمرات، وقد أعدت جمعية اتحاد المزارعين الصهاينة البرامج الخاصة بهذا القرض وصادقت عليه الحكومة، وحددت مدة القرض خمس سنوات بفائدة 6%، إلا أنهم طالبوا بأن تُعدّل إلى 4%.[363]

مسألة التمييز بين الفلسطينيين والصهاينة بدت واضحة أكثر فأكثر أثناء توزيع المساعدات المخصصة للبيارات. فقد قدمت الحكومة مساعدات لمزارعي الحمضيات الصهاينة بقيمة 327 ألف جنيه، بينما قدمت مبلغ 312 لمزارعي الحمضيات من الفلسطينيين، علما بأن القرض الذي تم إقرار صرفه للفلسطينيين بلغ 382 ألف جنيه، وتم إعادة 70 ألف جنيه منه لصندوق الحكومة. وبهذا تكون قيمة المساعدات المقدمة لليهود أعلى من قيمة مثيلتها المقدمة للفلسطينيين، وخاصة في زيادة الإنتاج الزراعي من المحاصيل الأخرى.[364] ولُوحظت محاولة التغير التي طرأت على الثقافة المحلية، ومدى خطورتها من خلال تبَنّي تصنيفات كَ"عرب ويهود"، والتي

---

361. "توزيع القروض الزراعية على المستعمرات"، جريدة فلسطين، 12 تشرين الثاني/1941.
362. "قرض تنويع الزراعة"، جريدة فلسطين، 18 تشرين الثاني/1941.
363. "القرض الحكومي لإنشاء مزارع صغيرة"، جريدة فلسطين، 1 كانون الأول/1941.
364. "قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 17 أيار/1944. وللمزيد أنظر إلى الجدول (7.6) في:
Amos Nadan . *The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate*, p 328.

جاءت هكذا في جميع الأخبار والتقارير في الدفاع وفلسطين. وهو انعكاس لتأثير ونفوذ مفاهيم الاستعمار وتقسيماته على المجتمع المستعمَر ووسائل إعلامه. وإطلاق تسمية "المساعدات" على عملية الإدانة الواقعة تحت طائلة "التنمية" الاستعمارية، هي كذلك تنطوي على مساعي الاستعمار نحو إعادة تشكيل ثقافة المجتمعات المستعمَرة من خلال مَفهمَة مصطلحات تُحقق الغايات الكولونيالية الأوروبية والأمريكية.

سعى الانتداب إلى إحداث صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني. فعندما أعلنت الحكومة عن استيراد تراكتورات لدعم المزارعين تأخرت في وصولها، واشتكوا من ذلك، ووقتذاك كان الفلاحون بحاجتها بسبب توقف الاستيراد من الخارج، وهو ما شجعهم على العمل الزراعي من جديد، وما تيسره وتوفره هذه التراكتورات على المزارعين جعلتهم ينتظروها بعد أن استغل أصحاب التراكتورات الموجودة نقص عددها لرفع أسعار الحراثة.[365] إن مالك هذه الأداة المتطورة بدأ يستغل من هو بحاجتها، وهذا التقسيم المحلي بين مالك ومستغِل ومستغَل ناتج على المشروع الرأسمالي ونظامه الذي زرعه البريطانيين في فلسطين، ورسخ صورته الليبرالية.

وهناك تبلور ثقافي آخر في المجتمع الفلسطيني ناتج عن سياسة الانتداب التنموية، تمثل في ثقافة تعويد الفلاحين على الاستدانة. فأصبحت القروض هي البديل والحل لاستمرارية الإنتاج عند الفلاحين، وبالتالي تحصر أطر تفكيرهم فيما تقدمه الحكومة من إمكانيات وأدوات السلطة القائمة لحل مشاكل عملية الإنتاج. وما يُثبِت هذا هو ارتفاع عدد المقرضين مرة أخرى بعد أن احتكر بنك باركليز والبنك العثماني وبنك انجلو-فلسطين السوق المصرفي في فلسطين. ولزيادة إقبال الناس على الاستدانة أسست الحكومة "بنك التوفير" للإقراض بالسندات، وبناءً على تقرير إخباري في جريدة فلسطين، فقد بدأت الحكومة باتخاذ تدبيرين هامين منذ بداية عام 1942 لتشجيع الجمهور على التوفير، وذلك من خلال:

365. " من مسائل اليوم: حاجة المزارعين إلى التراكتورات"، جريدة فلسطين، 1 شباط/1944.

تأسيس بنك التوفير في دائرة البريد وإصدار شهادات التوفير، واعتبارا من صباح الغد سيكون لدى الجمهور فرصة أخرى للإقبال على التوفير بشراء سندات قرض الدفاع الصادرة بفائدة ثلاثة في المئة التي ستعرض للبيع وستقبل الاشتراكات في قرض الدفاع في إدارات البريد المركزية بالقدس وتل أبيب وحيفا ويافا وفي مركز وفروع المصارف التي ستعتمد كوكيلة لهذا المشروع. إن هذه السندات ستصدر بقيمة اسمية تساوي مضاعفات قيمة الخمسة جنيهات والفائدة قدرها 3% في السنة، وستكون مدتها سبع سنوات وعند نهاية هذه المدة تستهلك هذه السندات بقيمتها الاسمية مضافا إليها واحد في المئة أما الفائدة التي تستحق عليها فستدفع مرة كل نصف سنة أي في أول كانون الثاني وفي أول تموز من كل سنة...[366].

إنّ تأسيس بنك توفير يقدم للفلاحين سندات قرض بفوائد أقل من الفوائد البنكية تُعد إحدى وسائل الإقراض التي قدمتها حكومة الانتداب بذريعة مساعدة الفلاحين، وكانت شروط الدفع التي قدمتها الحكومة عبر بنك التوفير أفضل من الشروط التي وضعها البنك إلى جانب الحكومة وممثليها من اللجان التي عينتها للتواصل مع الفلاحين.

"لجان زيادة الإنتاج"

وفي سياق الحديث عن اللجان، بحجة زيادة الإنتاج و"التنمية" الاستعمارية، عيَّن المندوب السامي لجانا أطلق عليها اسم "لجان زيادة الإنتاج"، حيث يكون لكل قضاء من أقضية البلاد لجنة تمثله، وتسترشد بها وبآرائها السلطات المحلية في كافة شؤون التموين. وقد أُختير أعضاء هذه اللجان من ذوي الخبرة بشؤون الزراعة لتستعين بخبرتهم في كل ما يتعلق بالزراعة وبتموين البلاد.[367] ولكن لم يمض وقت طويل على تأليف هذه اللجان وعلى اتصالات أعضائها بالسلطات المحلية حتى بدأت تفتر تلك العلاقات، وقلت الدعوات التي توجه إلى الأعضاء، ثم انتهت الصلات بين تلك اللجان وبين السلطات المحلية إلى ما يشبه التقاطع.[368] بناء على الخبر المنشور في جريدة فلسطين، فإن الفلاحين في هذه البلاد يؤلفون 80 في المائة من سكانها، وقد يحسن

366. "بنك التوفير: اذاعة مدير البريد العام"، جريدة فلسطين، 1 أيلول/ 1942.
367. "حديث اليوم: أين لجان زيادة الإنتاج؟ "، جريدة فلسطين، 22 أذار/1942.
368. المرجع السابق.

بالحكومة أن تساعد الفلاح على الاستفادة من هذا الموسم الميمون الاستفادة المطلوبة، وأن لا تصطنع جديدا في صدد المحصولات الزراعية دون الاستفادة أولا بممثلين عن المزارعين، والاسترشاد بآرائهم.[369]

وقامت الحكومة بدراسة زيادة الإنتاج من خلال تأليف لجان تعاونية في القرى، وتقوم الحكومة بحراثتها بواسطة الآلات الحديثة (التراكتور) لتخرق الأرض إلى مسافة كبيرة وتدخل جميع مياه الأمطار إلى جوفها مما يساعد على زيادة الإنتاج.[370] كما شكلت إدارة الزراعة العامة لجانا لتقوية الإنتاج الزراعي المحلي بإعطاء قروض زراعية وبذار واستعمال أدوات حديثة في الزراعة، وضمت عددا من المزارعين الفلسطينيين من أقضية القدس والخليل ورام الله واريحا وبيت لحم.[371] تُعد هذه اللجان التعاونية حلقة الوصل بين الحكومة والمزارعين، وهي تمثل مطالبهم أمام السلطة. هنا تُستحضر مقولة غرامشي بأن "الدولة هي أداة تكييف المجتمع المدني ليلائم البنية الاقتصادية"[372] لتطابقها مع عمل هذه اللجان.

إن عمل اللجان جزء من استراتيجية الحكومة في فرض بُنية اقتصادية–اجتماعية جديدة على المجتمع تتوائم مع السلوك والمشروع الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي. واصلت الحكومة محاولات إظهار اهتمامها بالفلاحين، لكنها لم تكن تكترث بما يصيبهم بعد إعلان مساعدتها، وطالما طالب الشعب حينها الحكومةَ أن تحسن اختيارها لممثلي اللجان لأن الشعب بحاجة إلى من يساعدهم في الشؤون التموينية، كما أنهم اعترضوا على الإفادة التي حصل عليها ال20% على حساب الفلاحين. إن هذه النسبة المستفيدة، تمثل الأقلية التي تعمل مع الحكومة، و لم تكن من الفلاحين وإنما من التجار وكبار الملّاك والموالين للحكومة من كبار الموظفين. إن معطى هذه النسب في تلك الساعة مؤشر إلى وجود نظام طبقي داخل المجتمع الفلسطيني، تمأسس على نهج النظام الاقتصادي الرأسمالي المتبع وقتذاك من قبل حكومة الاستعمار البريطاني على فلسطين.

---

369. المرجع السابق.
370. "تأليف لجان زراعية لتحسين الانتاج"، جريدة فلسطين، 10 نيسان/1941.
371. "لجان تقوية الانتاج الزراعي المحلي"، جريدة فلسطين، 15 نيسان/ 1941.
372. غرامشي، مرجع سابق: ص228.

قروض الحمضيات ومحاولة إنشاء مجتمع مدني جديد

إن التغلغل البريطاني في اقتصاد فلسطين شمل مختلف قطاعات إنتاج السلع واستيرادها أو تصديرها، وخاصة ذات الصلة المباشرة بالإنتاج ذي العلاقة بالاقتصاد العالمي الرأسمالي. فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي؛ سعت الحكومة "لتنمية" قطاع الحمضيات بتقديم القروض باعتبارها رأسمال له قاعدة تجارية كبيرة عالميا، وخصصت له قاعدة تسليف سميت ب"قروض الحمضيات"، وهو القطاع الزراعي الفلسطيني الذي نما بسرعة هائلة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وكان تجاره ومستثمروه أحد أكبر أصحاب رؤوس الأموال في يافا، لأن استثماراته تُعتبر أكثر الاستثمارات ربحا ودخلا[373]. وقد تطور قطاع الحمضيات ثلاثة أضعاف مقارنة بالإنتاج الزراعي من غير الحمضيات منذ 1922 وحتى ثورة 36-39، وبلغت صادرات حمضيات فلسطين عام 1935 بنسبة 84% من إجمالي الصادرات العالمية، إلا أنها تراجعت خلال الثورة.[374] ثم عاودت صادرات الحمضيات بالارتفاع مرة أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية، وشكّل هذا النوع من الأثمار رأس المال الأكثر نموا وكثافة، وتمكن مالكو البساتين الخاصة في القطاعين العربي واليهودي من امتلاك تقنيات حديثة لزراعتها وإنتاجها.[375] وقد برز دور الجمعيات تعاونية ولجان ومجالس الحمضيات في الأربعينيات، وبعضها أملت عليه الحكومة شروطها كمجلس مراقبة الحمضيات، والأخرى استطاعت أن تؤلف نفسها بنفسها من مجموعة أعضاء تربطهم نفس المصالح في علاقتهم التعاقدية. وتُعتبر هذه المجالس والجمعيات جزءا من المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر الذي استحدث علاقته مع الحكومة القائمة بعد الثورة على أسس اقتصادية.

373. محمود يزبك. يافا ما قبل النكبة: مدينة تنبض بالحياة. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 93 (شتاء 2013): ص 40-43.

374 . Metzer; p 146.

375 . Ibid; p 148-153.

الجمعيات التعاونية

انعكس اهتمام الحكومة بقطاع الحمضيات على الصحف الفلسطينية بعد ثورة 36-39، وتابعت مسألة القروض الزراعية بشكل يومي سواء في الأخبار والتقارير أو المقالات، والتي تعتبر عنصرا أساسيا في توثيق الأحداث اليومية وناقلا فاعلا بين السلطة والجمهور. نقلت الصحف دور الحكومة الاستعمارية والبنوك في إقراض الفلاحين والمزارعين بعد الثورة، وبالأخص "قروض الحمضيات"، ولم تكن الحكومة تقدم قروضا لمزارعي الحمضيات بشكل خاص قبل عقد الأربعينيات، فشرعت البنوك بالطلب من الحكومة إقراض مزارعي الحمضيات، وتسليفهم من خلال الجمعيات التعاونية القائمة على ذلك، والتي تجاوز عددها مئة جمعية كما هو مُبين في الخبر أدناه.

أدت تلك الجمعيات دور الوسيط بين الإدارة والبنك والفلاحين، والمطالبة بسلفات زراعية محددة الأجل. فمثلا؛ بعد أن تقدمت الجمعيات التعاونية في القرى الفلسطينية بطلب قرض بقيمة 50 ألف جنيه، وجاء في الخبر أنه قد:

> **تقرر منح قروض جديدة بمبلغ 50 ألف جنيه للجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير المؤلفة في القرى العربية، وقد فهمنا أنه يشترط في إعطاء القرض الجديد أن تكون الجمعية التعاونية التي تطالب عقد قرض معها قد سددت كل ما عليها من قروض سابقة. وبمناسبة منح هذا القرض الجديد علمنا أنه يوجد في فلسطين 102 من الجمعيات التعاونية في القرى العربية، وأغلبها منتشر في الشمال. ففي قضائي صفد والناصرة فقط 55 جمعية تعاونية. والغرض الأساسي من تأليف هذه الجمعيات هو التسليف على حسابها المبلغ الذي تطلبه بموافقة دائرة تسجيل الجمعيات التعاونية العامة من بنك باركلس بفائدة 6 في المايةتقوم بتسليف أعضائها المبالغ التي يطلبونها لتحسين زراعاتهم وأحوالهم بفائدة 9 في المايةوفرق الفائدة وهو 3 في المايةيعود للجمعية ويبقى في صندوقها بعد تسديد المبلغ الذي اقترضته. وهكذا إلى أن تستغني عن الاقتراض بتوفير فوائد هذه القروض الموسمية ثم تقوم بالعمل من مالها الخاص الذي يكون في ذات الوقت لجميع الأعضاء.**[376]

376. "قرض جديد 50 ألف جنيه للجمعيات التعاونية في القرى العربية"، جريدة فلسطين، 8 كانون الأول /1940.

إن القروض الممنوحة للجمعيات التعاونية الفلسطينية هي قروض "موسمية للحمضيات"، وبناء على الخبر تم تسديد قروض مزارعي الحمضيات التي صُرفت من بنك باركليز عن طريق بيع محاصيلهم المرهونة للعامين 1940-1941 لدى البنوك، على أن تدفع أثمانها للبنك الذي صرف لهم القرض.[377] إن شرط منح قرض جديد هو تسديد الجمعية ما عليها من قروض سابقة، مع أن هذه الجمعيات تتلقى نسبة 3% على السلفات، لكنها وحسب الاتفاقية أدناه لم تقُم بسداد القرض. فقد صدر كتاب نشرته جريدة فلسطين بخصوص ذلك، وهو نص اتفاقية يُجبر فيه المزارعين على بيع محصولهم وفق شروط البنك، ويخاطب الفلاحين باتفاقية التعهد:

> **قد تعهدتم ببيع ثمر بياراتكم في موسم 1940–41 بواسطة الشخص أو المؤسسة التي يعينها البنك أو التي يوافق عليها البنك فقط، لهذا نرجوكم أن تخبرونا في حينه من الواسطة التي تنوون بيع ثمركم بها هذا الموسم ليتمكن البنك من تحديد موقفه. ولكن بينما يتم تعيين الواسطة المذكورة وطالما حسب رأي البنك لا توج ترتيبات أو محتملات ببيع محصول حمضيات موسم 1940– 41 بطريقة منظمة في هذه البلاد أو في الخارج يوافق البنك على أن تبيعوا ثمركم المرهون لديه في الأوساق المحلية حسب الاسعار الموجودة من وقت لآخر على شرط أن تدفع لنا جميع نواتج هذه البيوعات، إن الشرط هذا يسري أيضا على بيوعات الكلمنتين والليمون الخ التي حصلت لغاية تاريخه بدون موافقة البنك. إن البنك يحتفظ بحق تبديل أو إلغاء هذه الموافقة في أي وقت يراه مناسبا.**[378]

اشترطت البنوك على الفلاحين سداد القرض برهن أو بيع كل الثمار للبنك، أو دفع الثمن المقبوض من بيعها للبنك. يقع الفلاح هنا بين ظلم القائمين على الجمعية ونظام الإقراض الرأسمالي، فهو يخسر كل ثماره ومجهوده مقابل لا شيء لسداد سلفات البنك وفوائد الجمعية، وأصبح الجهد والثمر الرهن الوحيد مقابل الدين. إن البنك هو المستفيد الأول من هذه القروض ثم الجمعيات، فالفلاح لن يتقاضى شيئاً، لأن نواتج البيع كاملة ستذهب للبنك حسب الاتفاقية الموقعة.

---

377. "قروض موسمية لجمعيات التعاون"، جريدة الدفاع، 8 كانون الأول/1940.

378. "تسديد قروض مزارعي الحمضيات: كتب البنوك المرسلة إليهم بهذا الصدد"، جريدة فلسطين، 25 كانون الأول/1940.

وفي بداية الأربعينيات، نشطت حركة الجمعيات التعاونية الفلسطينية في القرى، وخصوصا فيما يتعلق بالأثمار الحمضية[379]، وهي جمعيات غير حكومية تقوم بإقراض مزارعي الحمضيات. وقد انتشرت في ثلاثينيات القرن العشرين، كما تبين في الفصل الثالث. وسجلت دائرة تسجيل الجمعيات التعاونية حتى عام 1943 نحو 100 جمعية تعاونية للتسليف والتوفير في القرى وأصبح في كل مدينة أيضا عدة جمعيات تعاونية لمختلف المهن.[380]

وقد انصّب تركيز واهتمام الجمعيات والحكومة بمنح القروض لمزارعي الحمضيات لكونها الزراعة التي حصدت أعلى نسبة إنتاج في تلك الحقبة الزمنية. واستمرت محاولات الجمعية الزراعية للقرى الفلسطينية لتأليف جمعيات تعاونية من مزارعي الأثمار الحمضية في القرى، حتى تكتسب الفوائد التي تنجم عن اعتماد الحكومة عليها في شراء البرتقال للجيش في الموسم القادم.[381] قد يظهر حسن نية الفلاحين في التفكير بأن الحكومة ستشتري الأثمار لجيش الاستعمار البريطاني، وأن هذا الحل الأنسب لتصريف الأثمار لجني الفوائد. وذلك لأن الحكومة نشطت في تلك الفترة في إقراض مزارعي الحمضيات والاهتمام بهم دون باقي مزارعي المحاصيل الأخرى. حيث أقرضت الحكومة لمزارعي الأثمار الحمضية الفلسطينيين والصهاينة أضعاف ما كانت تقرضه لمزارعي المحاصيل الأخرى.[382] ونشطت حركة الجمعيات التعاونية والتي تعد جزءا من المجتمع المدني الفلسطيني الجديد مع حركة البنوك والحكومة لإيجاد بديل لتنمية الإنتاج؛ وهذه التنمية البديلة أصبحت هي السلوك الاستهلاكي–الاستدانة – في المجتمع الفلسطيني.

---

379. " الجمعيات التعاونية في القرى"، جريدة فلسطين، 4 كانون الثاني/1941.

380. "الجمعيات التعاونية"، جريدة فلسطين، 10 كانون الثاني/1943.

381. "جمعيات تعاونية لمزارعي الحمضيات في القرى"، جريدة فلسطين، 2 تشرين الأول/1942.

382 . See table 7.6 ," Direct Government Loans to Arab and Jewish Farmers, 1940 to 1944". Nadan; p328.

مجالس الحمضيات

كانت الجمعيات التعاونية جزءاً من المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر الذي يهتم بتنمية الإنتاج الزراعي والحمضيات، وهناك جزء آخر تشكّل في أول الأربعينيات بالتحديد، والذي تمثل بتشكيل مجالس لإدارة شؤون البيارات والأثمار الحمضية، أهمها مجلس مراقبة الحمضيات. لقد صادقت الحكومة على قانون تأليف المجلس في 19 تشرين أول عام 1940، وعماده ثمانية أعضاء، أربعة من اليهود ومثلهم من العرب، ويُعنى بتوفير الأسواق لمحصول الموسم وتوفير البواخر الشاحنة وحمل السلطات على شراء قسم من الحمضيات لاستهلاك جنودها.[383]

إلى جانب ذلك، أدّت إدارة الانتداب دور الرقيب على حمضيات فلسطين، فقامت دائرة تفتيش الأثمار الحمضية بإعداد خرائط عن كل بيارة مزروعة بالحمضيات في اللواء تمهيدا لقيام موظفي هذه الدائرة في منتصف كل شهر بتفتيشها لمعرفة كل أنواع المزروعات فيها، وتدوين ذلك في الخارطة بصورة مفصلة.[384] وتم حفظ هذه الخرائط في ملفات كل بيارة مسجلة في مكتب مجلس مراقبة الحمضيات تسهيلا لجميع المراجعات الرسمية وغيرها، والمفهوم أن إعداد خرائط لجميع بيارات فلسطين سيستغرق عدة سنوات.[385] كان يتم اختيار أعضاء هذا المجلس من أصحاب البيارات الكبيرة الفلسطينيين، ومنهم فرنسيس جلاد وسعيد بيدس، ومن الصهاينة كان الأدون روكاخ والأدون تلكوفسكي، ويترأسهم المستشار الاقتصادي للمندوب السامي المستر والش،[386] والمستر سندفورد السكرتير المالي للحكومة والمستر نايتون ممثل الحكومة في لجنة المصارف والمستر شل رئيس مصلحة البستنة وأعضاء المجلس العرب واليهود وسكرتيريه"[387]. ويتكون مجلس مراقبة الحمضيات من ثلاثة أعضاء من الموظفين إضافة إلى الأعضاء الثمانية من المنتخبين، وهم مدير عام وعدد من الموظفين

383. "تصديق الحكومة عليه نهائيا: معلومات عن عدد أعضائه ومساعيه"، جريدة فلسطين، 19 تشرين الأول/1940.
384. "خرائط للبيارات المزروعة بالحمضيات"، جريدة فلسطين، 3 أيلول /1941.
385. المرجع السابق.
386. "بحث شؤون موسم الأثمار الحمضية"، 19 تشرين الأول/1940.
387. "مجلس مراقبة الحمضيات"، جريدة الدفاع، 17 أيلول/1941.

يعينهم جميعهم المندوب السامي للقيام بأعمال المجلس.[388] ويتولى المجلس مراقبة المناطق المزروعة بالحمضيات، وينظم الزراعة في المستقبل على أساس إحصاء التصدير في الحال، وكذلك يقرر المجلس المنتوج القياسي لجميع البيارات على أساس تخمين حصة كل بيارة في كمية ما يصدر من محصول الموسم، كما يراقب المجلس تصنيف جميع الأثمار الحمضية وتعبئتها.[389] ويراقب أيضًا جميع أدوار الشحن بما في ذلك توقيع الاتفاقيات مع أصحاب السفن، ويعطي المجلس إلى المنتجين بطاقات تسمح لهم بالتصدير حسب المنتوج القياسي لكل بيارة، وتقتصر الصادرات على عدد الصناديق المذكورة في البطاقات، بالإضافة إلى أنه يراقب الإعلان عن الأثمار الحمضية الفلسطينية في الأسواق الخارجية والداخلية،[390] ويضع الترتيبات الملائمة لمشاريع الأبحاث العلمية الخاصّة بتلف وإنتاج محصولاتها القانونية، ويدفع المنتجون عن كل صندوق بما لا يقل عن خمسة ملات وذلك بدلا من الرسم الحاضر وقدره ملان والرسم السابق للدعاية وقدره مل ونصف مل.[391]

كان هناك اعتراضات قدمها فريق من كبار أصحاب البيارات على المادة 18 من الفصل الرابع من قانون مجلس المراقبة.[392] وهو تقييد التصدير، وتضمن أولا: لا يجوز لأي شخص أن يصدر أثمارا حمضية إلا إذا كان من المصدرين المسجلين لدى المجلس، ووفقا للشروط التي قد تقرر بهذا الشأن، وثانيا: لا يجوز لأي شخص أن يصدر أثمارا حمضية إلا بعد أن يدفع العوائد المقررة بموجب هذا القانون.[393] إن قانون مراقبة الحمضيات لسنة

388. "المجلس الزراعي يعقد جلسة خاصة في القدس"، جريدة فلسطين، 1 أيار/1940.
389. المرجع السابق.
390. المرجع السابق.
391. المرجع السابق.
392. "اجتماع المجلس الزراعي الأعلى"، جريدة الدفاع، 1 أيار/1940.
393. ديوان الفتوى والتشريع، "قانون مراقبة الحمضيات رقم 37 لسنة 1940"، نقلا عن:
http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=12&leg_id=%20524. استرجع بتاريخ: 2015/4/16.

1940[394] قيّد من تجارة الحمضيات وتصديرها، وسيطرت حكومة الانتداب على قطاع إنتاج الحمضيات بالكامل.

وتشكلت لجنة ممثلة من صهاينة وفلسطينيين سُمِّيَت "لجنة الوفد الزراعي المشترك"، وتعمل على مناقشة شؤون الحمضيات وحالة الموسم. ولم يكونوا راضين عما صدر من الحكومة من قوانين بشأن الحمضيات، وتذمر الفلاحون من فرض الضرائب الجديدة وسياسة الحكومة في محاصرة إنتاج وتصدير الحمضيات، وفي ذات الوقت طالبوا بالمزيد من القروض بعد أن زاد حمل الضرائب وخساراتهم باتت تتراكم. إن المزارعين عقدوا آمالهم على الحكومة لمساعدتهم، وخاصة بعد الخسائر التي تراكمت، فجاء في الخبر التالي:

> **تحدث إلينا بعض كبار مزارعي ومصدري الحمضيات حديثا يشف عما يعانيه المزارعون والمصدرون في الوقت الحاضر وما يصادفونه من خيبة لأمالهم التي كانوا يعلقونها على تصريف محصول حمضيات الموسم الحالي وكيف أنهم فهموا أن المساعدات التي ستقدم لهم سوف تساعدهم على تصريف محصولهم بأجمعه قبل نهاية الموسم وكيف أنهم سيجنون أرباحا حسنة تعوض عليهم ماخسروه في المواسم الماضية. وكيف هم الآن يجدون أن هذه الأمال.. قد تبخرت كلها ولم يتحقق منها شيء بل سيعود عليهم هذا الموسم بخسائر فادحة رغم أن المحصول يقل كثيرا من محصول المواسم الماضية ولايزيد عن 200 ألف طن من الحمضيات. ويقولون أنه بالرغم من مضي حوالي ثلاثة أرباع الموسم الحالي حتى الآن فإن ما جرى تصريفه من المحصول لا يزيد عن ربعه وهو مقسم كما يلي:- حوالي 25 ألف طن للستهلاك المحلي و10 ألاف طن فقط للجيوش وحوالي 15 ألف طن للعصير ونحو 9 آلاف طن للأقطار المجاورة منها للعراق 4 آلاف طن، و2500 طن لسوريا وألفا طن لشرق الأردن و200 طن فقط لمصر والباقي وهو حوالي ثلاثة أرباع محصول الموسم ولا يزال على الشجر. والمزارعون حائرون في كيفية تصريفه، وعاجزون عن تدبير استهلاك هذه الكمية الكبيرة من الحمضيات التي تقدر بنحو 150 ألف طن أو ما ينوف عن أربعة ملايين صندوق برتقال، وهم يرجون من الحكومة أن تعطف عليهم في محنتهم الحاضرة وتعمل على مساعدتهم بشتى الطرق ليستطيعوا التخلص من الثمر وإراحة الشجر منه والمأمول من الحكومة أن تهب لمساعدتهم بأسرع ما يمكن وتخلصهم من هذا العبء الثقيل.[395]**

---

394. قانون مراقبة الحمضيات رقم 37 لسنة 1940، موقع قانون الإلكتروني، نقلا عن:
http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16745. استرجع بتاريخ: 2015/2/27.

395. "مزارعو ومصدرو الحمضيات وما يعانون الآن"، جريدة فلسطين، 6 شباط/1943.

لقد تكرر هذا المشهد كل عام تقريبا منذ بداية عقد الأربعينيات. وكانت الحكومة قد وعدتهم بإيجاد أسواق لتصريف الأثمار الحمضية لهذا الموسم في سوريا ومصر وأن لا يقل ما يأخذه الجيش عن 25 ألف طن، وكذلك تأخذ دائرة المؤن مثل هذه الكمية.[396] لكن لم يتم شيء من ذلك، وجميع ما جرى بهذا الشأن لم يكن إلا تهدئة لمشاعر المزارعين ، بالرغم من أن مجلس الحمضيات رفع تقريرا طالب به الحكومة شراء مئة ألف طن من منتوج الموسم أو دفع 200 ألف جنيه لمزارعي الحمضيات كتعويض.[397] ومع ذلك استمر الفلاحون بطلب المعونة من الحكومة لتصريف الأثمار.

عززت الحكومة البريطانية من استثماراتها في فلسطين عن طريق اقتصاد الدين الرأسمالي وخاصة في العقد الأخير من ولايتها، وأظهرت عنايتها بالفلاحين، وادّعت بأن القروض التي تقدمها لهم هي مساعدات لتنمية الإنتاج. وقد تغلغلت الحكومة البريطانية في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية في فلسطين. واستطاع الانتداب أن يتسلل إلى القرويين من خلال تحسين العلاقات مع مخاتير القرى، وقد:

> **ليّى أكثر من خمسين مختارا يمثلون ثلاثا وعشرون قرية في قضاء القدس دعوة المستر كيث روتش وقرينته لتناول طعام الغداء في مخيمها الصيفي في القبيبة وقد دعا إلى هذه الحفلة أيضا سعادة السكرتير العام وقرينته ومساعد حاكم لواء القدس ومساعد حاكم لواء رام الله وقرينته والمستر بيرون مدير عام المطبوعات في فلسطين سابقا ومدير العلاقات العامة في السفارة البريطانية في بغداد الان وسعادة راغب بك النشاشيبي و... وكان عدد من القرويين يرقص الدبكة على أنغام الناي ويتغنى بالأهازيج القروية المعروفة...".[398]**

إن "النظام الاستعماري يهتم بثروات معينة، بموارد معينة"[399]، لذا تطلعت الحكومة إلى ضرورة الهيمنة على أهم قطاع إنتاج زراعي في فلسطين على اعتبار انه آخذ في التوسع والتطور، وهو قطاع الحمضيات. وبدأت مشروعها بتمويل مؤسسات المجتمع المدني القائمة، ووطدت العلاقات مع المخاتير والفلاحين باستقطابهم

---

396. "اجتماع هام لمزارعي الحمضيات في يافا"، جريدة فلسطين، 9 شباط/1943.
397. المرجع السابق.
398. "حفلة حاكم القدس لمخاتير القضاء: فرصة سانحة للتعرف بالقرويين ونصحهم"، جريدة فلسطين، 17 أيلول/1941.
399. فانون، معذبو الأرض، مرجع سابق: ص 88.

وكسب ودِّهم، وأصدرت التشريعات التي تحمي مصالحها. ولهذا تنفذت الحكومة في مجمل عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في نفس الوقت، وشرعنت سيطرتها باستصدار قانون خاص بالحمضيات. وعينت موظفين من الحكومة على رأس المجلس الذي يضمن لها بقاء مجلس مراقبة الحمضيات كونه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تحت سلطتها. وعملت على تطبيع العلاقة بين الاستعمار والصهاينة والفلسطينيين من خلال عمل مجلس مشترك لمباحثة شؤون الإنتاج. وقد كان تلاعب الانتداب بالمجتمع الفلسطيني يحدث على جميع المستويات، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية. والأثر الواضح في تغير العلاقة هو قلب الصراع من أجل التحرر إلى صراع من أجل الاستدانة. وجرّت الحكومة المجتمع المدني للتواطؤ معها بعدما رأت أنه بالإمكان جذبه ب"التنمية البديلة". إن شؤون الحمضيات التي تطورت سنويا تستعرض فتور حدة الكفاح القومي المسلح إلى كفاح المصالح، والمطالب الوطنية تُختزل في مطالب جزئية ومقتصرة على مطالبات اقتصادية تلبي مواسم الإنتاج.

مجتمع مدني مشترك: "تطبيع"

بعد إعداد كشوفات قرض المائة ألف جنيه الذي خصصته الحكومة لتنويع الزراعة في الأراضي المجاورة للبيارات المغروسة بالأثمار الحمضية، تبيَّن أن الدونمات المطلوبة لقرض الفلسطينيين قد بلغت 7338 دونما، ويبلغ مجموع المبلغ المطلوب قرضا لهذه الدونمات 28.562 جنيها فقط مع أن حصة المزارعين الفلسطينيين في قرض المائة ألف جنيه هذا تبلغ النصف.[400] لقد تم صرف قروض الحمضيات لأصحاب البيارات ذات المساحات الكبيرة التي تزيد عن المائة دونم بعد خصم حوالي 25 % من القيمة المخصصة للدونم الواحد، فيكون الصافي 230 قرشا للدونم.[401] إن الهرمية الطبقية في المجتمع الفلسطيني ترسخت أكثر فأكثر خلال الأربعينيات، فأصحاب البيارات الكبيرة هم أولئك الملاكين والمستثمرين الكبار وفي نفس الوقت هم أعضاء

400. "كشوفات قرض المئة ألف جنيه"، جريدة فلسطين، 16 أيلول/1941.
401. "قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 5 كانون الثاني/1941.

ممثلون للفلسطينيين في المجالس والجمعيات أمام الحكومة. لكن المصالح طفت على السطح عندما حصل هؤلاء المستثمرون على امتيازات خاصة بهم أثناء منح القروض. وبهذا تمكّن الاستعمار بعد أن استغل حاجتهم من إعادة تشكيل بنية المجتمع الفلسطيني وإيجاد برجوزاية رأسمالية تسهل من حركة رأس المال الاستعماري. وأعضاء هذا المجلس يعتبرون برجوازية ناشئة، وبذلك أصبح المجتمع الفلسطيني يتأرجح بين "برجوازية" فانون الوطنية[402] التي تشترك مع الصهاينة في اللجان والمجالس، وتتوسط بين السلطة والفلاحين.

فضلا عن ذلك، كان من ضمن العمل المشترك بين أصحاب البيارات الفلسطينيين والصهاينة إقامة مؤتمر سنوي يسمى مؤتمر الحمضيات المشترك، وكان لهذا المؤتمر لجنة خاصة تألفت من أعضاء فلسطينيين وصهاينة سميت "لجنة مؤتمر الحمضيات التنفيذية"[403]. إن هذا المؤتمر المشترك أحد بوادر "السلام الاقتصادي" الذي يحكم التفاعل بين الفلسطينيين والصهاينة في مؤتمر الحمضيات. عندما شحنت الحمضيات إلى الدول العربية ودول العالم لم تعُد عائداتها على المزارعين، بل ذهبت لسداد القروض بما أنها مرهونة للبنك. وهو ما أكده عبد الرؤوف البيطار رئيس لجنة بلدية يافا ورئيس مؤتمر مزارعي الحمضيات المشترك بين الفلسطينيين والصهاينة، الذي عُقد في يافا في 16 كانون الثاني 1941، حيث أن القروض ساعدت المزارعين في زراعة بياراتهم،[404] لكن هذا القرض- حسب خطاب اسحق روكاح في المؤتمر - "لم يكد يكفي سد حاجات البيارات الحيوية و لم يترك للمزارعين ملا واحدا، فالنتيجة كانت إذن أن السلفيات جاءت لإحياء البيارات، ولكنها لم تساعد أصحابها أكثر من مساعدتها لأصحاب الرهنيات على البيارات".[405] إن الإطار العام لهذا المؤتمر يكشف طبيعة

402. فانون. معذبو الارض، مرجع سابق: ص 59-60.
403. "مذكرتا المزارعين إلى المندوب السامي والقانون الداخلي للجنة مؤتمر الحمضيات"، 11 شباط/1941.
404. " ألف مزارع يحضرون مؤتمر الحمضيات المشترك في يافا أمس"، جريدة فلسطين، 16 كانون الثاني/ 1941.
405. المرجع السابق.

التفاعل، وهو "تطبيع العلاقات مع الرأسماليين الصهاينة، في الوقت الذي ما يزال فيه الناس قابعين تحت استعمار فعلي، ومستمر، ومشرعن، متخف تحت مسمى السلام الاقتصادي"[406].

أحكمت الحكومة تدخلها في شؤون الحمضيات الفلسطينية والسوق الفلسطيني بكامله مما عاد بالضرر على المزارعين، فأصدرت تشريعا جديدا في جريدتها الرسمية عن تصريف الحمضيات ونشر في جريدة فلسطين، واعترض سعيد بيدس[407] على ذلك في 16 كانون الثاني 1941، وهبطت أسعار الأثمار الحمضية في الأسواق المحلية جراء اتخاذ هذا التشريع، وأدى بالتالي إلى استحالة تسديد نفقات قطفها ونقلها إلى السوق المحلي، ففي كثير من الحالات يدفع المزارع بعض هذه النفقات دون أن يتمكن من تحصيلها بعد بيع الأثمار.[408] وزيادة على ذلك كان المزارعون يدفعون ضريبة نقل الأثمار الحمضية الجديدة التي فُرضت عليهم من الحكومة، وبدأ تنفيذ قانون ضريبة الأثمار الحمضية في 20 كانون الثاني 1941-كما جاء في الخبر- فاشترطت دفع الضريبة قبل إصدار الرخص، إذ قامت دائرة تفتيش الأثمار الحمضية في يافا بـ:

> **إصدار الرخص إلى من يطلبها بعد دفع الضريبة المفروضة. وقد ارتفعت أسعار البرتقال إلى 75 ملا للمائة حبة بعد أن كانت المائة بقرض وهذا من كميات البرتقال التي كانت موجودة في الأسواق من السابق ولم يكن قد دفع عنها ضريبة بعد. ولم تشاهد أية كمية من البرتقال منقولة من بيارة للأسواق ومن المنتظر تبقى الأسواق خالية من البرتقال تقريبا لمدة يوم أو يومين إلى حين إنهاء كميات البرتقال الموجودة في البيوت.**[409]

ففي حزيران 1943 قدم الأعضاء المنتخبين في مجلس الحمضيات ملاحظات حول قيمة المساعدات التي يجب تقديمها لمزارعي الحمضيات في الأحوال الحاضرة ولفتوا نظر المسؤولين إلى تضاعف المصاريف التي تنفق

---

406. نخلة. فلسطين وطن للبيع، مرجع سابق: ص 72-73.

407. سعيد بيدس من عائلة بيدس اليافوية، وهو من كبار الملاكين في يافا، وكذلك من كبار تجار الحمضيات، هذا بالإضافة إلى أنه يمتلك خبرة فنية عملية ممتازة في أعمال زراعة وإنشاء بيارات (بساتين) البرتقال والعناية بها. ومثل القسم العربي في مجلس الحمضيات الذي أُنشئ خلال الحرب العالمية الثانية لتنظيم أعمال التصدير بسبب المجهود الحربي. للمزيد انظر: طاهر أديب قليوبي. عائلات وشخصيات من يافا وقضائها. (القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير, 2006): ص242.

408. " التشريع الجديد: المتعلق بالأثمار الحمضية وتصريفها"، جريدة فلسطين، 21 كانون الثاني/ 1941.

409. " قانون ضريبة الأثمار الحمضية الجديد"، جريدة فلسطين، 21 كانون الثاني /1941.

على البيارات وطلبوا أن تنظر الحكومة إلى ذلك، وتقرر المساعدة بصورة تتناسب مع ارتفاع مبلغ النفقات.[410] إن الحكومة ظلت تتأخر كل شهر عن صرف القروض التي أُعطيت لهم بفوائد فاحشة كما وصفوها،[411] لكن بعد موافقة وزير المستعمرات على صرف القرض تقرر منح قروض للأثمار الحمضية لموسم 43-1944 تتراوح بين 800 إلى 900 ألف جنيه، وأن تكون القروض للعشرين دونما فما دون بمعدل خمس جنيهات للدونم الواحد، على أن تخصم منها الفائدة ومقدارها 3 في المائة، أما ما زاد عن ال20 دونما فيقرر بالاتفاق بين ممثلي المجلس والبنوك التي ستقوم بدفع القروض بالنيابة عن الحكومة،[412]؛ أي أن الفوائد ستكون 3 بالمئة من صاحب البيارة ونصف بالمئة من الحكومة.[413] إن قيمة القرض كبيرة جدا، ومن شأنها أن تضر بالمزارعين، في ظل إغلاق الأسواق أمامهم ومنعهم من التصدير الفردي. فقد اشتكى أصحاب البيارات من إقفال الحكومة معظم الأسواق الخارجية أمام حمضيات فلسطين بعد أن عودت البلاد المحالفة لها والتي ترتبط معها بروابط وثيقة تسهيل سبل التصدير وتسهيل الحصول على أخشاب التعبئة.[414] وبحث تجار الحمضيات هذه المسألة بعد الخسائر التي تكبدوها في الأعوام السابقة، ولتصريف الأثمار الحمضية تجنبا لتكرار ذلك، قرروا تشكيل "جمعية مصدري ومنتجي الأثمار الحمضية العربية التعاونية المحدودة المسؤولية بيافا".[415]

الطبقية في قطاع الحمضيات

إن آلية التسليف الموزعة على مزارعي البيارات الكبيرة والصغيرة كانت نفسها تقريبا كل عام. فيتم الإعلان عن فتح باب الإقراض، ثم تتيح البنوك طلبات للتعبئة، ويتم دراستها لإقرار الطلبات التي تتوافق مع شروط البنك. تعاملت الحكومة مع ثلاثة بنوك لإقراض المزارعين، وهي باركليز والعثماني وأنجلو-فلسطين،

410. "شؤون البلد: زيادة الإنتاج المحلي.. الحكومة وأسعار الحمضيات"، جريدة فلسطين، 3 حزيران/1943.
411. " من مسائل اليوم: البيارات وتأخر صرف القروض"، جريدة فلسطين، 15 حزيران/1943.
412. "وزارة المستعمرات توافق على منح القرض لاصحاب البيارات في فلسطين"، جريدة فلسطين، 29 حزيران/1943.
413. "قروض الحمضيات تشمل نحو 7000 بيارة"، جريدة فلسطين، 9 تموز/ 1943.
414. "شؤون البلد: أزمة النقل.. موسم الحمضيات"، جريدة فلسطين، 5 تشرين الأول/1943.
415. "احتماعات متعددة يعقدها تجار الحمضيات"، جريدة فلسطين، 5 تشرين الأول/1943.

يتبع الأول والثاني لرأس المال البريطاني والثالث للصهاينة. وتفردَّت البنوك الثلاثة بتوفير قروض الإنتاج الزراعي الحكومية، بعد أن خصصت لها سلفات خاصة بإنتاج الحمضيات. إن احتكار المؤسسات المصرفية الاستعمارية للزراعة والمزارعين الفلسطينيين تشير إلى تمركز رأس المال والإنتاج في أيديها. بالرغم من توسع عمل البنوك الأجنبية في فلسطين خلال العقد الثاني من انتداب فلسطين، وزادت تبعية البنوك الصغيرة وجمعيات التسليف للبنوك الكبرى باعتبارها المقرِض الوحيد واعتمدت عليها كبنوك مركزية، إلا أن قيمة القروض زادت أضعافا في الأربعينيات.[416] فقد بلغت قروض المساعدة التي قدمتها الحكومة زهاء مليون جنيه بعد الثورة في عامي 1940 و1941، حسب مقال كتبه مزارع صهيوني كبير يدعى موسى سملانسكي عن مساعدة أصحاب البيارات قال فيه:

> **أن المساعدة التي قررت الحكومة تقديمها لأصحاب البيارات ليست قليلة، لا سيما في الظرف الحاضر، وقد بلغت المساعدة التي قدمتها وستقدمها الحكومة في الموسم الماضي والموسم الحاضر زهاء مليون جنيه، وأضافت على ذلك أنها خفضت الضريبة الزراعية من 40 قرشا إلى 4 قروش عن الدونم المشجر، ثم لغت هذه الضريبة بالمرة. لقد تسجلت في مجلس مراقبة الحمضيات 11 ألف بيارة منها 6300 بيارة يهودية مساحتها 139780 دونما، و4700 بيارة عربية مساحتها 142507 دونمات، ويحتمل أن يكون هناك 600 بيارة مساحتها 20 ألف دونم لم تسجل، معظمها يخص اليهود. ومعنى ذلك أن مجلس مراقبة الحمضيات الذي أصبح مؤسسة حكومية له حق الإشراف على 282287 دونما من البيارات والوقع أن المساحة التي ستنال المساعدة بين هذه البيارات العديدة ستكون قليلة، فقد بلغ عدد الدونمات التي تلقت المساعدة الحكومية في الموسم الماضي 163 ألف دونم، أما في الموسم الحالي فقد أضيفت للبيارات التي زرعت سنة 1935 على قائمة البيارات التي ستنال المساعدة الجديدة وتبلغ مساحة البيارات التي زرعت في السنة المذكورة 33 ألف دونم. ويحتمل أن يكون عدد الدونمات التي خربت في السنة الحالية 6000 دونم، و200 ألف دونم أخرى في حاجة إلى مساعدة. وكان أصحاب البيارات طلبوا من الحكومة مساعدة 4 جنيهات للدونم، ولكن الحكومة جعلت المساعدة 32 قرشا...**[417] .

وفيما يتعلق بالإضرار بتجارة الحمضيات، طالب أصحاب البيارات – وخاصة الصغيرة منها – العرب واليهود بإلغاء ضريبة نقل الأثمار الحمضية، ودار جدل في جريدة "دافار" حول الإبقاء عليها أم إلغائها، فمن

---

416 . See: Nadan; p328.

417. "أرقام ومعلومات عن القروض الجديدة"، جريدة فلسطين، 17 نيسان/1941.

أيد بقاء الضريبة كان من رجال أصحاب المراكز "اليهود" من رجال زراعة الحمضيات.[418] أما القائلون بإلغائها فهم يمثلون أصحاب البيارات الصغيرة الذين يؤثر في دخلهم حرمانهم من البيوعات اليومية بسبب الضريبة، وأن أصحاب البيارات العربية قدموا طلبا للحكومة بإلغاء الضريبة في منطقة غزة لأن وجودها حدد الاستهلاك المحلي وحرم كثيرا من الفقراء من الاستعانة بالبرتقال كغذاء.[419] والدليل على ذلك القرار الذي اتخذه مؤتمر الغرف التجارية العربية في يافا وحيفا والقدس ونابلس المنعقد في 1-11- 1941، بأن الظرف الحاضر يقضي بإطلاق الحرية في استهلاك البرتقال كصنف من أغذية الشعب الفقير الذي ضاق به العمل عن استيفاء غذائه كاملا من الأسواق بسبب ارتفاع الأسعار.[420] إن أصحاب البيارات الكبيرة لم يتضرروا كأصحاب البيارات الصغيرة، وتزداد الفجوة الطبقية بين أصحاب البيارات الكبيرة وأصحاب البيارات الصغيرة، والفئة الأخيرة تتعرض للظلم جراء سياسات الانتداب التي عززت الطبقية في المجتمع الفلسطيني. وعادة من ينتفع جراء السياسات الرأسمالية هم البرجوازيون –أصحاب البيارات الكبيرة- ممن تشاركوا مع السلطة في اتخاذ القرارات على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة.

مُخاتَلة المجتمع الفلسطيني _1941

عاش المجتمع الفلسطيني عدة تحولات اقتصادية خلال حقبة الانتداب، بدأت بربطه بالنظام الرأسمالي العالمي ومأسسة الاستهلاكية الزائفة فيه، وهيمنت على القطاع المصرفي الفلسطيني بكامله، وأخذت تتلاعب في سوق الائتمان الفلسطيني والمجتمع المدني ونظام الفلاحين الإنتاجي، وادعت بأنها تقدم مساعدات لهم مع أنها قروض بفوائد. وخلال متابعة التقارير والأخبار اتضح أن الحكومة كانت تحاول مرة التضييق على مزارعي الحمضيات بتشديد الإجراءات المتخذة بشأن القطاع، وأخرى تُسهِّل وتهوِّن عليهم الأمر وتُيسر عليهم الائتمانات وآلية

418. جريدة فلسطين، 11 تشرين الثاني/1941.
419. المرجع السابق.
420. المرجع السابق.

تطوير الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة لأجله. مثلا؛ عندما وزّع مكتب مجلس الحمضيات نماذج طلبات القروض كانت قليلة جدا، وطالبوا بإعادة توزيع النماذج من جديد. كما أنّ عددا من أصحاب بيارات الحمضيات طالبوا مجلس مراقبة الحمضيات كي يتوسط للحكومة بتخصيص مبلغ آخر لمساعدة إضافية على المساحة التي تضمنها بيان قرض الحمضيات الجديد نظرا لحاجتهم للقروض.[421] أما قرارات التسهيل التي قررتها الحكومة، فأمرت بإعفاء زراعة الحمضيات من الضرائب للتفريج عن مزارعي الحمضيات في المناطق القروية خلال سنة 1940-1941. وجاء القرار من المندوب السامي بعد موافقة وزير المستعمرات بإعفاء الفلاحين القرويين من نسبة الضرائب، وأنها ملغية في المناطق المزروعة بالحمضيات طبقا لمرسوم الضرائب سنة 1935 وقيمتها 440 ملا للدونم ستكون ابتداء من أول نيسان سنة 1940 إلى 31 أذار سنة 1941 مخفضة إلى لا شيء أي معفاة.[422] وبعد يوم واحد من طلبها؛ أرسلت نماذج طلبات قروض الحمضيات إلى دائرة القائمقامين للموسم 41-1942 لتوزيعها على المزارعين الذي لم يحصلوا على النماذج[423]. ولا يمكن فهم هذه التلبية السريعة لطلبات الفلاحين، إلا أنها تجنبٌ لثورة جديدة أو إضراب جديد يدعون له وخصوصا بعد ثورة وإضراب 36-39. فقد تمكنت حكومة الاستعمار من السيطرة على الفلاحين بالقروض وتمويل إنتاجهم الزراعي.

إن الحكومة لم تُسدِّد قيمة القروض التي أعلنت بأنها ستسددها بالنيابة عن المزارعين، وانتظرت المصارف التسديد لتبدأ بعد ذلك بالصرف وخصوصا للمزارعين المضمونين والمعروفين بحسن حالتهم المالية.[424] لذلك، عقد مكتب جمعية مصدري الأثمار الحمضية التعاونية اجتماعا في يافا لبحث كيفية تسديد سلفات هذه البنوك بوجوب الدفع في مواعيد استحقاقها، وتضم الجمعية لفيفاً من تجار وملاكي الحمضيات الذين لهم علاقات مع

421. "شكر المزارعين للمندوب السامي وطلب التوسط لتخصيص مبلغ آخر للمساعدة"، جريدة فلسطين، 15 نيسان/ 1941.
422." التفريج عن مزارعي الاثمار الحمضية: أمر بإعفاء زراعة الحمضيات من الضرائب"، المرجع السابق.
423. "نماذج طلبات قروض الحمضيات والبنود التي تضمنتها وكيفية تعبئتها"، جريدة فلسطين، 16 نيسان/ 1941.
424. "المصارف المالية وصرف القرض"، جريدة فلسطين، 19 نيسان/1941.

المصارف المالية بيافا، وعليهم ديون متأخرة لم يتمكنوا من دفعها بسبب الأزمة الحاضرة، وقاموا ببحث شتى الطرق التي تؤدي إلى جعل البنوك تخفف من مطالبتها إياهم بالديون في هذه الظروف.[425] وعلى أثر ذلك تقرر تأليف لجنة من المجتمعين لمقابلة مدير البنك العثماني والتحدث معه في هذا الشأن، وإبلاغه أنهم قاموا بواجباتهم تجاه البنك خلال السنين الماضية حينما كانت الحالة حسنة معهم،[426] ولذلك فهم يرجون من البنك أن يعمل ما أمكن للصبر على جميع زبائنه بأن لا يتشدد معهم ويضطرهم إلى بيع أموالهم، بما لا يتوازى مع نصف ثمنها الحقيقي، وذلك إلى أن تنفرج أحوالهم، هذا مع حفظ حقوقه من جميع النواحي. وقد وعد المدير بالعمل على مساعدة جميع الذين تكون نياتهم حسنة وغير مماطلين.[427] إن الحكومة هي السبب الوحيد في الأزمة التي وقع فيها التجار والمزارعون، وتورطهم بالديون. كما أنها أوقعت المجتمع المدني المستعمَر في شرك مشروعها الاقتصادي التنموي، ذلك المجتمع الذي شكل لجنة لمطالبة البنك بتأجيل موعد سداد الدفعات مقابل إظهار عدم رغبته بالإضرار بمصلحة البنك بعد هذا الوعد، والحفاظ على الاستقرار الضروري لضمان إرجاع السلفات.

1942 _

عادت دوائر المالية من جديد تطالب بتحصيل قروض الحمضيات السابقة من المزارعين، وخاصة في المناطق الشمالية في ظل الظروف الصعبة التي يعانيها جميع أصحاب البيارات، بالرغم من الأوامر التي صدرت إلى حكام الألوية بعدم تحصيل القروض السابقة عطفاً من الحكومة على مزارعي الحمضيات في ضائقتهم

425. "تجار وملاكو الحمضيات وديون البنوك" جريدة فلسطين، 27 نيسان/ 1941.
426. المرجع السابق.
427. المرجع السابق.

الاقتصادية الحالية، مع أن أصحاب البيارات طالبوا الحكومة بالإسراع بإعطائهم مساعدات مالية لصيانة بياراتهم وحفظها من الخراب.[428]

استمرت سياسة إقراض مزارعي الحمضيات حتى سنة 1942. وبلغ مجموع الطلبات التي قدمت إلى مكتب مجلس الحمضيات بيافا لطلب السلفات عن الأثمار الحمضية لموسم 42-1943 قد بلغ حتى حزيران ثلاثة ألاف طلب مع أن مجموع الطلبات المقدر أن يتلقاها مجلس الحمضيات حوالي 14 ألف طلب، وجاءت دعوى لأصحاب البيارات بضرورة المبادرة إلى تقديم طلبات السلفات لبياراتهم في أقرب وقت.[429] إن سياسة حث الفلاحين على الاستدانة والاقتراض تجلت شيئا فشيئا في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنوك جنبا إلى جنب، منذ أن اتبعت نهج تخصيص الأراضي الزراعية وتمويل حراثتها وبذارها، وكل سنة ارتفعت قيمة ونسب القروض التي تنوي تسليفها للمزراعين، زادت فيه سيطرة الحكومة والبنوك على المزراعين والأراضي والثمار من خلال المراقبة المتواصلة وإعطاء التراخيص وفرض الضرائب والقوانين، والتي كانت غالبا تخدم مصالح الحكومة وليس المزارعين.

واحتكر بنكا باركليز والعثماني العمل المصرفي في فلسطين؛ واستحوذا على الرأسمال النقدي في البلاد، فهما المصرفان اللذان أقرضا الفلاحين بالاتفاق مع الحكومة. فعندما انتهى بنك باركليز والبنك العثماني من صرف القروض لمزارعي الحمضيات بعد إتمام الكشوفات اللازمة لصرف القروض،[430] طلب أصحاب البيارات أن تقدم لهم الحكومة مساعدة مالية، لكنها اعتبرتها قرضا وليس مساعدة.[431] ووزعتها بناء على ذلك، فقد جاء في البلاغ الرسمي الصادر عن المندوب السامي بشأن القروض المكفولة من الحكومة لمزارعي الحمضيات عن موسم 1942-43، وجاء فيه قرار الحكومة الانتدابية بدفع كافة السلفات التي لا تزال غير مسددة من

428. "تحصيل قروض الحمضيات السابقة"، جريدة فلسطين، 19 أيار/1942.
429. "طلبات سلفات الاثمار الحمضية"، جريدة الدفاع وفلسطين، 7 حزيران/ 1942.
430. "طلبات القروض"، جريدة فلسطين، 15 أيلول/1942. لجنة المزارعين 160
431. ""في الصحف اليهودية: علاوات الموظفين.. قرض لا مساعدة"، جريدة فلسطين، 22 أيار/ 1942.

سلفات 1941-42، وعلى ذلك يصبح المبلغ الذي يشمله هذا القرار، مع السلفات غير المسددة عن سنة 1940-41 دينا للحكومة على المزارعين ذوي الشأن، ورهنا أوليا وثانيا على محصول سنة 1942-43، ومقابل هذا التسديد الثاني وافقت المصارف على إعطاء سلفات عن سنة 1942-43 على أساس شروط السنة الماضية.[432] كما وأن المساحة التي ستشملها السلفات ستزداد إلى 185 ألف دونم، ولكن لن ينظر إلا في البيارات التي غرست قبل نهاية سنة 1936، والتي هي في حالة حسنة، وقد زيد على الحد الأعلى للسلفات لسنة 1942-43 650 ألف جنيه فلسطيني.[433] إن الشروط لن تختلف عن شروط السنة الماضية، كما أنه لن يُوافق على منح السلفات إلا للمزارعين الذين يستحقون الإقراض والبيارات التي بقيت في حالة جيدة، وتتم عملية الكشف على البيارات من قبل مصلحة تفتيش الأثمار حول آخر شهر أيار، ولن يعتبر مزارع الحمضيات غير مستحق لنيل القرض لمجرد كونه لم يسدد سلفة حمضيات استلفها خلال السنتين السابقتين.[434] بدأت مصلحة الحكومة تتمظهر أكثر فأكثر مع أصحاب البيارات الكبيرة، لأن هذا القرار يُثبِّت أن الذين تورطوا في القرض هم أصحاب البيارات الصغيرة حسب شروط المساحة المنوي صرف السلفة لها. إن قرارات الحكومة عام بعد الآخر تؤكد بأنها تساعد الفلاحين من خلال سياسة الانعاش الاقتصادي التي عنت بتوريط الفلاحين ممن ليسوا من البرجوازيين، ليس لإنعاش أوضاعهم، وإنما لزيادة العبء المضاف عليهم وإرهاقهم.

كانت تزداد قيمة قروض الحمضيات الموزعة سنويا، فقد زاد المندوب السامي معدل القرض الذي يدفع عن الدونم الواحد فجعله أربعة جنيهات، علاوة على ذلك زاد مساحة الأراضي التي تشملها القروض من 170 ألف دونم إلى 185 ألف دونم[435]. وتمحور اهتمام الحكومة بإقراض ملاكي البيارات الكبيرة بما أنها

---

432. "بيان رسمي: عن مساعدة الحكومة الاصحاب البيارات"، جريدة الدفاع، 28 أيار/1942.
433. "قروض الحمضيات: تتمة البلاغ الرسمي الذي اذيع أمس"، جريدة فلسطين، 28 أيار/1942.
434. المرجع السابق.
435. المرجع السابق.

اشترطت أن تكون المساحة المزروعة كبيرة، وهم الفئة التي يسهل للحكومة التعامل معهم بموجب موقعهم في المجتمع والذي يضمن سداد القرض بطريقة أو بأخرى في المواعيد المحددة في العقد.

وأبدى أصحاب البيارات الصغيرة ملاحظات على آلية تقديم طلبات القروض، فعندما نشر البلاغ الرسمي عن القروض، وهو البلاغ الذي حددت فيه مساحة البيارات، لم يكن كشف مجلس الحمضيات عليها قد انتهى إذّاك.

وملاحظة أخرى هي أن فائدة الستة في المائة التي تتناولها المصارف وتخصمها سلفا من قيمة القرض أكبر من اللزوم، مع أن المبلغ مضمون بكفالة من الحكومة، مع أن هناك مصارفا تقدم قروضا شخصية غير مضمونة بفائدة أقل من 6%.[436] ويظهر هذا أن البنوك كانت تستغل حاجة الفلاحين للقروض، وتخصم الفائدة قبل منح القرض، ومن شأن هذا أن يقلل من قيمة القرض والفائدة المرجوة منه. عدا ذلك، فإن المجلس لم يكن يتمم مهامه في ظل حاجة الناس لتلك القروض، وطالب بتمديد مدة تقديم الطلبات من المجلس لحين إتمام الإجراءات المطلوبة منهم، نظرا للصعوبات التي واجهتهم في الحصول على القروض نتيجة عدم سداد الديون والضرائب والرسوم المفروضة عليه. كما بإمكانهم تقديم استئنافاتهم لرفض طلبات القروض بسبب سوء نتيجة الكشف الزراعي الذي كان يصدره المجلس، وإحالته إلى لجنة الاستئناف التي ستكون مؤلفة من بعض الأعضاء الرسميين في مجلس المراقبة فقط دون أعضاء المجلس المنتخبين، وهم عبد الرؤوف بركات، سعيد بيدس، فرانسوا جلاد وزهدي أبو الجبين، والأعضاء اليهود سملانسكي واسحق روكاخ... .[437] ولكن قد أُعلن رسميا أن الحكومة قررت بعد التداول مع مجلس مراقبة الحمضيات أن تصرف قروض الحمضيات حالا، وسيكون الصرف بمعدل 4 جنيهات للدونم الواحد عن العشرين دونما الأولى من البيارة الصالحة لأخذ القرض، ومبلغ 3 جنيهات

436. "موعد تقديم طلبات قروض الحمضيات: انتهاؤه اليوم ومقال مهم عن الموضوع"، جريدة فلسطين، 10 حزيران/1942.
437."اجتماع مجلس مراقبة الحمضيات الاعلى بالقدس"، جريدة فلسطين، 10 تموز/1942.

و200 مل عن كل دونم بعد العشرين دونما الأولى من البيارة.[438] وأصبحت المجالس هي الوسيلة الوحيدة التي يتوجه إليها الناس لحل مشاكلهم، وبهذا يعد المجتمع المدني الفلسطيني الوسيط في عملية التطبيع الاقتصادي التي حدثت في الأربعينيات.

وكان الفلاحون يلجأون لأكثر من مؤسسة مجتمع مدني للدفاع عن مصالحهم، وهذه اللجان والمجالس والجمعيات كانت الممثل الوحيد للفلسطينيين تحت إدارة الانتداب، والملاذ الأخير الذي يطالب بحقوقهم أمام الحكومة. فعندما فرضت الحكومة رسوم الحمضيات على المزارعين طالب الأهالي المجلس والغرفة التجارية بأن تتوجه للحكومة كي تُقلع عن قرارها بفرض رسوم الحمضيات بسبب حالة التموين والإعاشة واستمرار الغلاء في المواد الغذائية.[439] وبعد أن وزعت البنوك القروض على الفلاحين، قامت الحكومة بإعادة فرض ضريبة الحمضيات من جديد، وبلغت قيمة القروض الزراعية 212 ألف جنيه صرفت من مكتب التسليف بيافا لمزارعي الحمضيات لعام 1942.[440] وطالب المزارعون بضرورة إلغاء ضريبة الحمضيات لما يترتب عليها من أضرار عليهم وعلى البلاد، وخلال الاستفتاء الذي قامت به جريدة الدفاع، طالب أكثرية المزارعين بإلغاء الضريبة لأنها تضر بمصلحة الشعب، وأن السبب الذي وضعت من أجله قد زال، ويضاف إلى هذا أن محصول الموسم قليل[441]. وأعلن لاحقا سكرتير حكومة فلسطين المالي أن الغرض من زيادة مستوى الضرائب التي وضعت هو تحديد قيمة النقد المتداول في الأسواق التي خف فيها النقد من الأسواق وخفّ فيها الطلب على الحاجيات أيضا.[442] وقد استمرت المطالبة بإلغاء الضريبة وقارب انتهاء موسم الحمضيات و لم يعد القرار من لندن[443].

438. "صرف قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 14 تموز/1942.
439. "مقررات مهمة بصدد: الحمضيات وتوزيع المؤن وإباحة الاستيراد"، جريدة فلسطين، 14 أذار/142.
440. "صرف 212 ألف جنيه للقروض الزراعية"، جريدة الدفاع، 2 أيلول/1942.
441. جريدة الدفاع، جريدة فلسطين، 28 تشرين الأول/1942.
442. "خطاب السكرتير المالي: زيادة الضرائب لتحديد النقد"، جريدة فلسطين، 6 تشرين الثاني/1942.
443. " من مسائل اليوم: متى تلغى ضريبة الحمضيات"، جريدة فلسطين، 19تشرين الثاني/1942.

1943 _

في كل عام يُلاحظ ارتفاع قيمة القرض، ففي عام 1943، بلغت قيمة القروض التي صُرفت للعرب 350 ألف جنيه وصرفت لأصحاب نحو 70 ألف دونم مغروس بالحمضيات، وبقي لدى البنوك وفر يقدر ب80 ألف جنيه وكان توزيع القروض للعرب في الأولوية كما يلي: 236 ألف جنيه للواء اللد، و42 ألف جنيه لقضاء نابلس، و36 ألف جنيه للواء غزة، و23 ألف جنيه للواء حيفا، و13 ألف جنيه لأصحاب البيارات في القدس.[444] إن حكومة الانتداب عندما كانت تقرر شراء الحمضيات تدفع ثمنا يقارب نصف قيمة نفقات الثمر فقط.[445] وإجمالي القروض التي وزعتها الحكومة على مزارعي الحمضيات خلال ذلك الموسم يساوي 600 ألف جنيه.[446]

وكان هناك 1795 طلبا من الطلبات الفلسطينية لأجل تقرير مبلغ القروض لكل منها على أساس تواصي مجلس الحمضيات ومن ثم فتح مكتب البنوك لصرف القروض.[447] وقد أحال المجلس إلى لجنة البنوك 1927 طلبا لأصحاب بيارات في شتى أنحاء فلسطين.[448] ومن ثم وصلت إلى 2050 طلب حُوِّل إلى مكتب القروض لتدفع إلى طالبيها في غزة وحيفا ونابلس والقدس، وكان مجموع ما صُرف من القروض 122 ألف جنيه وبلغ عدد أصحاب القروض الذين قبضوا 410 حتى تاريخ 6 آب 1943.[449] وعملت الحكومة على استصدار قانون تنظيم بيع ناتج الأثمار الحمضية، والذي بموجبه لا يحق لصاحب بيارة أن يبيع شيئا من محصوله دون

444. "مكتب قروض الحمضيات بيافا يغلق أبوابه"، جريدة فلسطين، 16 أيلول/1943.
445. "جريدة الدفاع، جريدة فلسطين، 15 تشرين الأول/1943.
446. "انتهاء موسم الحمضيات الحالي في فلسطين"، جريدة فلسطين، 6 تموز/1943.
447. "قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 16 تموز /1943.
448. "البدء بصرف قروض الحمضيات اليوم"، جريدة فلسطين، 20 تموز /1943.
449. "2050 طلبا لقروض الحمضيات حتى الآن"، جريدة فلسطين، 6 آب/1943. وفي 8 /11/ 15 تموز/1944 بعث مجلس مراقبة الحمضيات 3500 طلب إلى اصحاب البيارات العرب، و لم يزد عدد طلبات القروض المعادة إلى المجلس عن 1620 طلب، وجاء في الخبر أن العرب الذين لم يتقدموا بطلب القرض يخشون أن تضيع عليهم أملاكهم في سداد هذه القروض إذا طال مد الحرب. وتقدر المساحات فيها 64 ألف دونم فقط أو حوالي خمسي الأراضي العربية المغروسة بالحمضيات، وقد تبين أن المبلغ المرصد لإنفاقه على قروض الحمضيات يزيد كثيرا عن المبلغ المتوقع دفعه لأصحاب البيارات الذين قدموا طلبات القروض.

رخصة خاصة يجب الحصول عليها من لجنة تصريف الحمضيات الرسمية، وهذه اللجنة تعين أسعار الثمر وتحدد العلاقات بين التاجر المشتري وبين صاحب البيارة المنتج.[450] ومن المشاكل والصعوبات التي واجهت مزارعي الحمضيات هي صعوبة الحصول على صناديق تعبئة الأثمار بسبب ارتفاع أسعار الأخشاب، مما اضطرهم إلى التوقف أسبوعا عن تعبئتها في صناديق الحمضيات.[451] وهي صناديق خاصة لحفظ الأثمار إلى أن يتم بيعها وتصديرها أو تصريفها محليا. وتبيَّن خلال متابعة أخبار حمضيات فلسطين في الصحف طوال الأربعينيات أن مزارعي الحمضيات واجهوا هذه الصعوبات نفسها في كل عام. وفي ظل هذه الصعوبات التي واجهها مزراعو الحمضيات، راح مجلس الحمضيات – الفلسطينيون والصهاينة- يحتفل في مأدبة المستر والش في مستعمرة ملبِّس بالقرض الجديد للحمضيات الذي "جاء كبيرا في مقداره صغيرا في فائدته" كما ورد في الخبر.[452] قد وصل التطبيع الاقتصادي إلى درجة الاحتفالات في المستعمرات الصهيونية، وخرج التطبيع عن إطار التعاون الاقتصادي بين المجتمع المدني الفلسطيني وحكومة الاستعمار إلى حد تكريس العلاقات الودِّية معه.

1944_

رأى الفلاحون الفلسطينيون أن المبالغ التي رصدتها الحكومة بواسطة المصارف المالية للمساعدة بصفة قرض مخالفة للواجبات الملقاة على عاتقها، وأوضحوا في المذكرة التي رفعت باسمهم وجوب تقدير تعويض كاف عن الخسارة التي أصابتهم في سنين الحرب وبسببها.[453] وأوضحوا أن مبلغ الخمسة جنيهات المعنية للدونم الواحد في هذا الموسم أقل من أجر ثمانية عمال، وأنه لم يتقدم المزارع لأخذ المبلغ إلا وهو مضطر.[454]

---

450. "قانون تنظيم بيع ناتج الأثمار الحمضية"، جريدة فلسطين، 2 تشرين الثاني/1943.
451. "صعوبة الحصول على صناديق تعبئة الحمضيات"، جريدة الدفاع، جريدة فلسطين، 30 كانون الأول/1943.
452. "في مأدبة المستر والش ومجلس الحمضيات"، 16 تموز/1943.
453. "قروض الحمضيات ورأي المزارعين العرب فيها"، جريدة فلسطين، 25 تموز/1944.
454. المرجع السابق.

ومن الصعوبات التي اعترضت المزارعين، ارتفاع أسعار أوراق تعبئة الحمضيات إلى نحو ثلاثة أضعاف ما قُرر في التسعيرة الرسمية.[455] كما وأن مشكلة تصدير ثمار المواسم كانت تواجه الفلاحين كل عام، إذ بقي خلال موسم 1944 نحو 5-6 ملايين صندوق لا يدري أصحابها كيف يتصرفون بها. عدا عن صعوبات تصديرها إلى مصر في عربات مكشوفة، فاحتج المصدرون على ذلك وطالبوا بعربات مقفلة للشحن خوفا من تبخر الحمضيات، ولكن مجلس مراقبة الحمضيات سمح لهم بإرسالها في عربات مكشوفة.[456] وباتت الحمضيات تصل إلى مصر تالفة ويتم إتلافها لعدم صلاحيتها، مما أضر بالشاحنين.[457] وبالرغم من كل هذا استمر مجلس مراقبة الحمضيات في توسيع صلاحياته شيئا فشيئا لتكون لديه السلطة والهيمنة على شؤون الحمضيات كاملة.[458] وقام بربط المزارعين بمُصدِّرين يختارهم لتصريف الحمضيات ويمنع أصحاب البيارات من التعامل مع غيرهم، ومقابل ذلك ستضمن الحكومة للمزارعين مواد التعبئة وتساعد على محاربة الحشرة السوداء وتوفير الأسمدة.[459] إن الاحتكار الذي مارسته الحكومة والمجالس أثر على المزراعين المتوسطين والصغار بشكل أساسي، لأن أصحاب البيارات الكبيرة ممن شكلوا جمعيات وكانوا أعضاء في المجالس-أعضاء المجتمع المدني- بإمكانهم توفير متعلقات التصدير والتغليف بموجب السلطة الممنوحة لهم والصلاحيات المخولة لهم.

وأقرّت الحكومة مشروعاً نشرته في الجريدة، حيث تعد الجرائد الوسيط وحلقة الوصل بين السلطة والجمهور، وأصبحت وسيلة اتصال جماهيرية وعولمة في نفس الوقت، وكانت أحد جسور العولمة الرأسمالية والسلطة القائمة عليها للعبور إلى المجتمعات المستعمَرة وأسواقها، فهي أداة للهيمنة على تلك المجتمعات بما أن

---

455. "ارتفاع اسعار أوراق تعبئة الحمضيات"، "أخشاب التعبئة للحمضيات"، "أوراق تعبئة الحمضيات"، جريدة فلسطين، 5- 6 كانون الثاني/1944.

456. "السماح لشحن الحمضيات في عربات مكشوفة"، جريدة فلسطين، 16 شباط/1944.

457. "مصر تشدد في مراقبة الحمضيات المصدرة اليها"، جريدة فلسطين، 24 حزيران/1944.

458. " تصريف حمضيات الموسم المقبل: تواصي مجلس مراقبة الحمضيات بهذا الشأن"، جريدة فلسطين، 16 حزيران/1944.

459. "لتصريف الحمضيات"، "ربط مزارعي الحمضيات بالمصدرين"، جريدة فلسطين، 16/ 22 تموز/1944. وأقرت الحكومة في 2 آب/1944 مشروعا لتنظيم تصريف محصول موسم 44-1945 الحمضي، ليسري مفعوله على الفور، وفيه لا يجوز لأحد أن يصدر أو يبيع شيئا من الأثمار الحمضية مالم يكون قد صادق عليها مجلس تصريف الحمضيات. ولا يحق لأي صاحب بيارة أن يشترك في مثل هذا التصدير أو البيع إلا إذا كان مرتبطا مع مصدر مصدق عليه.

هذه الجرائد تنشر مشاريع الحكومة وقوانينها بشكل رسمي. يهدف هذا المشروع إلى تنظيم تصريف محصول موسم 44-1945 الحمضي، ليسري مفعوله على الفور. وفيه لا يجوز لأحد أن يصدر أو يبيع شيئا من الأثمار الحمضية ما لم يكن قد صادق عليها مجلس تصريف الحمضيات، ولا يحق لأي صاحب بيارة أن يشترك في مثل هذا التصدير أو البيع إلا إذا كان مرتبطا مع مصدر مصدق عليه.[460] إن التعاون الاقتصادي بين المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر والحكومة والأعضاء الصهاينة لن يوسِّع من صلاحيات المجلس لولا موافقة الأعضاء على سلوك الحكومة الاقتصادي، ولم تجرِ مقاطعته مرة واحدة من قبل الأعضاء الفلسطينيين لتتراجع الحكومة عن سياستها. وهو ما اختلف تماما في العام اللاحق، وبدأت فترتها تظهر التوترات والخلافات داخل المجلس، فأخذ الأعضاء الصهاينة يهددون بالمقاطعة والانسحاب، وطالب فيها الفلسطينيون بإلغاء المجلس كرد فعل على الممارسات العنصرية الصهيونية ضدهم.

1945_

وفي ظل استمرار التوتر، احتج مزارعو الحمضيات اليهود في ملبّس وطالبوا باستقالة الأعضاء الصهاينة في مجلس مراقبة الحمضيات احتجاجا على فشل المجلس في سياسة تصدير البرتقال إلى مصر.[461] كذلك ورد في خبر آخر ما يلي:

> **اجتمع جميع ممثلو مزارعي ومصدري الأثمار الحمضية العرب بفلسطين في مكتب الاتصال للمباحثة بشأن المشحونات إلى سوريا والكميات التي تطلبها المصانع اليهودية من الكريب فروت والبرتقال، وكانت الجلسة صاخبة لتعلقها بالوتر الحساس من ثروة البلاد وكرامة المصدر والمزارع العربي، وقد اتخذت عدة مقررات... كما أن المجتمعين نظموا برقية لفخامة المندوب السامي لفتوا فيها نظره إلى الإجحاف الواقع على مزارعي الحمضيات العرب وأرسلوا صورا عنها إلى كل من رئيس المجلس الاستشاري ومجلس تصريف الحمضيات ورؤساء الأحزاب العربية.[462]**

---

460. "إعلان لاصحاب البيارات والمصدرين: مشروع تصريف حمضيات موسم 44-1945"، جريدة فلسطين، 2 آب/1944.

461. "طلب استقالة الاعضاء اليهود من مجلس الحمضيات"، جريدة فلسطين، 14 آذار/1944.

462. "اجتماع هام لممثلي مزارعي ومصدري الاثمار الحمضية العرب"، جريدة فلسطين، 19 كانون الثاني/1945. وهناك شكاوى أخرى كالتي جاءت في 24 كانون الثاني /1945.

وفي أحد الأنباء في صحيفة فلسطين عن وضع الفلاح الفلسطيني، كان قد تُرجم عن إحدى الصحف الأمريكية، ورد فيه أن الظروف التي تلت الحرب الماضية والأساليب السياسية والاقتصادية التي اُتبعت فيما مضى أدت إلى ضعف في الحالة الزراعية عند الفلسطينيين وإلى خمود نشاط الفلاح بعد أن أصبح يعاني ضيقا شديدا أدى به إلى الاستدانة والإفلاس، ومن ثم بيع أرضه التي كانت مورده الرئيسي للعيش.[463] وورد فيه أيضا أن هناك بعض الانتعاش في حالة الفلاح الفلسطيني، والسبب في ذلك يعود إلى أن ظروف الحرب والقيود على التصدير والتوريد ووسائل النقل من الخارج التي حالت دون السماح لمنتوجات البلاد الخارجية الزراعية بالدخول إلى فلسطين التي كانت تدخل دون قيد أو شرط ودون فرض أي حماية اقتصادية على منتجات الفلاح الفلسطيني.[464] وأدى ذلك إلى هبوط عام في الأسعار كان ضحيته الفلاح الفلسطيني الذي تجاوزت نفقاته للإنتاج أثمان منتجاته، وهكذا وقع تحت طائلة الديون وأشرف على الإفلاس.[465] وشعر الفلسطينيون بمشكلة التمثيل لدى دولة الانتداب في مجلس مراقبة الحمضيات الذي تشكل عام 1940، فوجهوا بيانا في الصحف للفلسطينيين بألا يتنازلوا عن حقهم في المشاركة في الوفد الذي سيمثل حمضيات فلسطين، وألا يتركوا لليهود المجال ليمثلوا الحمضيات وحدهم، وحذروا من أن يستغل اشتراك العرب في هذا الوفد استغلالا سياسيا.[466] ويلي هذه البيان بعدة أيام مطالبة مزارعي الحمضيات ومصدريها الفلسطينيين بإلغاء مجلس الحمضيات لأنه لم يحقق الآمال التي علقت عليه، حيث تم نشر جميع أسماء المزارعين الموقعين على البيان الذي جاء فيه:

> **إن ثبات مجلس الحمضيات بيافا يتمثل في قوة التأييد الذي يلقاه من الشعب، والشعب غير راض عن وجود هذه المجلس وتصرفاته، وأن أشرف الحلول التي تنتهي عندها هذه المآسي البشرية هو العدول عن**

---

463. "شؤون البلد: العرب والزراعة..."، جريدة فلسطين، 6 تشرين الأول/1943.
464. المرجع السابق.
465. المرجع السابق.
466. "بيان من: وفد الحمضيات العربي الذاهب إلى لندن"، جريدة فلسطين، 14 آب/1945.

هذا المجلس بإلغائه. لذلك نحن تجار ولاكو ومزارعو جميع أنحاء فلسيطن نطلب إلغاء مجلس تصريف الحمضيات بيافا.[467]

كما جاء في خبر آخر أن المبالغ التي دُفعت للبنوك مع الساعات المتأخرة من االأعوام الماضية قد أصبحت ديونا للحكومة على المزارعين مستحقة الدفع بالدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة على التوالي على غلة 1944-1945، وكان مجموع المبالغ التي صدرت حتى أول حزيران سنة 1944 وصلت إلى 2.370.000 جنيه.[468] وتراجعت الحكومة عن تسليف مزارعي الحمضيات لموسم 1945- 1946[469]. فقد انخفضت نسبة القروض الممنوحة للمزارعين[470] خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي أنهكت قوى الصراع.

ولاحقا؛ أُعلن أن مجموع الدفعات التي دفعها مكتب الحمضيات للمزارعين قد بلغت 150 ألف جنيه.[471] وذلك بعد أن رفعت عريضة شكوى للمندوب السامي من شكري التاجي طالب فيها بضرورة صرف القروض.[472] وجاء بلاغ رسمي في 1 حزيران 1945 بشأن منح سلفيات لمزارعي الحمضيات عن موسم 1946/1945 يعلن للمزارعين أن الأمر هذا العام لا يحتاج إلى نماذج طلب. فالسلفيات لن تدفع سوى للذين كانوا قد حصلوا على سلفيات في العام الماضي باستثناء البيارات التي انتقلت ملكيتها إلى مالك جديد.[473] وستكون السلفيات التي تدفع للأفراد من المزارعين على أساس صلاحية المنطقة في سنة 1945

467. جريدة فلسطين، 16 آب/1945. ونشرت البرقية المرسلة للمندوب السامي لطلب إلغاء مجلس تصريف الحمضيات في يافا في 18 آب /1945.
468. "صدور بلاغ رسمي عن قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 29 حزيران/1944.
469. "مجلس مراقبة الحمضيات والقروض"، جريدة فلسطين، 15 نيسان/1945.
470. "مكتب صرف قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 18 آب /1945.
471. "مجموع قروض الحمضيات المدفوعة"، جريدة فلسطين، 25 آب/1945.
472. "ضرورة صرف قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 9 أيار/1945.
473. "بيان هام عن قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 22 حزيران/1945.

على أن لا تزيد مساحة البيارة عما دفعت السلفية من أجله في السنة الماضية، وسيكون الدفع بمعدل خمسة جنيهات للدونم عن العشرين دونما الأولى وبمعدل 4 جنيهات للباقي.[474]

وخلال موسم 1946-1947 اتبعت الحكومة نفس مبدأ توزيع القروض للموسم الذي سبقه.[475] وتشكلت لجنة جديدة سميت بلجنة إنعاش المزارعين المتفرعة عن مجلس مراقبة الحمضيات لإنهاض مزارعي الحمضيات ومساعدتهم وترقية شؤونهم وزراعتهم.[476] وبلغ مجموع ما صرف من القروض لأصحاب البيارات العرب 130 ألف جنيه.[477] بعد أن قامت حكومة الانتداب بإصدار قروض بحوالي ثلاثة ملايين جنيه لمزارعي الحمضيات لتشجيع صناعة الحمضيات وتعويضا لهم عن خسائرهم طوال سنوات الحرب، كانت صناعة الحمضيات تؤلف 80 % من صادرات فلسطين قبل سنة 1940، ويمتلك كل من الفلسطينيين والصهاينة حوالي 150 ألف دونم مزروعة بالأشمار الحمضية.[478] إن تقديم الحكومة ثلاثة ملايين جنيه لمزارعي الحمضيات يعكس تعويضا لهم عن خسائرهم في أثناء سنوات الحرب.[479] يأتي هذا القرار بعد مطالبة المزارعين الفلسطينيين إلغاء مجلس الحمضيات. وورد في الخبر نفسه قرار الحكومة بتنفيذ مشروعين ضخمين في حيفا التي أصبحت أكثر مدن فلسطين حركة ونشاطا، وهما مشروع الإسكان الجديد، وإقامة عنابر لتجديد تجارة الحمضيات.[480]

إن أهمية الساحل الفلسطيني لدى الاستعمار والمشروع الصهيوني تمثلت في جميع نشاطات البناء والإقراض و"التنمية والإعمار والتحديث" التي واكبت وجود بريطانيا في فلسطين. وانعكس اهتمام بريطانيا بحمضيات فلسطين على الصحافة البريطانية -والتي هي أساسا أداة للسلطة وسلطة في الوقت ذاته- فقد "أبدت الصحف الإنكليزية اهتماما كبيرا بالتصريح الذي أدلى به المستر تشرتشل رئيس الوزارة البريطانية والتصريح المماثل

---

474. المرجع السابق.
475. "قروض الحمضيات للموسم الجديد"، جريدة فلسطين، 16 أيار/ 1946.
476. "لإنعاش زراع الحمضيات"، 16 أيار/ 1946.
477. موعد وقف صرف القروض"، جريدة فلسطين، 1 أيلول /1946.
478. "المباشرة بتنفيذ مشروعين ضخمين في حيفا وتقديم 3 ملايين جنيه لمزارعي الحمضيات"، جريدة فلسطين، 20 أيلول/1946.
479. المرجع السابق.
480. المرجع السابق.

الذي صدر عن اللورد ولتن وزير التغذية البريطانية، عن قرب وصول كميات كبيرة من البرتقال والليمون من الشروق الأوسط إلى بريطانيا، وأن الجمهور البريطاني سيحصل على هذه المواد التي هي أولى ثمار النصر"[481]. يُعبِّر هذا التصريح عن الهدف الاستعماري الأوروبي لفلسطين وللمنطقة ككل، وشعور بريطانيا وصحافتها بالنصر هو إقرار على تحقيق ونجاح مشروعهم الكولونيالي الرأسمالي- الذكوري العنصري.

استنتاج

إن التغيُّر الذي شهده المجتمع الفلسطيني في أواخر الثلاثينيات وبداية الأربعينيات يصِف الانحناء الحاد في تاريخ الحراك الفلسطيني التحرري من المشروع الكولونيالي. وإن انتقال هذا الحراك من حالة الكفاح المسلح والعمل الثوري من أجل التحرر إلى تبَنّي مشاريع زيادة الإنتاج برأسمال استعماري يُمثل انعطافا حادا في منحنى هذا الحراك. فضلا عن ذلك كانت محاولات نشوء مجتمع مدني جديد تحت الاستعمار تُوضح جذور "السلام الاقتصادي" مع الاستعمار، ويتمثل ذلك في مشاركة ممثلين عن الفلسطينيين مع الحكومة البريطانية- والصهاينة في تشكيل مجالس وجمعيات واتحادات داخل فلسطين، وهذا الأمر يحيل إلى التعاون مع الكيان الاستعماري، وهزيمة الفلسطينيين واستعمارهم على أثر مشاريع التنمية المطعّمة بالقروض والاستهلاكية الزائفة. لقد كان هناك عملية خلق "وعي فقير لا مُسيَّس"[482] -مثلما يسميه فيصل دراج- في الحيز الفلسطيني العام طوال وجود الانتداب، لكن طفى هذا التحول على السطح بعد قيام ثورة 1936-1939 الكبرى، وهو نتيجة مباشرة عنها، فانطلق الانتداب بإيجاد حل يُثبط إرادة التحرر باستخدام آلية القروض الحكومية التي قدمتها على أنها مساعدات.

والأمر الآخر يتلخص في تركيز الانتداب على دعم حمضيات فلسطين، وخاصة تلك المشاريع التي تقع في الساحل الفلسطيني. والحمضيات كانت من أكبر القطاعات الإنتاجية في فلسطين في ذاك الوقت. وكان

---

481. "اهتمام صحافة إنكلترا باستيراد برتقال فلسطين"، جريدة فلسطين، 6 تشرين الأول/1943.

482. بيير بورديو. بؤس العالم. الجزء الأول: رغبة الإصلاح. ترجمة محمد صبح. (دمشق: دار كنعان، 2010): ص8.

الاهتمام بالساحل الفلسطيني والحمضيات وليس الجبل، يكمن سببه أولا في أن الجبل هو مركز الثورة ضد الاستعمار الرأسمالي، وثانيا لتنفيذ قرار إقامة مشروع الاستعمار الصهيوني الاستيطاني بناء على المخططات البريطانية–الصهيونية في فلسطين.

الفصل الخامس

مُقاربة خِتاميّة

وصف تشومسكي الغزو الصناعي-الاقتصادي الأروربي والأمريكي للعالم بنظام "قرصنة عالمية منظمة"[483]. فبعد الحرب العالمية الأولى؛ أخذت السيطرة الاستعمارية الأوروبية وخاصة "المركز" البريطانية التي وسَّعت من حدود سلطة رأس المال باتجاه "الأطراف" بتوزيع سمير أمين. إن هذا الغزو أدخل فلسطين وغيرها من الدول في منظومة رأس المال الأوروبي واستهلاك صناعة تقانته الحديثة المادية والنقدية، وكلها نتاجات "الحداثة" الأوروبية التي احتلت تلك الهمينة مجالا أكبر في سوق فلسطين. فقد شهد السوق الفلسطيني تحولات هامة إثر تغلغل الانتداب البريطاني في فلسطين، وسعى طوال إدارته لفلسطين إلى إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي الفلسطيني بما يحقق "سلاما اقتصاديا" يضمن قيام مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

وإذا كانت هناك محاولة لإدراك دوافع هذا "السلام الاقتصادي" مع المشروع الكولونيالي الرأسمالي-الاستيطاني الصهيوني على فلسطين، فيجب البحث في عُمق جذور رسملة ولَبرلَة الاقتصاد الفلسطيني المستعمَر في ظل وجود الاستعمار الصهيوني الاستيطاني، وهو ما يساعد في فهم غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. من أجل هذا الفهم، لا بدَّ من موضعة الحديث في سياقه التاريخي، للاستدلال على تلك المسوِّغات من الجذور التي حفزَّت على قيام هذا المشروع الكولونيالي الرأسمالي الأبيض. وبصياغة أخرى؛ لا يمكن فهم الحاضر التنموي-النيوليبرالي الاستعماري في فلسطين دون العودة إلى القاعدة الأساسية لوجود الليبرالية الكولونيالية الرأسمالية فيها، والتنقيب عن ماضيها الاستعماري وسياساتها الاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني.

وتعقيباً على ما تحرَّته الفصول السابقة، تمتد هذه الجذور إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ودخول بريطانيا فلسطين بعد هزيمة الجيش العثماني فيها، وبلورة الانتداب لخطاب اقتصادي في فلسطين ينظم عمل الرأسمالية بطريقة متكاملة، وهو خطاب الاستهلاكية والدَيْن. وهذا البعد التاريخي غير مرتبط بدخول اللنبي القدس

---

483. نعوم تشومسكي. النظام العالمي الجديد والقديم. ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد. (القاهرة: دار نهضة مصر، 2007): ص 11.

بالقدر الذي يرتبط فيه بالبنية الاستعمارية لدولة الانتداب، فالحاضر الاستعماري الفلسطيني يمكن فهمه من خلال فهم بنية الانتداب البريطاني على فلسطين على امتداد ثلاثة عقود متوالية، والذي عمل على دمجه بالسوق الرأسمالي "العالمي" بعد أدلجته بأيديولوجيا نظام الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الآلي.

وبعد تفكيك المصادر الأساسية لهذه الدراسة والتي نمّت ودعمَّت فصولها الفائتة، تُوجِّز نتائجها في أن لحظة عبور الرأسمالية "الصناعية" الكولونيالية فلسطين كبُنية، هي اللحظة الحاسمة لبداية التحولات في بُنية المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته ومدركاته. كما أن أوسلو وما نتج عنها من تغيرات في المجتمع الفلسطيني، ما هي إلا أحد النتائج المباشرة عن الرأسمالية الكولونيالية الليبرالية والربط الاقتصادي الذي شهده المجتمع الفلسطيني قبل إعلان قيام دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ذلك الكيان الذي ترعرع في ظل وجود كيان استعماري رأسمالي بريطاني أنشأه وساعده على تحقيق أهداف "النهضة" الكولونيالية في المنطقة ككل. وما نتج عن وجود الاستعمار البريطاني في فلسطين كذلك أنه "فتح" السوق الفلسطيني على السوق المركزي الأوروبي- الأمريكي المعولم وأدلجته، بعد ربطه بسياسات الاقتصاد الليبرالية التي تمخضت عن ميكانزم الإنتاج الصناعي الأوروبي الرأسمالي، والعمل على دفعه إلى استهلاك ذاك الإنتاج الممكْنَن، وخلق الحاجة إلى استهلاك صناعات المركز من خلال تزييف الوعي بنمط استهلاك المنتجات الصناعية بعد خلق الحاجة إليها.

يُضاف لما سبق ولاستكمال إجراءات الهيمنة على السوق الفلسطيني قام الانتداب بإملاء سياساته على السلع النقدية، والتلاعب بسوق المال الفلسطيني عبر آليات إقراض رأسمالية من خلال توظيف البنوك وشركات التأمين والتي هي كذلك نتاج "الحداثة" الأوروبية. وزيادة على هذا كله عمل الاستعمار البريطاني على توفير مشاريع الحكومة الانتدابية لتنمية الإنتاج الزراعي وعملت على ربط العلاقات بين الفلسطينيين والصهاينة. الأمر الذي يضع المجتمع الفلسطيني تحت طائلة الديون، والتعاون مع الاستعمار البريطاني-الصهيوني. ويمكن القول بأنه تواطؤ معه كون العلاقات بين الفلسطينيين من جهة والصهاينة والبريطانيين من جهة أخرى صارت طبيعية ما داموا قد اشتركوا في المجالس والجمعيات، وهو ما ظهر على الملأ بعد كسر ثورة 36-39. وقد

حقبت هذه الدراسة فصولها الثلاثة على عقود الانتداب البريطاني على فلسطين. وانطلقت من عقد العشرينيات في فصلها الثاني، وهو عقد بدايات تولي الانتداب إدارة فلسطين وبداية الهيمنة الفعلية على السلوك والنمط الثقافي والمعيشي للفلسطينيين–السكان الأصليين. وفي الفصل الثالث ومع امتداد عملية التنميط هذه حتى منتصف العقد اللاحق، شكل عقد الثلاثينيات حقبة جديدة تطورت فيها عملية إغراء وإغراق الفلسطينيين بالديون، والتي تراجعت مع قيام ثورة 1936-1939. أما الحقبة الثالثة وهي العقد الأخير من وجود الانتداب في فلسطين، فقد تم التركيز عليها في الفصل الرابع، ليكشف عن سياسات التوريط والتطبيع "التنموية"، وهي السياسات التي جاءت حلا وبديلا عن الثورة بعد كسرها.

وبالعودة إلى عشرينيات القرن الماضي، تحقق الربط الاقتصادي عندما راحت تتدفق السلع الصناعية والنقدية البريطانية –وحتى الأوروبية والأمريكية بالمعنى الأشمل– إلى فلسطين أثناء الهيمنة الانتدابية على فلسطين، والتي كانت سبباً مباشراً في إعادة تشكيل السلوك والوعي الفلسطيني، بما يتّسِق مع تراكم رأس المال، والإنتاج الرأسمالي، وعلاقات الهيمنة الذكورية–البيضاء التي ترتقي بالأرباح وتنامي رصيدها في السوق "العالمي". وقد ألقت الهيمنة الاستعمارية بثقلها ثقافيا واجتماعيا على المجتمع الفلسطيني المستعمَر عندما تمت الإحالة على العرقية والسياق "الحضاري المعولم" والجنسي. وخلال عملية توزيع الإنتاج، جرت صياغة الإرساليات الإعلانية للمنتجات الرأسمالية بالاعتماد على نَمذجَة المعيش والثقافة "الحضارية" الأوروبية–الأمريكية عبر صناعة الفرجة والاستعراض وتشييء وتسليع المجتمع وفقا لتحليل جي ديبور.

والشركات عابرة القوميات مثّلت أحد أدوات العبور الرأسمالي الاستعماري إلى مجتمع فلسطين الزراعي، فاعتمدت على مبدأ الترويج لسلعها بالإعلانات كأداة تواصل فعّالة لتزييف وعي الجمهور وصناعة منطق الاستهلاك، الذي شمل المنتجات النقدية والمالية الأوروبية. ومثلما صنّعت هذه الشركات السلع، عمِلت كذلك على اختلاق الحاجة إلى هذه السلع بتسويقها خارج حدود الدول الأوروبية المنتِجة لها. ووصل الأمر بها إلى التلاعب بالشهوات وتوظيف الغرائز في الترويج للإنتاج الصناعي الأوروبي–الأمريكي، ووضع الانتداب البنية

التحتية التي تُسهل حركة السلع والمنتجات الصناعية في فلسطين، كالشوارع والموانئ وسكك الحديد فيها. كما وشهدت فلسطين الانتدابية تنافسا كبيرا بعد "فتح" سوقها بين المنتجات الأوروبية والأمريكية المصنعة، وتجلى ذلك بصورة واضحة جدا في قطاع إنتاج السيارات الذي غزا كل دول العالم.

ومثلما حاولت دول الاستعمار الرأسمالية إيجاد مستهلك لسلعها الإنتاجية، سعت في نفس الوقت إلى إيجاد "عبيد" لمنتجات "السيد" الثقافية. إن سياسات الإنتاج والتوزيع التجاري للإنتاج الرأسمالي المعولم برزت بصورة أكثر وضوحا عندما اعتمدت الدول الرأسمالية على الوسائطية في تمثيل "حضارة" مجتمعاتها الليبرالية والمنتِجة. وعملت تلك المجتمعات "الحضارية" الأوروبية على تسخير تلك الوسائط الجماهيرية في بث ونشر الصورة "البيضاء" في المجتمع الفلسطيني، والصحافة أحد أدوات السلطة الاستعمارية المستخدمة في توزيع وتسويق منتجاتها الثقافية والمادية. وبطريقة منظمة ووفقا لإستراتيجية التواصل الإشهاري اشتغلت الشركات عابرة القوميات على الترويج للتصنيفات العرقية العنصرية التي حملتها الدول الاستعمارية إلى المستعمرات، وكانت صورة الأبيض الأوروبي داخل وخارج وبجانب السلع الاستهلاكية ومنتجات الدول الرأسمالية في الصحف الفلسطينية. فصورة الهيمنة الأوروبية-الأمريكية لازمت جميع الإعلانات لترويج ثقافة أكثر مما هو ترويج لصناعة. ففي الوقت عينه كانت صناعة فرجة الحياة البرجوازية وأيقنتها بنمط معيشة المجتمعات الصناعية، احتفالا بالانتصار في مجتمع زراعي مُهيمَن عليه. وهي الفرجة التي تدفع المتلقي إلى التخييل في لاوعيه، لتحقق له النشوة لتخيّله أنّه يعيش أسلوب حياة راقٍ، وبأنه سينعم بالمكانة الاجتماعية بعد الامتلاك.

ويتبع هذا "النسق القيمي" تقويماً ثقافياً[484] للمجتمع المستعمَر، لأن التنميط الثقافي-الاجتماعي يحدث جرّاء إيهام المستعمَرين ليس فقط بضرورة اقتناء وشراء المنتَج الصناعي، وإنما أيضا المنتَج الثقافي بتصوير كيفية استعماله، وضرورة استحضار نموذج الاستهلاك "الحضاري". فما تقوم به المجتمعات الرأسمالية هو فرض نموذج لاستهلاك سلعها النقدية والمادية، وبالتالي تعزيز نموذج الملكية الفردية. فلم تكن التنمية الاستعمارية مختزلة في

484. كاتولا، مرجع سابق: ص 15.

مشاريع التنمية الاقتصادية ومطعّمة بالسياسة فقط، بل تتضمن أيضاً مشروع هيمنة ثقافية يفرض نسقه القيمي على المستهلك كي يتماهى معه، ويعمل على تخييل المجتمعات بحاجتها إلى الاستهلاكية كآلية "للتطور والتقدم" واللحاق بالرَكْب "الحضاري- الحداثي"، وهي ذاتها الاستهلاكية الزائفة القائمة إيهام المجتمعات المستعمَرة تقنيا وإعلاميا بضرورة استتباع اقتصاد المركز الأكثر "تذوقا-تميزا".

وفي ثلاثينيات القرن الماضي، واصل الانتداب توظيف آليات التكييف والإخضاع في شتى الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية حفاظا على القوة الصناعية الرأسمالية ومصالح القوى المهيمِنة. ومع تنامي نزعة الهيمنة ذات الأبعاد العالمية؛ جنحت بريطانيا إلى مأسسة السوق الرأسمالي في فلسطين باللجوء إلى نهجها الليبرالي المعولم. ولاستمرارية الوجود الاستعماري الأوروبي في المشرق، تمَّ ابتناء اقتصاد ليبرالي إلى جانب الاقتصاد الزراعي في فلسطين المستعمرة بريطانيا. فقد أعادت بلورة إقطاعيته في نظام رأسمالي جديد لتكون طبقاته أعلى هرميّة، واقتصاده أكثر تبعيّة، ومجتمعه أكثر استهلاكيّة.

وأسس الانتداب قاعدة نقد وإقراض واسعة في السوق الفلسطيني، ومنح البنوك وشركات التأمين التي ترتبط بدول الاستعمار مباشرة التشريعات القانونية التي تحقق لها الهيمنة على السوق الفلسطيني واحتكاره إنتاجيا وترويجيا واستهلاكيا. وفي ذات السياق فقد نما نظام الملكية الفردية بصورة أكبر في ظل وجود بنوك الإقراض والتسليف، فالتنميط الثقافي لم يكن مقتصرا على الدفع نحو تبّني السلع الصناعية بل والنقدية. وما دعّم الوجود الكولونيالي الرأسمالي في الأسواق العالمية لهيمنة متكاملة هي آلية استثمار رؤوس الأموال في المستعمرات، حيث شكلت القروض أداة هيمنة وتوريط وعبودية، أعادت بناء الطبقية في قالب رأسمالي داخل المجتمع الفلسطيني، وإن شكلت برجوزاية تخييلية، لكنها أسهمت في تحويله من الأرستقراطية إلى التخييل البرجوازي، وما كان ليحقق هذا التخييل بدون خلق الاعتقاد لدى المغلوبين بكمال الغالب، مثلما شخَّصه ابن خلدون في مقدمته، وبذلك أدت غلبة الرأسمالية الاستعمارية على المجتمع الفلسطيني إلى قلب بُنية المجتمع

الفلسطيني اقتصاديا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا. وسعى هذا التنميط الثقافي-الاجتماعي والربط السياسي-الاقتصادي إلى تعزيز مبدأ "السيادة البيضاء" على "العبيد".

في الوجه الظاهر لعمل شركات النقد العابرة للحدود في فلسطين، ظهرت عملية احتكار الاستعمار للقطاع النقدي بتوفير قروض يتم سدادها في آجال محددة ومعلومة، أما في جوفه فقد أخذ يعمل على إعادة هيكلة بنية المجتمع الفلسطيني من خلال منهجية الإقراض لجعل التبعية أكثر حيوية للهيمنة الاستعمارية والتطبيع والسلام مع قوى الاستعمار. يُضاف إلى ذلك مسألة أدلجة استدراج الناس نحو تبَنّي نظام الإقراض البنكي الذي خفّض من السوق المصرفي التقليدي القائم على عمل المرابين، بجانب أنه أدخل منتجاته الصناعية إلى السوق الفلسطيني، ووزّعها بما يتوافق مع ميكانيزم الإنتاج الصناعي الأوروبي-الأمريكي وعملية تراكم رأس المال. فلم تكن تلك العولمة سوى نمط واحد من أنماط الهيمنة الاستعمارية التي لامست المجتمع الفلسطيني.

وبدوره تسبّب الانتداب البريطاني في إحداث تحول عميق في تاريخ الاقتصاد السياسي الفلسطيني على مدى ثلاثة عقود متتالية من تواجده في فلسطين، ولا يزال المجتمع الفلسطيني يتخبط في آثاره حتى الآن. فمنذ بدء الحملة الرأسمالية الانتدابية المباشرة على فلسطين وحتى إعلان خروج بريطانيا (1917- 1948)، قام الانتداب بالتلاعب في المجتمع الفلسطيني المستعمَر وحفّزه على التطبيع والسلام مع الاستعمار بتشجيعه على الاستهلاك والاستدانة عقدا بعد الآخر، وعمل على تغيير معالم المجتمع الفلسطيني ووعيه على السواء في أعقاب تلك المرحلة التاريخية الحاسمة التي شهدتها فلسطين على مدى ثلاثة عقود متوالية من تاريخها.

وفي أربعينيات القرن العشرين، وتعاقبا لعقدين متتاليين من الحكم البريطاني الكولونيالي لفلسطين، حصل تبديل آلية كسر الثورة العسكرية، واستبدالها بآلية جديدة أكثر نعومة: إنها أداة "التنمية". إن اهتمام الحكومة بالفلاحين وتوفير قروض حكومية لهم هي سياسة بريطانية جديدة أقرتها بعد ثورة 36-39، وانصّب اهتمامها بصورة أكبر على فلاحي الساحل الفلسطيني، بالإضافة إلى أنه أكبر قطاع إنتاج محاصيلي في فلسطين في ذلك العقد.

ومن أهم المزالق التي أوقع الإنجليز الفلسطينيين فيها مسألة تبَنّي سياسات التنمية الاقتصادية إذ اقتصاد هذه التنمية "اقتصاد مطعّم بالسياسة" بتعبير غرامشي، لأن عملية إشباع السوق الفلسطيني المنتدب برأس المال والإنتاج الاستهلاكي ما هي إلا منهجية سياسية للهيمنة على المجتمع الفلسطيني، وفي سبيل الحفاظ على الاستقرار السياسي الذي يحمي مصالح مشروع الاستعمار الاستيطاني فيه. وانكشفت هذه السياسات بشكل مباشر في العقد الأخير من الإدارة الانتدابية، عندما قررت الحكومة منح القروض بصورة مساعدات للفلاحين لزيادة الإنتاج. ويعتبر هذا التدخل السياسي المباشر في مشاريع الاستثمار الرأسمالية لدعم مجتمع الفلاحين بالقروض الحكومية سلوكا اقتصاديا استعماريا جديدا لم تقدمه بريطانيا قبل ثورة 1936- 1939. وإن إعلان الحكومة الانتدابية عن اكتراثها بالإنتاج الزراعي بعد الثورة هو مأزق جديد لتوريط الفلسطينيين فيه. وقد وجدت بريطانيا في مشروع التنمية المقنَّعة استثمارا جيدا لتحييد المستعمَرين عن العمل السياسي/الثوري. وأخذت هذه السياسات تلتف حول الفلاحين بالتحديد لأن ثورة 36 هي ثورة فلاحين كما سماها كنفاني، والذين يشكلون غالبية المجتمع الفلسطيني.

وفي الأربعينيات، تبلورت التغيرات في الهيكلية الاقتصادية–السياسية للمجتمع الفلسطيني بصورة أكثر وضوحا من فترة الثلاثينيات. ليس فقط على صعيد إنشاء بنية تحتية، بل على صعيد توجيه نمط الإنتاج في فلسطين بناء على القاعدة الرأسمالية "العالمية"، فالقروض الإنتاجية لم تكن مساعدات، ويتم تغطيتها من قبل الحكومة، بل كانت قروضا تُسدد من المحاصيل نفسها ويتم بيعها تحت رقابة الإدارة المدنية البريطانية. وتشكلت هذه الرقابة في سياق استعماري كُلّي، عندما تشكل مجلس مراقبة الحمضيات وكذلك مجلس تصريف الحمضيات. إن "للرأسماليين أبناء البلد"[485] بمفهوم خليل نخلة، أي أصحاب الأملاك الكبيرة وتحديدا في قطاع الحمضيات عضوية في هذه المجالس ذات السيادة الاستعمارية باعتبارهم ممثلين عن أصحاب البيارات الصغيرة أو المزارعين الصغار. ليس فقط أصحاب البيارات، وإنما وكلاء البيع والتجارة الكبار مثل بوتاجي

485. نخلة. فلسطين وطن للبيع، مرجع سابق: ص 102.

وطنوس وغيرهم من الذين سوَّقوا منتجات الاستعمار. بيد أن شراكة التمثيل في المجالس بين القوى الاستعمارية وأعضاء هذه المجالس من الفلسطينيين والصهاينة لا تعبر سوى عن تكريس المشروع الاستعماري والتطبيع معه في ظل نشوء مصالح تتطور شيئا فشيئا مع تطور تدفق رأس المال، حيث "تذهب ثروة المجتمع بأسرها إلى حوزة الرأسمالي"[486] كما وضح ماركس.

والمسألة الأكثر خطورة هي دمج الفلسطينيين في اقتصاد الاستعمار، وكيفية تعامل الإدارة مع الفلاحين بعد الثورة. فقد أوجد الاستعمار إلى جانب الرأسماليين المحليين نوعا من "السلام الاقتصادي" بين الفلسطينيين والصهاينة؛ وانبثق ذلك عن فكرة سماها فانون فكرة "اللاعنف"[487] في مواجهة الاستعمار. ويدخل هذا "السلام الاقتصادي" في إطار "شراكة طبيعية" بين الفلسطينيين والصهاينة، بعد أن أحكمت الحكومة سيطرتها على السوق الفلسطيني واتخذت التدابير اللازمة لضمان احتكار اليهود لقطاعات الاستثمار. وهي القطاعات التي اختلقتها الكولونيالية الليبرالية ليصبح هناك تقبُّل وتعاون بين المستعمِر والمستعمَر، كمؤتمر الحمضيات السنوي الذي جمع بينهم و تُشير هذه الشراكة إلى سِلمية العلاقات في ظل الصراع العرقي القائم.

إن الصراع القائم مع حكومة الانتداب أصبحت تحكمه العلاقات الاقتصادية السياسية، وأُختزلت المطالب في زيادة قيمة القرض لا القضاء عليه. وبرز دور كبير للمجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر في تحييد الصراع السياسي، وانحساره في التنافس على الاستثمارات الاقتصادية.

في الختام؛ وبعد الحفر في تاريخ الاقتصاد السياسي لفلسطين الانتدابية، تبيَّن أن الاستعمار عمل على تدجين الحركة الوطنية الفلسطينية – مثلما يعبر عنها كنفاني- والمجتمع الفلسطيني من أجل التطبيع مع القوى المهيمِنة وتحقيق سلام اقتصادي-سياسي. والحقبة التاريخية الانتدابية تعتبر المنبت الأول والأساسي في إزاحة

---

486. ماركس. رأس المال، الجزء الثاني: ص 213.
487. فانون. معذبو الأرض، مرجع سابق: ص 59.

المطالب الفلسطينية عن هدفها التحرري باتجاه مطالب لا يتجاوز مستواها علاقات التبعية للاستعمار وتحقيق المصالح الرأسمالية.

وتعقيبا على الأدبيات المراجعة في هذا العمل البحثي اتضح بُعد مدى وتاريخ التنمية الاستعمارية في فلسطين، فلم تكن أوسلو البعد التاريخي لمشاريع التنمية الاستعمارية أو القرار السياسي الذي فتح الباب أمام الاستثمارات الرأسمالية الاستعمارية على أرض فلسطين. فقد نمت وتجذرت في عهد الانتداب، وعلى مدى سنوات الإدارة البريطانية لفلسطين تمت هيكلة السوق الفلسطيني بما ينسجم مع مخطط بناء المشروع الصهيوني. أما محاولات دمج السوق الفلسطيني قبل دخول اللنبي، فلم تخرج عن كونها محاولات استعمارية غير مباشرة للتوغل في فلسطين، والهيمنة عليها باعتبارها ممرا متنازعا عليه بين قوى الاستعمار الأوروبي للوصول إلى المشرقظن وإيجاده الموطئ الملائم لإقامة المشروع الصهيوني وتلبية الغايات الاستعمارية منه.

إن مساعي الانتداب مذ لحظات دخوله الأولى وحتى خروجه هدفت إلى زعزعة بنى المجتمع الفلسطيني وإزاحته لتأسيس كيان متحرر من أجل تأسيس مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وتعزيز أرضية وجوده وبقائه في فلسطين. والاستراتيجية التي تبناها اعتمدت على دمج هذا المجتمع الزراعي في المنظومة الرأسمالية "العالمية". وقد مثّل الانتداب عاملا رئيسيا ومباشرا في تحويل الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية عن مسارها منذ دخول اللنبي القدس عام 1917. وهي غير قائمة فقط على دخول بريطانيا فلسطين حينذاك، لأنها استمرت طوال فترة وجود الانتداب لثلاثة عقود متعاقبة في فلسطين، وحتى بعد قيام مشروع دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

وتستطرد هنا الفكرة ذاتها بأن سياسات الانتداب دفعت بالمجتمع الفلسطيني سواء بخطابها الخفي أو العلني للتماهي مع "نموذج الاستعراض"[488]- بمفهوم جي ديبور- وتزييف وعيه. وزجَّت هذا في لاوعيه من خلال مجموعة إغراءات ومثيرات عززت من الاستهلاكية الزائفة لنموذج الحياة الليبرالي الأوروبي، وطرحت نموذجي

488. للمزيد انظر إلى: جي ديبور. مجتمع الفرجة: الإنسان المعاصر في مجتمع الاستعراض. ترجمة أحمد حسان. (القاهرة: دار شرقيات، 1994).

الاستهلاك والدَيْن–التنمية الرأسمالية هذين في فلسطين في عهد الانتداب، وهذا يؤكد على المدى الطويل لِلَبرلة اقتصاد المجتمع الفلسطيني المستعمَر، ويؤكد على أن الانتداب كان نقطة التقاء وحلقة وصل بين الليبرالية والليبرالية الجديدة في فلسطين، وتمظهرت فيها في العقد الأخير من وجود الانتداب. فوجود وزرع الثقافة الليبرالية– الاستهلاكية ومن ثم ترابط هذه الأخيرة بالنيوليبرالية في الأربعينيات من القرن الماضي تُشير إلى تنمية بديلة عن التحرر، وليس تنمية تحرر قائمة بذاتها ولذاتها، وتعمّدَ الاستعمار توظيفها من أجل الإخلال بالمجتمع الفلسطيني سياسياً وثقافياً عبر مشاريع ربط اقتصادية كالتي أُقيمت في وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوسعت بشكل مطّرد بعد انتفاضة الأقصى كالمؤسسات والشركات والاستثمارات التي كشف عنها خليل نخلة في دراساته عن التنمية الاستعمارية. وكلها جاءت لتُقيم شراكة اقتصادية فلسطينية–صهيونية، وتُحقق التطبيع والسلام الاقتصادي بينهما في إطار الحيز الاستعماري. إن تلك المشاريع التنموية التي قوّضت انتفاضة الأقصى هي نفسها المشاريع التنموية التي قوّضت ثورة 36–39 في الحقبة الانتدابية، واستثمرت الرأسمالية المحلية (الأرستقراطية والبرجوزاية الناشئة–التخيلية) التي شكّل المجتمع المدني الفلسطيني الرازح تحت الانتداب البريطاني رأسمالها في ظروف مماثلة للظروف التي يحياها الشعب الفلسطيني الآن، في ظل وجود مجتمع مدني أوسلوي خاضع ومتواطئ مع الاستعمار الصهيوني، ويعتاش كذلك على السلع النقدية والاستهلاكية التي ينتجها الاستعمار. فالسياق الاستعماري واحد، لكن تاريخه أبعد مما هو مُتصوَّر، وها هي فلسطين لا تزال ترزح تحت الهيمنة الاستعمارية الصهيونية المباشرة، ولا تزال المركزية الرأسمالية الليبرالية الكولونيالية البيضاء هي الممول لتنمية أوسلو في مجتمع فلسطين المستعمَر ولا تزال تسعى إلى تثبيته وإبقائه مجتمعا مُستهلِكا، مُستقرِضا... مُتواطِئا.

قائمة المصادر والمراجع

بالعربية

الأرشيف

أرشيف بلدية نابلس.

الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت.

الصحف

جريدة الدفاع.

جريدة فلسطين.

جريدة الكرمل.

الكتب

أبو رجيلي، مهند وسروجي، فتحي. **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على التوسع في القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. رام الله: ماس، 2013.

أسعد، أحمد. **التطور الاقتصادي في فلسطين**. حيفا: دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1985.

أشكروفت، بيل وآخرين. **دراسات ما بعد الاستعمار**. ترجمة أحمد الروبي وآخرون. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

إنجلز ،فريدريك. **موجز رأس المال**. ترجمة فالح عبد الجبار. بيروت: دار الفارابي، 2013.

إنجلز، فريدريك. **موجز رأس المال.ترجمة: فالح عبد الجبار**. بيروت: دار الفارابي، 2013.

أومون، جاك. **الصورة**. ترجمة ريتا خوري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

بارت، رولان. **أسطوريات: أساطير الحياة اليومية**. ترجمة قاسم المقداد. دمشق: دار نينوى، 2012.

براين كي، ويلسون. **خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الاعلام. ترجمة محمد واكد**. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2008.

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقدية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2012.

بنكراد، سعيد وآخرون. **استراتيجيات التواصل الإشهاري**. اللاذقية: دار الحوار، 2010.

بنكراد، سعيد. **الصورة الإشهارية: آليات الإقناع والدلالة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009.

بنكراد، سعيد. **سميائيات الصوة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2006.

بورديار، جان. **المجتمع الاستهلاكي: دراسة في أساطير النظام الاستهلاكي وتراكيبه**. ترجمة خليل أحمد خليل. بيروت: دار الفكر اللبناني،1995.

بورديو، بيير. **بؤس العالم، الجزء الأول: رغبة الإصلاح**. ترجمة محمد صبح. دمشق: دار كنعان، 2010.

الترتير، علاء. **القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.

تشومسكي، نعوم. **الربح فوق الشعب الليبرالية الجديدة والنظام العولمي**. ترجمة مازن الحسيني. رام الله: دار التنوير، 2000.

تشومسكي، نعوم. **النظام العالمي الجديد والقديم**. ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد. القاهرة: دار نهضة مصر، 2007.

ثاني، قدور عبد الله. **سيميائية الصورة: مغامرة سيميائية في أشهر الإرساليات البصرية في العالم**. عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2007.

الجندي، إبراهيم رضوان. **سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين 1922 –1939**. عمان: دار الكرمل–صامد، 1986.

جيسمون، فريدريك و ميوشي، ماساو. **ثقافات العولمة**. ترجمة ليلى الجبالي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

حمادة، سعيد. **النظام الاقتصادي في فلسطين**. بيروت: المطبعة الاميركانية، 1939.

الخالدي، رشيد. **القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**. ترجمة هشام عبدالله. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

الخالدي، وليد. **التاريخ المصور للشعب الفلسطيني 1876–1948**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987.

خلة، كامل. **فلسطين والانتداب البريطاني 1922–1939**. بيروت: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1976.

دوماني، بشارة. **إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700–1900**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

روبرت، ريتشارد أتش. **المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية**. ترجمة فؤاد سروجي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2008.

سبيلا ، محمد. **مدارات الحداثة**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.

سعيد، إدوارد. **الإستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**. ترجمة كمال أبو ديب. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995.

سميث، آدم. **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**. ترجمة حسني زينه. بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.

شاهين، ناجح. **دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.

شولش، الكزاندر. **تحولات جذرية في فلسطين 1856–1882**. ترجمة كامل جميل العسيلي. عمان: الجامعة الأردنية، 1993.

صايغ، أنيس. **الموسوعة الفلسطينية**، مجلد 1و2و4. دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984.

صبيح، صبيح. **مقاتلو التنمية: بين خرافية التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011.

صيقلي، مي إبراهيم. **حيفا العربية 1918–1939: التطور الاجتماعي والاقتصادي**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

عقل، محمد. **وثائق محلية من فلسطين العثمانية ودراسات توثيقية**. كفر قرع: دار الهدى، 2005.

غرامشي، أنطونيو. **كراسات السجن**. ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.

غليون، برهان و أمين، سمير. **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**. دمشق: دار الفكر، 2002.

غوجانسكي، تامار. **تطور الرأسمالية في فلسطين**. ترجمة حنا إبراهيم. حيفا: مطبعة الإتحاد التعاونية، 1987.

فانون، فرانز. **بشرة سوداء أقنعة بيضاء**. تعريب خليل أحمد خليل. بيروت: دار الفارابي، 2004.

فانون، فرانز. **معذبو الأرض**. ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي. القاهرة: مركز مدارات للإبحاث والنشر، 2014.

فوكو، ميشيل. **جينالوجيا المعرفة**. ترجمة أحمد السطاتي وعبدالسلام بنعبد العالي. الدار البيضاء: دار توبقال، 2008.

قليوبي، طاهر أديب. **عائلات وشخصيات من يافا وقضائها**. القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير, 2006.

كاتولا، برنارد. **الإشهار والمجتمع**. ترجمة سعيد بنكراد. اللاذقية: دار الحوار، 2012.

كتّاب، ايلين وآخرون. **وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء،2010.

كمرلنغ، باروخ ومغدال، يوئل شوئيل. **الفلسطينيون صيرورة شعب**. ترجمة حمزة غنايم. رام الله: مدار، 2001.

كنفاني، غسان. **ثورة 36–39 في فلسطين – خلفيات وتفاصيل وتحليل**. القدس: الوكالة الفلسطينية للصحافة والنشر. د.ت.

لينين، فلاديمير. **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**. ترجمة إلياس شاهين. موسكو: دار التقدم ، 1917.

ماركس، كارل. **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، مج 1–2**. ترجمة محمد عيتاني. بيروت: مكتبة المعارف، 1950.

ماركس، كارل. **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، مج 7–8**. ترجمة مجموعة من الجامعيين. بيروت: مكتبة المعارف، 1975.

ماركوز، هربارت. **الإنسان ذو البعد الواحِد**. ترجمة جورج طرابيشي. بيروت: دار الآداب، 1988.

مسعد، جوزيف. **اشتهاء العرب**. ترجمة ايهاب عبد الحميد. القاهرة: دار الشروق، 2013.

مكاوي، حسن عماد. **نظريات الاعلام**. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2009.

مناع، عادل. **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999.

ميدفيديكوف، س. يو. **الشركات المتعددة الجنسيات وتوتر التناقضات الرأسمالية**. ترجمة محمود شفيق شعبان. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1984.

ميل، جون ستيوارت. **عن الحرية**. ترجمة هيثم الزبيدي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.

نخلة ، خليل. **فلسطين: وطن للبيع**. ترجمة عباب مراد. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011.

نخلة، خليل. **أسطورة التنمية في فلسطين– الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**. ترجمة ألبرت أغارزيان. رام الله: مؤسسة مواطن، 2004.

هارفي، ديفيد. **حالة مابعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**. ترجمة محمد شيّا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

هورست، أفهيلد. **اقتصاد يغدق السوق فقرا**. ترجمة عدنان عباس علي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007.

الوعري ، نائلة. **دور القنصليات الاجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**. عمان: دار الشروق، 2007.

وولف، إريك. **أوروبا ومن لا تاريخ لهم**. ترجمة فاضل جتكر. بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2004.

المجلات

الجابري، محمد عابد. العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات. **مجلة فكر ونقد**، عدد 6(1998): ص 9.

الحزماوي، محمد صلاح الدين. الأوضاع الاقتصادية للفلاحين الفلسطينيين في عهد الانتداب البريطاني 1922-1936. **المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية**، مجلد 1، عدد 1، حزيران/1998: ص 120.

الخالدي، رجا وصبحي سمّور. "النيوليبرالية بصفتها تحررا: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 88 (خريف/ 2011): ص74-93.

الخالدي، رجا. "إعادة صوغ خطاب السياسة الاقتصادية الفلسطينية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 16، عدد 63 (صيف/2005):ص149.

يزبك، محمود. يافا ما قبل النكبة: مدينة تنبض بالحياة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 93 (شتاء 2013): ص 40-43.

المواقع الإلكترونية

"النظام المصرفي والمالي وتطوراته في ظل الانتداب البريطاني حتى عام 1948"، المكتب الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية،نقلا عن:http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=iqtsad19. استرجع بتاريخ: 2014/11/15.

تاريخ البنك العثماني، أرشيف البنك الإلكتروني، نقلا عن:
http://www.obarsiv.com/english/history.html. استرجع بتاريخ: 2015/1/10.

تاريخ بنك لئومي، على موقع البنك الإلكتروني:
http://english.leumi.co.il/LEPrivate/The_History_of_Bank_Leumi/549/1. استرجع بتاريخ:2015/1/14.

تاريخ تأسيس البنك العربي، موقع البنك العربي الإلكتروني، نقلا عن:
http://www.arabbank.ps/ar/history.aspx?CSRT=9500619390884969 43.
استرجع بتاريخ: 2015/4/8.

جمعية البنوك الفلسطينية، القطاع المصرفي الفلسطيني: حقائق مصرفية 2013، نقلا عن:
http://www.abp.ps/files/server/fact%20sheet%202013.pdf. استرجع بتاريخ:
2014/12/21.

ديوان الفتوى والتشريع، "قانون مراقبة الحمضيات رقم 37 لسنة 1940"، نقلا عن:
www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=12&leg_id=%20524. استرجع بتاريخ: 2015/4/16.

صك الانتداب على فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، نقلا عن:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4960. استرجع بتاريخ:
2015/2/16.

فيصل دراج. "استبداد الصورة في ثقافة الاعلان". عرب 48، نقلا عن:
http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=16571. استرجع بتاريخ:
2015/3/28.

قانون مراقبة الحمضيات رقم 37 لسنة 1940، موقع قانون الالكتروني، نقلا عن:
http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16745. استرجع بتاريخ:
2015/2/27.

نخلة، خليل. "أوسلو إذ تستبدل الاستعمار الاقتصادي الجديد بالتحرر". موقع الشبكة، نشرت في نيسان/2014، نقلا عن: http://cutt.us/Ib3RI. استرجع بتاريخ: 2014/5/3.

المراجع بالانجليزية

Books

Metzer, Jacob. *The Divided Economy of Mandatory Palestine*. (New York Cambridge University Press, 1998).

Nadan, Amos. *The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate: A Story of Colonial Bungling*.(London: London School of Economics and Political Science, PhD thesis in Economic History, 2002).

Segev, Tom . *One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate*. (New York: Metropolitan Books, 2000).

Smith, Barbara J. *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy,1920-1929* . (Syracuse: Syracuse University Press, 1993).

Articles

Nadan, Amos. The Competitive Advantage of Moneylenders Over Banks in Rural Palestine. *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, Vol. 48, No. 1 (2005), pp. 1-39 .

Roy, Sara. The Gaza Strip: A Case of Economic De, Development. *Journal of Palestine Studies*, Vol. 17, No. 1. (Autumn, 1987), pp. 56-88.

Shoham, Hizky . "Buy Local" or "Buy Jewish"? Separatist Consumption in Interwar Palestine. *International Journal of Middle East Studies*, Volume 45 ,Issue 03 , (August , 2013), pp 469-489 .

Websites

Tschoegl, Adrian E. "Financial Integration, Disintegration and Emerging Re-Integration in the Eastern Mediterranean, c.1850 to the Present". (Philadelphia :The Wharton School of the Univ. of Pennsylvania,2002). http://fic.wharton.upenn.edu/fic/papers/02/0238.pdf. accessed (14/1/2015):p7.

Hanieh, Adam." Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East." http://www.jadaliyya.com/pages/index/15838/new-texts-out-now_adam-hanieh-lineages-of-revolt_i. (accessed 15,Jul ,2014).

Khalidi, Raja. "The Economics of Palestinian Liberation". Jacobin Magazine, https://www.jacobinmag.com/2014/10/the-economics-of-palestinian-liberation/. (Accessed: 21,Dec,2014).